











حاشية السنوي على  
شمسية عمر الكاشي  
مجلد  
م

٢٠٦





بسم الله الرحمن الرحيم  
 المحمد الذي لا يطبق بكامل محله منطق منطوق ولا يمكن الوصول  
 لا معرفة كنهه فانه يتصور او يتدبر والصلاة والسلام على سيدنا  
 ونبينا محمد الحادي سواء الطريق وعلى آله وصحبه الذين معه  
 معارج الحق بالتحقيق **وبعد** فيقول الفقيه الموضح الالهي والامامي  
 النبوي اقل عبد الله محمد بن موسى البسنوي **والله** الكتاب المسمى بالرسالة  
 التمهيدية في علم المنال للعلامة نجم الملك والدين الكاشاني عليه  
 الرحمة والغفران **اعلم** ان الكتب المؤلفة فيه واقصاها فانه مع صغر حجمه لا  
 يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها فاردت ان اشرع على جبريل  
 اليه لاذعان السيرة ويرغب في تحصيله الطابع المستفيدة **والله**  
 الا ان قد اوصيك ايها الاخ الشفيق واخو الصديق بان لا تلتفت  
 الى اقوال الاراذل والاسافل بل تسلك مسالك الاعالي والافاضل  
 فانهم يحكمون بوجوب معرفة هذا الفن اجليل **ويروى** ان اباهم  
 في تدوينه على النهج الجليل **ولا** انك ترى احد اعيبه وهو يعلمه  
 ولا يسمع قول القائل في شيء **جليل** ولا يفرقه **وصح** انا الشيخ في القصد  
 متوكلا على الله الملك للعبود **الحمد لله** لما شاهد جلالات نعم الله عليه  
 وعالين وقايق الآله لديه التي هذا التأليف اثر من انوارها ونفيس  
 من انوارها افصح كتابه بعد التبيين بالتمهيدية **سبح** الله على ما  
 يحب عليه والافلاقي بحقه قوة احي مدبل لا تنوب منه قدرة الشاكر

هذا الكتاب هو رسالة في علم المنال للعلامة نجم الملك والدين الكاشاني عليه الرحمة والغفران  
 وهو من الكتب النادرة التي لا يتوافر منها في كثير من المكتبات  
 وقد كان هذا الكتاب من الكتب التي كانت تدرس في المدارس العلمية  
 في زمانه وكان له أثر كبير في نشر العلم والدين  
 وقد كان هذا الكتاب من الكتب التي كانت تدرس في المدارس العلمية  
 في زمانه وكان له أثر كبير في نشر العلم والدين

والمعنى

الشكر الماحد واحد هو الشاء باللسان على اجمل سواء تعلق بالانعام  
 او غيره من محارم الاضلاع ومحاسن الاعمال والشكر انما هو بآراء  
 النعمة لانه فعل ينبع عن تقدير المنعم بسببه من غير ان يسمي باللسان والحمد  
 والاركان وحقيقته اعم ذلك **والله** في الحقيقة من العبد جميع ما انعم  
 الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق واعطاه لاجله كمن  
 النظر الى المعاملة مصنوعة ثم القلب التامل والاستدلال والسمع الى  
 تلقي الاوامر والنواهي ثم استعمال الآلات الامثال واعلم ان النسبة  
 بين الحمدين عموم وخصوص وكذا بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي  
 وبين الشكرين عموم مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي  
 لكنه بحسب الوجود دون الصدق ولا عجة بما قيل من ان العموم  
 بينهما فوجه بناء على ان الاحوس لا يتحقق منه الشاء باللسان  
 فان ذلك بالنسبة الى النوع ان يكون مع ملاحظة فرد ما وبين الحمد  
 العرفي والشكر اللغوي ان اعتبر فيه وصول النعمة الى كذا المكان  
 محدد **والنسبة** بين العرفيين عموم مطلق ايضا وجميع ذلك ظاهر  
 لمزادون سليم الذي ابدع نظام الوجود الابدع ايجي وشي غيره  
 مسبوق بآدمه ولا مبدء وكذا الانشاء بخلاف التكوين والاحداث  
 فان الاول مسبوق بالمادة والثاني بالمدة ونظام الوجود هو الحقيقة  
 المجمعة للعالم فانها صورة مبدعة غير مسبقة بمادة ولا زمان واول  
 سلسلة امكانها جوهر عقلي ابدعي وهناك الوجود في غاية الشرف  
 والكمال وهو العقل الاول وعجبت منه اخذ في النقصان حتى انتهى  
 الى الهوي ثم عاد في الاستس فالاحسن الا لا شرف فلا شرف

قوله حقيقة اعلم ان اللفظ اعم من المعنى  
 لقوله فيكون مغناه العرفي حقيقة  
 بل فيكون مغناه العرفي حقيقة  
 معناه اللغوي فانه لا يرد له  
 العرفية اللغوي لا يرد له

او نقول بالنسبة لا يكون ذلك لان عدم حقيقة  
 في الامور فان كان ذلك فانه لا يكون حقيقة  
 في الامور فان كان ذلك فانه لا يكون حقيقة  
 في الامور فان كان ذلك فانه لا يكون حقيقة  
 في الامور فان كان ذلك فانه لا يكون حقيقة

والنفس الانسانية  
 والابصار والادب  
 والنفس الانسانية  
 والابصار والادب  
 والنفس الانسانية  
 والابصار والادب

هذا الكتاب هو رسالة في علم المنال للعلامة نجم الملك والدين الكاشاني عليه الرحمة والغفران  
 وهو من الكتب النادرة التي لا يتوافر منها في كثير من المكتبات  
 وقد كان هذا الكتاب من الكتب التي كانت تدرس في المدارس العلمية  
 في زمانه وكان له أثر كبير في نشر العلم والدين  
 وقد كان هذا الكتاب من الكتب التي كانت تدرس في المدارس العلمية  
 في زمانه وكان له أثر كبير في نشر العلم والدين



حتى يبلغ اجور العقلي الذي هو آخر مراتب الموجودات العقلية وهو النفس  
 الناطقة المتخلية بصور الكائنات بالفعل فيكون فيكون فيكون في الأول فكلما  
 تعودون واضع هيبت الاشياء بمقتضى اجود اراد بالاضاع مطلق  
 الايجد ليضم الامور المادية وغيره واجود افادة ما ينبغي للعوض في غيب  
 الكتاب لم لا ينبغي له ليس بجواد وكذا يجب لستيفض فانه معامل و  
 ليس العوض كالمعنا بل الشاء والمدح والتخلص من المذمة والتوصل الى ان  
 يكون على الاصل عوض ايضا فاجواد ايج هو الذي يفيض منه القوايد  
 لا السون منه وطلب قضى لشيء يعود اليه وايضا للموجود ام لا في  
 يعود نفعه الواجب فيكون في محض اجود الشاء بقدرته النوع اجود العقلية  
 وهي العقول العشرة التي سبقت اليها الاشارة وكل واحد منها نوع محض  
 في الشخص كالمس فيكون العقل من واجود عرضا عاما والانشاء الالهي  
 والعقول مبدئية كما عرفت وافاض برحمته محركات الاجرام الفلكية اي  
 الاجرام التي فوق العناصر في الافلاك والكواكب ومحركاتها جوهرية مجردة  
 في ذاتها متعلقة بمكان تكون مبادى في كائناتها ويقال لها النفوس  
 الناطقة الفلكية ونفس البريتين الاخيرتين كمال ايضا لهما فانها تكونان  
 الاوليين وتقرانها ووجه تقديم العقول ونسبة انشائها الى القدرة  
 وتأخير النفوس وبناء افاضتها على الرحمة ظاهرة فانه تعالى ابدعها وحي كل  
 بفضيلتها الذاتية برتبة القوة والنقصان ونحو السموات والارض  
 كذلك بل هو مستكمل طالب لما هو احسن واولى به كمن محركات السماوية  
 انما هي تلك المحركات وبها حدوث الاحداث في عالم الكون والفساد  
 وذلك ليم ام الانسان وينال كل مركب كماله الا ان ياب والصلوة

ط الان هذا اجود  
 مناجاة في قوله تعالى  
 اجود العقلية  
 الاجرام الفلكية  
 فانها كانت  
 بنوع القوة والنقصان

والصلوة على ذوى الانفس القدسية قد تقرر في العلوم الحقيقية ان  
 استفادة القابل في المبدأ وتوقف على منسبة بينهما وهذا لا سبيل  
 الا الشك فيه وكثير المطالب الحكيم ينبغي على ذلك منها فوطم ان النفوس  
 الفلكية تخرج بسبب كونها الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل  
 فيحصل لها بواسطة ذلك مناسبات المبادى العالية التي هي بالفعل  
 من جميع الوجوه فيفيض عليها من تلك المبادى الكمال اللائق بها ولها  
 امثلة في المواد الخيرية كالمعلم والمتعلم والنار والحطب الى ما لا نهاية  
 ولما كان المفيض عزاء في عاكية التقديس والمستفيض في نهاية التقديس  
 لا جرم وجب التوسل بمتوسط يكون ذا صفتين لستيفض بجملة جوده  
 فيفيض بجملة نفعه فان قيل هذا التوسل انما يتصور اذا كان المتوسل  
 به متعلقا بالبدن فلا يصح في صورة مجردة عنه قلنا اثر التعلق بان و  
 هذا القدر كاف لا يرى ان زيادة القبول معدة لفيض الانوار والنفوس  
 القدسية هي التي لها ملكة استكمال جميع ما يمكن للنوع اما دفعه او قريبا  
 من ذلك المتفرقة عن الكمال والانسبة وهذا حال القوة العملية ونفها  
 صور المعلومات على النفس على سبيل المشاهدة يتوقف على ذلك فانه  
 اذا الفواعل الشواغل خلصت الى عالم القدس لان العلايق اجسامية  
 يمنع النفس من الانتفاش بالكمال التام وهو ما على محض صاحب  
 الايات واللغات حصل بالذكريتهم لا نظاير على فضائل تختص به وكذا  
 للبرية فانها امور غريبة حارفة للعادة داعية الى الخير والسملة واما  
 كون المراد بالايات آيات القرآن فما لا يساعده المقام وعلى انه التام  
 الحج والبيت في الصحاح الالهي لاجل احواله وعياله واله ايضا انبأه والمشهور

وانما اخلاصها الى عالم القدس  
 ذو علمها وادراكها  
 فكانت كانه قد وجد  
 العالم والكون والخلق  
 فندبها الى الله تعالى



يؤيدون ما يتم وينوطلب واما ادع الفايرون بالخط الاوخر من الكمال  
به صلبه عليه وسلم وبعد فليكن بالافاق اهل العقل الذي هو  
منها التكليف بالاتفاق واختلف في نفسه فقول هو العلم بعض  
الفروقات وهو المسمى بالعقل بالملكة وحاصله ما قيل من ان العلم هو  
الواجب واستحقاقه المستحق في مجاري العادات والقانون بان يمكن  
والفهم ذاتيان لا افعال فسرده بما يعرف به حسن مستحق ومنه  
وقيل هو غيرة يلزمها العلم بالفروقات عند سلامة الآلات واطباء ذوي  
الفصل ان العلوم هو قد يطلق على الادراك المفسرة بصورة اهل العلم من  
الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد بجازم المطابق الثابت وعلى ادراك  
الحكي وعلى ادراك التركيب وقد يراد به ملكة يقدر بها على استعمال ما هو  
ما هو غرض من الاغراض صادر عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها  
الصناعة والاسباب بالمقام هو الاول سمي اليقينية لا يخفى ان العلم  
بالمعنى العام نفسه اليقينية والظن والشك والوهم فانها تامة واجد  
محي ما ينبغي اليه لا يقال العلم على ما خفي ان العلم  
العقل وصورة الشيء انما يكون صورة له اذا كانت مطابقة لايها فالعلم  
لا يتناول غير المطابق من اننا نقول هو محمول على التام والامراد  
هو الصورة اى محالة من الشيء على ما يسمي وهو اعم من ان يكون مطابقا  
او لا يكون اعلى المطالب واهمى المناقب عند المتألب وهي العيوب  
والهباء هو احسن الفايون وان صاحبها اشرف الاشياء من البشرية الفهم  
لطلق العلوم وكذا سائر الفهم الا ان الالبية والمفضل ايضا ذلك وامامنا  
راجعة لا الخذف بقرينة المذكور مفيد بالصفة فكما لان سمي الاستثناء

المراد بالاسماء التي هي في  
الاعراض سواء كانت ظاهرة  
أو خفية أو ذنوبية  
أو كمالها أو نقصانها

فليس كمن يقول ان الفضائل  
فوائد المطالب هو يقينية  
والضار راجعة  
العلوم يقينية

لاستثناء عن الحكم المتقدم ليحكم عليه على وجه اتم حكم من حسن الحكم  
السابع ولعدم اختصاص الية هذه العلم باليقينية فان جميع ما عدا  
من العلوم محتاج اليه ونفسه اسع ايضا لا بالعقول الملكية لقلة  
الفنون وكثرة المناصب سمي الارتياض والاستئناس باليقينية  
وكان الاطلاع على دقائقها والاحاطة بكنهه تعالىها لا يمكن الا بالعلم  
الموسوم بالمنطق هذا يخرج منه بانه علم خاص من جملة العلوم الدورية  
كما هو رأي الشيخ الرئيس وما قيل من ان العلم فلا يكون علما والا  
لكان الية لنفسه ليس بشيء فانه ليس بالية لجمعها بل لما عداه في انفسها  
وكثير من العلوم كذلك والاشكال انما يورث في هذا الموضوع وهو ان  
يقال لو كان كل علم محتاجا الى المنطق لكان المنطق محتاجا الى نفسه او  
لا منطق اخر يتجلى به وانما وسم هذا العلم بالمنطق لان ظهور كل معنى المنطق  
للفعل الانسانية التسمية بالناطقة انما يحصل بسببه فانه يقوى الظاهر  
وبسبب الباطني وهو ادراك المعقولات مسلك السداد انما يعرف صحيح  
من سقيمها وهذا كالدليل لما قدمه من توقف كمال الاطلاع والاحاطة  
عليه وعندها من يتبينها بعين ردها في جيدها او فوجها في ضيقها  
الى بعض من سعد من السعادة يقال سعد رجل فهو سعيد بلطف  
الهمج وتوفيقه واعتناز بتأنيده من بين كافة ما خلق وما لم لا جنابه  
الداني والقاصي احب الفناء وما قرب من محله القوم والذاني هو القرب  
والقاصي خلافه وافق بما بعته المطيع والعاصي يعكس كل من يتبعه وقيل  
يعكس المطيع مادام على طاعته والعاصي اذا رجع عن عصيانه وقبضه والافعال  
الفوز والنجاة ويحيى بمعق البقاء والخمرة للصيرة وهو العلى الصمد العجب

او غير ذلك

كل هذه هي اليقينية في العلوم  
اللاية للعلوم والعلوم  
العلوم الالهية والعلوم  
وغيرها

وذلك كبر العيان والمصدق  
بفهم العيان فهو  
العبادة فلا  
من

وهو هو



حصل اطلاقها بالوزير لكونه صدر الابرار والاطمئنان بصاحب السلطان  
 والولي هذا معنى السبب العالم القائل المقبل في الاقبال وهو نوع السعادة  
 انتم احسن الحب في الحب وهو المشهور بالعبادة الانسان في  
 مفاخر ابادته وقيل هو والكرم يكون في الرجل وان لم يكن له ابناء ذرية  
 من حيث النيب في المنان والمفاخر تسمى الدولة اسم لما ينداول بين الكائن  
 يكون مرة واحدة ومرة لذلك والدين بجاء الاسلام والمسلمين ملك  
 الصدور والافاضل في دولة الكاظم والامانل المصون المقتدى بها  
 ظبط الاعلى سيدهم الذي يدور عليهم فلك المعالي جمع معلاة  
 وصحى في الشرف محمد بن الولي الصدر العظيم والصاحب الاعظم دستور  
 الاقان بضم الدال فارسي معرب معناه الوزير الكبير الذي يرجع اليه ما يجرى  
 في احوال جميع الناس وهو فاعل الامر الذي جمع فيه قوانين الملك في روابط  
 نصف الزمان ملك في زوا الشرف والغرب صاحب ديوان امالك اي قرا  
 في دولت الكتا جمعته بجاء الدولة والدين علماء الاسلام والمسلمين شرفها  
 قطب الملوك والسلمين في ادامة ظلالها وضعف جلالها الكرم مع حداثة  
 سنة فاز بالسعادة والابدية والكرام السعدية الى الابدية واخص بالفضل  
 الجميلة والخصائل الحميدة اي من عن سائر الناس بها فيكون لمصوتين به  
 لا بالعكس كما انظر به في كتاب المصطفى جامع لقواعده حاو  
 لاصوله وضوابطه في كتاب القوانين في بيان المعنى يمكنه كما ان  
 التقرير بيانه بالعبارة والقواعد يادها الاصول وكذا الضوابط وقيل الاصول  
 هي الدلائل على ان الامر ما يستحق عليه النبي والقواعد هي المبادئ فيلزم ان  
 مقتضى اشارة اسمها اليه امتثالا وشرعا في شئته وكنية ملتزم ان لا اقل

في كتاب القوانين في بيان المعنى يمكنه كما ان  
 التقرير بيانه بالعبارة والقواعد يادها الاصول وكذا الضوابط وقيل الاصول  
 هي الدلائل على ان الامر ما يستحق عليه النبي والقواعد هي المبادئ فيلزم ان  
 مقتضى اشارة اسمها اليه امتثالا وشرعا في شئته وكنية ملتزم ان لا اقل

اقل شيء يعتد به يقال اقل كونه اي كونه مع زيادة شرفه ونحوه لطيفة  
 النكتة كالنقطة من نكت في الارض اذا ضرب فاضربها بجمع او نونا والمراد  
 بها الدقة التي تستخرج بدقة النظر سميت بذلك اما ان تفرق في النفوس  
 او حصولها كماله فكريه شبهة بانك او مقارنته لغالبها وبسبب لطيفة اذا  
 كان تانير في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط في عيني غير تابع  
 لاحد في الخلال اي الاصدقا بل في الصريح الذي لا ياتي به البطل من بين  
 يد ويد خلفه في خلف البطل فوصفه بكلمة لا في كس وسميته  
 بالرسالة التسمية في القواعد المنطقية نسبة الى لقبه المشتهرة مع ما فيه  
 من الابهام والتورية ورنيت لا يخفى عليك ان الضمير لامرجه سوى  
 الكتا ولى لم يفت الشارح طلب الدين الرازي لاصطلاح الرسالة وشرح  
 الفاظها البينة بل اخذ بيانه ووجه احسن تاسبه ذكر الاسم ومن زعم انه  
 اراد بيان المرجع وتخصيصه بوجه كلامه فقد كان بما لا يبر نفسه صاحب علمه  
 في القابض هذه اللفظة مأخوذة من مقدمة الجيش للطائفة المتقدمة منهم في  
 قدم مجمع تقدم ونية الدال خلف في القول وثالث مقالا ما قبل من ان  
 لفظه ثلث همتا زائدة وقت سوا في علم الناح ليس بصواب لاصح المقام  
 في البيان كما لا يخفى وخاتمة ووجه الخطا ان المذكور ان كان خارجا عن  
 ابواب المنطق ومقاصده فهي المقدمة والافان كان البحث في المقدمة في  
 المقالة الاولى والافان كان غير المرتبة العلم المقصودة بالذات في المقالة الثانية  
 والافان كان غير المرتبة المقصودة باعتبار الصورة في المقالة الثالثة والا  
 ضمني لخاصة قال الفيلسوف الرازي ان البحث في المرتبة المقصودة ان كان باعتبار  
 الصورة في المقالة الثالثة وان كان باعتبار المادة في المقالة الرابعة واغنى

في كتاب القوانين

في كتاب القوانين



عليه بان الخاتمة ليست مقصورة على مواد التبيين بل هي تشمل على اجزاء العلوم ايضا واجزاها الفاضل الشريف بان المقصود من الخاتمة هي المادة واحدة واجزاء العلوم انما ذكرتها فيها تبعاً لها ولا يخفى عليك ان هذا الخاتمة ان لو كان مقصود المصلح مما يجب ان يعلم في المنطق في الاصول الخاتمة ومقتضى ما فيه من التعسف مخالف لما قد مر في دفع سؤال نشأ في قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق وهو ان هذا يقتضي ان يكون المقدمة الخارجية غير المقصود داخل في غير ان في الكلام مضافاً محذوفاً الى ما يجب ان يعلم في كتب المنطق فان اجزاء العلوم مما يجب ان يعلم فيها بل اجزاء العلوم ان يكون هو الالهي او مواد العلوم واجزاء العلوم موادها يشهد بذلك جعلها في مقابل الصورة معنوية جبل التوفيق وهو جعل الاسباب متوافقة في السبب ثم خص بالخير وقيل هو كمالها الخير وتخصه بسبب الشرح واسباب العقل الذي به واجب الوجود عز وجل ومنوطاً على وجوده المفيض للعدل الذي هو في معنى ما المقدمه قال النفاذ مقدمه الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقدمات لارتباطها به وهي ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى المنطق في معرفة غائية ومنفعة والثاني بيان مهية اعني نفسه بما يعبر عنه مقاصد على وجهية فاعاده والثالث بيان موضوعه اعني تعيينه عليه بتميز هذا العلم في نفسه عن العلوم الاخر وقال في شرح النجاشي يقال مقدمه العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسائله كمنه حده وغايته وموضوعه ومقدار الكتاب لطائفة من كلامه قد مر امام المقصود لارتباطه به وان شاع بهاضه سواء توقف عليها ام لا واورد عليه ان ما جعل في هذا الكتاب حقيقة العلم جعله في شرح الرسالة مقدمه الكتاب في لا يثبت عنده الا مقدمه الكتاب واجب بانها

فانما هو المقصود من الخاتمة هي المادة واحدة واجزاء العلوم انما ذكرتها فيها تبعاً لها ولا يخفى عليك ان هذا الخاتمة ان لو كان مقصود المصلح مما يجب ان يعلم في المنطق في الاصول الخاتمة ومقتضى ما فيه من التعسف مخالف لما قد مر في دفع سؤال نشأ في قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق وهو ان هذا يقتضي ان يكون المقدمة الخارجية غير المقصود داخل في غير ان في الكلام مضافاً محذوفاً الى ما يجب ان يعلم في كتب المنطق فان اجزاء العلوم مما يجب ان يعلم فيها بل اجزاء العلوم ان يكون هو الالهي او مواد العلوم واجزاء العلوم موادها يشهد بذلك جعلها في مقابل الصورة معنوية جبل التوفيق وهو جعل الاسباب متوافقة في السبب ثم خص بالخير وقيل هو كمالها الخير وتخصه بسبب الشرح واسباب العقل الذي به واجب الوجود عز وجل ومنوطاً على وجوده المفيض للعدل الذي هو في معنى ما المقدمه قال النفاذ مقدمه الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقدمات لارتباطها به وهي ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى المنطق في معرفة غائية ومنفعة والثاني بيان مهية اعني نفسه بما يعبر عنه مقاصد على وجهية فاعاده والثالث بيان موضوعه اعني تعيينه عليه بتميز هذا العلم في نفسه عن العلوم الاخر وقال في شرح النجاشي يقال مقدمه العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسائله كمنه حده وغايته وموضوعه ومقدار الكتاب لطائفة من كلامه قد مر امام المقصود لارتباطه به وان شاع بهاضه سواء توقف عليها ام لا واورد عليه ان ما جعل في هذا الكتاب حقيقة العلم جعله في شرح الرسالة مقدمه الكتاب في لا يثبت عنده الا مقدمه الكتاب واجب بانها

وهو جعل الاسباب متوافقة في السبب ثم خص بالخير وقيل هو كمالها الخير وتخصه بسبب الشرح واسباب العقل الذي به واجب الوجود عز وجل ومنوطاً على وجوده المفيض للعدل الذي هو في معنى ما المقدمه قال النفاذ مقدمه الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقدمات لارتباطها به وهي ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى المنطق في معرفة غائية ومنفعة والثاني بيان مهية اعني نفسه بما يعبر عنه مقاصد على وجهية فاعاده والثالث بيان موضوعه اعني تعيينه عليه بتميز هذا العلم في نفسه عن العلوم الاخر وقال في شرح النجاشي يقال مقدمه العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسائله كمنه حده وغايته وموضوعه ومقدار الكتاب لطائفة من كلامه قد مر امام المقصود لارتباطه به وان شاع بهاضه سواء توقف عليها ام لا واورد عليه ان ما جعل في هذا الكتاب حقيقة العلم جعله في شرح الرسالة مقدمه الكتاب في لا يثبت عنده الا مقدمه الكتاب واجب بانها

انما جعل هناك بيان الامور الثلاثة مقدمه الكتاب لا ادراكها جعل في شرح النجاشي نفسها مقدمه وادراكها كانت الا انه تسامح في العبارة وانت خبير بان لم يجعل في نفس الامور الثلاثة مقدمه العلم بل جعل ادراكها مقدمه له ولعل لفظه المعروف في شرح الرسالة هو في قوله ان لا افلا يصح ما ذكر في جوابه لو كان لفظه التعريف مكانها وهذا ما يقتضيه السبب والحق لكان الكلام تاماً بحيث لا يحوم حوله سابقة لغيره من تعين قوله هنا واما ما يذهب اليه الشرحون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم فغاية نظر الامكان الشروع بدون حوزة الامور وما ذكر في البصيرة فليس امر مضبوطاً يقتضي الاقتدار على ما ذكره بين قوله في مقدمه العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسأله تدفع وما قبله من ان ما ذكره في شرح النجاشي من على ما هو المشهور ان الجمهور وما قاله في شرح الرسالة من على ما هو التحقيق عنده فكلما في العلم الا ان يقال انه اراد في التوقف على هذه الامور فقط ولم يرد فيه ان يتوقف عليها فقط بل على ذلك انما بالبحث والتحقيق ان يقوم بريدون بالمقدمة في اوامر الكتب ما يتوقف عليه الشروع في العلم على بصيرة ولا دليل على الاختصار في ثلثة او اربعة ولا على الاختصار البصيرة في مرتبة واحدة فمن اطلع على امر ذلك يوجب ازديادها فله ان بعده منها وعرض الشرح توصيه ما ذكره فيها الامور الثلاثة او الاربعة على سبيل الخطابة وهي كافية في اتمام هذا المقام كما لا يخفى على اولى النبي وذوي الافهام ففيها بخان الاول في مهية المنطق وبيان الحاجة اليه اعلم ان العلوم اما ان تكون مقصودة بذاتها

فانما هو المقصود من الخاتمة هي المادة واحدة واجزاء العلوم انما ذكرتها فيها تبعاً لها ولا يخفى عليك ان هذا الخاتمة ان لو كان مقصود المصلح مما يجب ان يعلم في المنطق في الاصول الخاتمة ومقتضى ما فيه من التعسف مخالف لما قد مر في دفع سؤال نشأ في قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق وهو ان هذا يقتضي ان يكون المقدمة الخارجية غير المقصود داخل في غير ان في الكلام مضافاً محذوفاً الى ما يجب ان يعلم في كتب المنطق فان اجزاء العلوم مما يجب ان يعلم فيها بل اجزاء العلوم ان يكون هو الالهي او مواد العلوم واجزاء العلوم موادها يشهد بذلك جعلها في مقابل الصورة معنوية جبل التوفيق وهو جعل الاسباب متوافقة في السبب ثم خص بالخير وقيل هو كمالها الخير وتخصه بسبب الشرح واسباب العقل الذي به واجب الوجود عز وجل ومنوطاً على وجوده المفيض للعدل الذي هو في معنى ما المقدمه قال النفاذ مقدمه الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقدمات لارتباطها به وهي ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى المنطق في معرفة غائية ومنفعة والثاني بيان مهية اعني نفسه بما يعبر عنه مقاصد على وجهية فاعاده والثالث بيان موضوعه اعني تعيينه عليه بتميز هذا العلم في نفسه عن العلوم الاخر وقال في شرح النجاشي يقال مقدمه العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسائله كمنه حده وغايته وموضوعه ومقدار الكتاب لطائفة من كلامه قد مر امام المقصود لارتباطه به وان شاع بهاضه سواء توقف عليها ام لا واورد عليه ان ما جعل في هذا الكتاب حقيقة العلم جعله في شرح الرسالة مقدمه الكتاب في لا يثبت عنده الا مقدمه الكتاب واجب بانها

فانما هو المقصود من الخاتمة هي المادة واحدة واجزاء العلوم انما ذكرتها فيها تبعاً لها ولا يخفى عليك ان هذا الخاتمة ان لو كان مقصود المصلح مما يجب ان يعلم في المنطق في الاصول الخاتمة ومقتضى ما فيه من التعسف مخالف لما قد مر في دفع سؤال نشأ في قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق وهو ان هذا يقتضي ان يكون المقدمة الخارجية غير المقصود داخل في غير ان في الكلام مضافاً محذوفاً الى ما يجب ان يعلم في كتب المنطق فان اجزاء العلوم مما يجب ان يعلم فيها بل اجزاء العلوم ان يكون هو الالهي او مواد العلوم واجزاء العلوم موادها يشهد بذلك جعلها في مقابل الصورة معنوية جبل التوفيق وهو جعل الاسباب متوافقة في السبب ثم خص بالخير وقيل هو كمالها الخير وتخصه بسبب الشرح واسباب العقل الذي به واجب الوجود عز وجل ومنوطاً على وجوده المفيض للعدل الذي هو في معنى ما المقدمه قال النفاذ مقدمه الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقدمات لارتباطها به وهي ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى المنطق في معرفة غائية ومنفعة والثاني بيان مهية اعني نفسه بما يعبر عنه مقاصد على وجهية فاعاده والثالث بيان موضوعه اعني تعيينه عليه بتميز هذا العلم في نفسه عن العلوم الاخر وقال في شرح النجاشي يقال مقدمه العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسائله كمنه حده وغايته وموضوعه ومقدار الكتاب لطائفة من كلامه قد مر امام المقصود لارتباطه به وان شاع بهاضه سواء توقف عليها ام لا واورد عليه ان ما جعل في هذا الكتاب حقيقة العلم جعله في شرح الرسالة مقدمه الكتاب في لا يثبت عنده الا مقدمه الكتاب واجب بانها

فانما هو المقصود من الخاتمة هي المادة واحدة واجزاء العلوم انما ذكرتها فيها تبعاً لها ولا يخفى عليك ان هذا الخاتمة ان لو كان مقصود المصلح مما يجب ان يعلم في المنطق في الاصول الخاتمة ومقتضى ما فيه من التعسف مخالف لما قد مر في دفع سؤال نشأ في قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق وهو ان هذا يقتضي ان يكون المقدمة الخارجية غير المقصود داخل في غير ان في الكلام مضافاً محذوفاً الى ما يجب ان يعلم في كتب المنطق فان اجزاء العلوم مما يجب ان يعلم فيها بل اجزاء العلوم ان يكون هو الالهي او مواد العلوم واجزاء العلوم موادها يشهد بذلك جعلها في مقابل الصورة معنوية جبل التوفيق وهو جعل الاسباب متوافقة في السبب ثم خص بالخير وقيل هو كمالها الخير وتخصه بسبب الشرح واسباب العقل الذي به واجب الوجود عز وجل ومنوطاً على وجوده المفيض للعدل الذي هو في معنى ما المقدمه قال النفاذ مقدمه الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقدمات لارتباطها به وهي ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى المنطق في معرفة غائية ومنفعة والثاني بيان مهية اعني نفسه بما يعبر عنه مقاصد على وجهية فاعاده والثالث بيان موضوعه اعني تعيينه عليه بتميز هذا العلم في نفسه عن العلوم الاخر وقال في شرح النجاشي يقال مقدمه العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسائله كمنه حده وغايته وموضوعه ومقدار الكتاب لطائفة من كلامه قد مر امام المقصود لارتباطه به وان شاع بهاضه سواء توقف عليها ام لا واورد عليه ان ما جعل في هذا الكتاب حقيقة العلم جعله في شرح الرسالة مقدمه الكتاب في لا يثبت عنده الا مقدمه الكتاب واجب بانها



وتسمى غير الية واما ان تكون مقصودة لحصول غير ما وتسمى الية فكل  
 منها غاية والمنطق لما كان على التباين وكان غاية حصوله ولو  
 مقصودة في التصور على تحصيل ذي الغاية لكونه فعلا اختياريا لا جبر  
 وجب تقدم معرفة غايته حيث انها غاية لا اول لها في التصديق  
 بترتيبها على ذلك الفعل لا يقال ان المنطق لم يرد التصديق بغاية  
 والا ليرجع عليه كما رجع على احتياج الكمال اليه لان العلم تحقق  
 الاحتياج بسبب معين هو الغاية منه يتقمن العلم بكونه من باب  
 وكذلك لما بدى تصور العلم برسمه ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه  
 لكن تصور مقصود في معرفة ثبوت تقدم عليه الشيء البسيطة  
 على ما بينه بحسب الحقيقة ومعرفة ثبوت حصول معرفة احتياج الكمال  
 اليه است الكمال اذ هي ثابتة وما لا يتم الثابت الا به فهو ثابت  
 ولذلك قدم في البيان او لا يتم له فان يمت بالافادة  
 بجزائها ولذلك اورد في بحث واحد وعلى هذا كان الانسب  
 تقديم في العنوان ايضا وقيل به بتقديم بيان مهية الذكر كونه  
 مقصودا اصليا وفيه نظر ولما كان الفكر مدرا لبيانها وهو ترتيب  
 امور معلومة متقوية او مقصود بها على وجه يؤدي الى استعمالها ليس  
 بمعلوم قسم العلم التصور السازج والتصديق اولا فقل العلم اما  
 تصور فقط واما عدل عن المشهور فيما بين الجمهور وهو العلم  
 اما تصور واما تصديق لورود الاعتراض عليه في وجهين احدهما ان  
 التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم يكون قسم الشيء قسمين  
 له وان كان عبارة عن الحكم يكون الشيء قسمين اذ جعل التصديق قسمين

وذلك لان بيان كمال المنطق هو ان يبين ان  
 العلم امر متيقن بالبيان في العلم في الغاية  
 العلم امر متيقن بالبيان في العلم في الغاية  
 والنوع وحيث ان تصور مقصود في الغاية  
 تصور مقصود في الغاية في العلم في الغاية  
 كماله فان تصور مقصود في الغاية في العلم في الغاية  
 يجب تصور مقصود في الغاية في العلم في الغاية  
 فليس تصور مقصود في الغاية في العلم في الغاية  
 وان غاية تصور مقصود في الغاية في العلم في الغاية  
 اما في خلاف العلم

قسمين العلم الذي هو نفس التصور وتبينها ان اريد بالتصور  
 الحصول الذي معنى مطلقا وهو العلم بعينه يلزم ان قسم الشيء الى  
 قسمين على غير ذلك وان اريد بالمقيد بعدم الحكم لم يصح اعتباره  
 في التصديق ضرورة امتناع اعتبار الحكم وعدمه في الشيء المحقق و  
 كمالها لا يرد على المصطلح الاول فلان انما جعل التصديق قسمين  
 للتصور السازج وقسم في التصور المطلق واما انما فلان التصور  
 المعبر في التصديق ليس هو هذا التصور المعبر فيه ذلك المقيد و  
 انما ان التصور لما ان يعتبر بشئ طرشي وهو التصديق او  
 بشئ لا شئ وهو التصور السازج او لا بشئ طرشي وهو مطلق التصور  
 المراد به الحصول الذي المرادف للعلم فالقابل للاول هو الثاني و  
 المعبر فيه هو الثالث فلا محذور في هذا افاد الرازي والتقى السمرقاني  
 على ان جواب الاخير رافعا كما وصي الاعتراض على الجمهور والامر  
 ليس كذلك فان التصور في تقسيمه لا يفهم منه الا المعنى الواحد  
 بخلافه في تقسيم المصطلح فان معنيين يفهمان فيه معا لان ما ذكره التصور  
 فقط فقد ذكر امر ان احدهما التصور المطلق لان المقيد اذا كان  
 فذكر ان كان المطلق مذكورا بالضرورة وتبينها التصور السازج  
 وهو تصور فقط فلا يصح القياس عليه وهو حصول صورة الشيء  
 في العقل تعريف لمطلق التصور انقسم الى القسمين المتقابلين  
 المرادف للعلم المرادف للحقيقة وقيل ان الضمير عايد للتصور  
 فقط بناء على ان المراد به هو الادراك في حيث هو ادراك في  
 غير اعتبار شئ معه في حكمه او غيره وهو مرادف العلم ولا امتناع في قسم

فقط الدين  
 وسعد الدين

سعد الدين



الادراك هو العلم بالادراك في حيث هو والادراك مع الحكم على سبيل من حلوه  
والا لم يكن يعلم ان براد ذلك في التصور فقط وعلى تقدير التسليم يلزم ان يكون  
التقدير عينا وايضا القضية التي يحكم فيها منع الحلو لا بد وان يحكم بلزوم  
الجزئين لها وحيث يكون صحت ذات جزاء واحد فالحق فيهم ذلك فان قلت العبرة  
في مانع الحلو هو اجتماع جزئيهما في الوجود فلا يمنع مطلقا لامتناع اجتماع الصور  
الساذج مع الحكم في شيء موجود فلنا القضية حقيقية ويجوز ان تكون مانعة  
الحلو وذلك لان التقابل انما هو بين مفهومي الصور الساذج والتصديق و  
لو لم يكن اجتماع ذاتيهما في شيء موجود لامتنع ان يكون شيئا جزاء لغيره  
وانما انزلق في العلم على ترفيع تنبها على كون المقدم علة في المطلوب وانما عر  
التصور دون غيره لئلا يلازم بلزومه فان قلت في ان حكمه ان ترفيعه قلت  
ان الضم لا بد له من مرجع وليس الا وانما قدم ذكر حصوله مع كون المراد به  
الصورة التي هي على تنبها على ان كونه صفة حقيقية يستلزم اضافته لافلا  
بالحصول لكي يستلزم اضافته اخرى لا متعلقة او تصور معه حكم وهو سائر  
الحل الاخر ايجابا او سلبا فخرج به المركب التقديري فانها بلزوم الانشائية ايضا  
في قبيل التصورات دون التقديري والفرق في الحكم ادراك ان النسبة واقعة  
اولست بواقعة فيجب تأخيرها عن ادراك النسبة الحكمية كما يجب تأخيرها  
عن ادراك طرفيها فمفهومه مفارق لمفهوم تلك الادراك دائما ولا يمتنع مع  
الزمانية لقدره الذاتي صفة والمختلف لا ما قبله في ان كل طرف يدور على نفسه  
المفصل بل في السبعة لتقديرها لان مناه ثلثة فما ظنك بالمشتري وذهب  
في هذه المناظر الى ان الحكم هو اتفاق النسبة وانتم عنها فاعلموا  
النفس فليس يدرك لانه انفعال والتحقق ان في مقوله الكيف ادراك

قوله ان مناه ثلثة وهو  
ان يكون كذا  
اذ ليس بغير  
بل هو

اذ ليس للنفس صفتا ثابتة وفعلها ارعان وتبول للنسبة ولولا ان الحكم  
صورة ادراكية لما صح فيضان النتيجة على النفس في الجبر والقياس و  
قبولها والحكم واتفاق النسبة والاسناد ونظائر الفاظ وعباراته وقوله  
ويقال للجمع التصديق صرح في انه معنى على ان يكون المراد من التصديق  
مجموع التصورات الاربع او الثلث والحكم كما هو رأي الامام واما عند الحكماء  
فهو عبارة عن الحكم فقط فالحقق الرازي اعلم ان مذهب الامام منظور  
فيه في وجه الاول انه يستلزم ان التصديق ربما يكتب في القول الشارح  
والتصور في الجملة اما الاول فلان الحكم فيه اذا كان غنيا عن الاكساب ويكون  
تصورا حده فربما كان التصديق كسب على ما افتراه وحيث يكون  
اكتساب القول الشارح واما الثاني فلان الحكم لا بد ان يكون تصور عنده  
واكتساب في الجملة ان التصور مقابل للتصديق ولا شيء من احد التبعين  
يجوز للمقابل الاخر ان كانت الادراكات الاربع علوم مستعدة فلا يمنع  
من العلم الواحد فلهذا طريق القسمة ان يقال العلم اما حكم او غيره  
الاول التصديق والثاني التصور وهو المطابق لما ذكره الشيخ وغيره من  
حقق هذا الفن هذا كلامه وانت حذير بان لا يلزم في الاصطلاح على تسمية  
المركب في جزء مكتسب من القول الشارح وغيره كسب يكون مجموع كتب  
منه بل لا سبيل اليه قوله والتصور في الجملة ان اراد ان الحكم ادراك مطلقا  
وليس عنده تصديق فلا بد ان يكون تصور ساذجا لغير مسلم الظهور  
ان هذا لا يستلزم ذلك وان اراد به تصور اخر فسلم لكن لا في نفسه  
والالورد على ما افتراه في مذهب الحكماء ايضا وانتظر الثاني كد نوع مما عرفت  
في ان الدخلة في التصديق ذات التصور دون مفهومه في الظاهر ان هذا

قوله الفاظ وعباراة  
جواب لسؤال مقدرو هو ان تفسيره بالاتفاق  
يقض كونه في الفعل وحاصله ان اهل اللغة  
لا يفرقون بين القول والفعل ويسمون  
القائل اسم فاعل فلا عجة في ايهام  
كونه في مقوله الفعل  
منه



السؤال مشترك في الوجود بين المذهبين فان اد التفاضلين كما لا يكون  
 جزء الاخر لا يكون شرطا له ايضا واما النظر الثالث فهو مأخوذ من اعتراض  
 صاحب المسالك في ان الهيئة الاجتماعية ان اعتبرتها في ان التصديق  
 لغير ان لا يكون علميا لتكبر في العلم وما ليس بعلم اذ في المعلوم انما في  
 المعلية بما دون العلوم وان لم تعتبر بهذا انه يكون التصديق علوما متقدرا  
 فنزوة ان المركب عالم يكن له صورة اجتماعية لا يغير شيئا واحدا وقد اوجب  
 عنه بان التصديق هو حصول صورة المجموع في الذهن بشرط ان يتبع في الهيئة  
 في كل صورة ايضا فيكون علما والاحسن ان اجاب ان يقال تلك  
 الصورة معتبرة فيه وليست جزءا منه في علم الحذر بل هي عارضة له و  
 هكذا كل واحد غير حقيقي بل الوشدة في الواحد الحقيقي عارضة ايضا اذا احدث  
 والكنة خارجة عن الهيئة عارضة في كل واحد ليس الكل من كل منها اي  
 ليس كل واحد من كل واحد في التصديق بدعيها في غير ما يردف  
 الضروري وهو انه لا يحتاج في حصوله لا نظرا وكسب كصور اربعة وكما قيل  
 بان الكل اعظم من اجزاءه فقولوا لا لما جعلنا شيئا معناه ما يحتاج في خبر  
 شيء منه لا نظرا وفكر وذلك بالظن لفرة احيانا في خصيل بعضها اليه  
 هكذا قال المصنف في شرح الكشف فلا بد وما قيل في ان البداهة لا تستلزم  
 الحصول لمواز ان يتوقف البديهي على نوبة الذهن اليه والاحسن او  
 احسن او نحو ذلك ثم قلنا ان يقول عدم الورد انما يتصور لو كان  
 هذا المعنى مفهوما للفظ وهو ممنوع ولا نظرا بالتصور النفس وكالتصديق  
 في العلم والدار او تسلسل توحيده ان لو كان جميع التصورات و  
 انفسا بقا بحث يحتاج في خصيل الى نظر لما كان حصول صورة شيء من

يقع انما في ذهنه فيكون  
 مستورا ايضا في ذهنه  
 المستورا في ذهنه فيكون  
 مستورا

على ان يكون الوصف في ذاته  
 فيكون الوصف في ذاته  
 مستورا في ذاته  
 مستورا

فان قيل

مجرد بل

مقدور اننا والناسي باطل بالاتفاق بيان الملازمة انه لو كان الكسبي يتوقف  
 تحصيلنا كل واحد من النظر على تحصيل غيره وكان تحصيلنا غيره متوقفا  
 على غيره وحتم جوفان عار سلسلة الاكثر في مرتبة في المرتب لزوم  
 الدور وان لم يتقبل ذهبت الى ما لا نهاية له لزوم التسلسل وكلما امكن  
 التحصيل اما الدور فلا بد فيحصل كون الشيء حاسلا قبل حصوله وانما  
 التسلسل فلان تحصيل مطلوب يتوقف على تحصيل امور غير متناهية  
 وهذا كذلك لا امتناع احاطة النفس بالاعتناء في ما قبل على تقدير  
 كون كل منها نظرا لا يمكن له الاستدلال بهذه الطريق للزوم ان الامر من  
 قلنا ان ان تلك القضايا كسبية على ذلك التقدير بل بدعيه غايه  
 ما في البديهي ان ذلك التقدير والافلا يصح قولكم هذا ايضا للزوم احد  
 الامر بل البعض من كل منهما بدعي والبعض نظري وهذا متعين  
 لما عرفت من بطلان الافتراضين ولاربع فان قلت ان اردتم بالتصور  
 التصور بوجبه ما فلا احتياج في حصول شيء منه لا نظرا اذ كل شيء يتوجه اليه  
 العقل فهو متصور بوجبه ما وان اردتم بالتصور كنه حقيقة فلا يلزم الحال  
 المذكور ضرورة انه لا يتصور للمعلوم بوجبه ما في جميع التصورات اما بدعي  
 واما نظري قلنا انما نريد جميع التصورات الشاملة لا احاد القسامين بحيث  
 لا يشذ عنها شيء منها في سيم ما ذكرنا قبل لا اشكال في تعريف بدعي و  
 النظري في التصور لان البديهي من لا يتوقف على نظر احدا والنظري  
 منه ما يتوقف عليه واما التصديق في تعريفه اشكال وذلك لان الحكم  
 قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون تصور الحكم عليه او الحكم بغير محتاج  
 اليه ومثل هذا التصديق يسمى بدعيها حكم بان الممكن محتاج الى النظر



لا يمكن مع انه يصدر عليه ان يتوقف على نظر وكسب فيه فلا في تعريف  
 النظري ويخرج عن تعريف البديهي فيسقط التعريفان طرأوا على و  
 اجواب ان التعريف عبارة عن حكم فاذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر  
 كان بديهيا داخل في تعريفه واما توقفه على النظر في افرافه فذلك لا خوف  
 بالواسطة واذا جعل التعريف عبارة عن مجموع كمال هو مذهب الامام فهو الاشكال  
 انتهى ولا يخفى عليك ان هذا السؤال لا يرد على مذهب الامام جدا اذا  
 التعريف عنده انما يكون بديهيا اذا كان كل واحد في اجزاء بديهيا الا ترى  
 انه يستدل في كنه الحكمة ببداهة التعريف على بداهة التصور بل هو  
 مع جوابه انما يخشى على مذهب الحكماء واعلم ان في تقسيم العلم الى البديهي  
 والنظري بل في تقسيمه الى التصور والتعريف وغير ذلك من التوقيعات اشكالا  
 وهو ان مورد القسمة لا يحقق له الا في ضمن قسم ذات ما فان اخذت حيث  
 تحققت في هذا القسم لم يتناول القسم الاخر وبالعكس وانما اخذت حيث  
 هو محقق فيها لم ينقسم الى شي منها وانما انقص عنه بان يقال انما هذا  
 المقسم نفس مع قطع النظر عن تحققة في اقسامه ثم نفس البها فان عدم  
 تحقق العام لا في من احوال لا يستلزم عدم صحة ارادة مفهوم بدونه  
 كيف وكثيرا ما لاحظ مفهوم كماله مثلا ولا تنتف على شي في اقسامه يحصل  
 بالفكر وهو ترتيب امور معلومة للنادي لا مجهول فاذا اردنا تصور  
 الانسان لنقدم كجوان على التطلع الى صلبه لنافق قبل وهكذا في  
 جانب التعريف اذا الترتيب جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها الواحد  
 ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر وبه يمتاز في التاليف  
 المرادف للتركيب واراد بالامور فان في الواحد واور عليه ان التعريف

قوله وعلى ان في التعريف  
 انما هو ترتيب امور معلومة

في تعريف  
 التعريف

ان التعريف بالمفرد كاللفظ وحده وانما صفة وحده خارج واقية بان التعريف  
 بالمفرد انما يكون بالمشغقات وهي مركبة لان معناه شيء لا المشغق  
 منه وبانها اعلم بحسب المفهوم فلا بد من قرينة عقلية فالتركيب لازم وطلب  
 على ان الطوبى جواز التعريف بلفظ المفردة فالصحيح انه لم يلتفت  
 اليه لكونه قليلا غير مندرج في القبط وال كان للضمان في مدخل  
 في الجملة وقد اراد ان يفسر الفكر بالشيء فلهذا ذلك والتقسيم بالمعلومة  
 لا سخالة جريان الترتيب في الامور اذا لم تكن كذلك وهي اول في الحالة  
 لظهورها في العلوم وليس المراد ذلك بل المهمب المعلوما وانما ترتيب  
 صورها تبعها وكرهه الا في صفة التعريف غير استعمال الالفاظ  
 المشتركة عند عدم القرينة المعينة لا اذ وصي منها النفسية العلم  
 باحصول العقلي في التعريف فشم على العلة الرابع كما هو الظاهر فان  
 قيل علة الشيء متقدمة عليه فلا يقع تعريف الممنية بها لعدم تحمل  
 عليها فلن ليس العلة انفسها معونة لها بل هي الامور الحاصلة لمهمة  
 القدر باعتبار مقايستها لا العلة وهي محمولة عليها ثم ان مبنى على ان  
 يكون الفكر امر غير الانتقال واما جعله لفظ فمقدرة بانه ذكر  
 وانه الانسان هو المبادى والرجوع عنها الى المطالب فلكونه الاولى  
 تقتل المادة الثانية الصورة ووجه يتم الفكر ويراد في النظر وقيل الفكر  
 هو الانتقال المذكور في النظر لا في العقل والواقعة في ضمن ذلك  
 الانتقال قال المحقق في شرح الاشارة الفكر يطابق على حركة النفس  
 في العقول التي حركة كانت وهو الذي يعبر عن خواص نوع الانسان  
 وتلك الحركة اذا كانت في المحسوسات شتى كخيل وعلى قولها في القطار

قوله وعلى ان في التعريف  
 انما هو ترتيب امور معلومة  
 في تعريف  
 التعريف

في تعريف  
 التعريف



المشهور بها بوجه ما مر ذكره في النفاذ الحاضرة عند ما طلب لمباديها  
الا ان تجد ما يخرج منها نحو المطالب وهذا هو الفكر الذي يحتاج  
فيه وفيه جزئية جميعا لا المنطق وعلى الجزء الاول من هذا الفكر خاصة  
والان كان الفرض هو الرجوع الى المطالب وهذا هو الفكر الذي يستعمل  
بازائه الحس والثاني في الثاني في غير ان بسبقه الاول قلنا يتفق  
لانه يكون حركة في غاية غير منصوبة بهذا محمول مقالة وتبين منه  
ان لا يصح استعمال الحس بازاء معناه الاول والثاني ولهذا  
مخالف لما ذكره الشيخ في النفاذ الثالث في الاشارة وحققه نفسه  
في هذا المقام في ان الفكر حركة في المعاني في المطالب يطلب بها  
مبادي تلك المطالب كالحركة والوسطى وغيرهما فيما انبت وربما تأدت  
وبتم اذا تأدت كحركة في الحركة والوسطى المطالب واما الحس فهو  
ظفر عند الاتساق المطالب بالحركة والوسطى دفعة وتتم المطالب في الزمان  
مع الحركة والوسطى كذلك في غير الحركتين المذكورتين سواء كان مع شئ  
اولم يكن فالقول بينهما بالمكان الانيات والامكان وبوجود الحركة و  
عدمها وهذا هو الفرق الهام لا استعمال الحس بازاء مطلق الفكر  
وذلك الترتيب ليس بصواب دائما اشارة الى ان المؤيد في غلته في جهة  
تغيبه عن كسب العلوم النظرية عن المنطق وتعلمه ولكن هذا خاص به لا  
يعم غيره نعم قد يتفق له ان يثبت في غير ذلك حد موقوف للتصور ووجه توفيقه  
للتدبير في كنه شئ غير صناعي لا يعتد به لكونه كمنه في غير ارام ويجوز  
ان يريده وغيره بناء على ان العلوم المستقيمة المنظمة التي ينساق اليها  
الايمان بلا كلفة كالمهندسية والحسابية لا يتوقف على شئ سوى التنبه

وتبين على ضربين فان النفاذ بالاعمال لا بد من التنبه  
المنطقية لان حصول العلوم النظرية لا يتم بدونها وتقوم  
جوزا في النفاذ بعض النفاذات في بعض النفاذات  
بان الاصابة في النفاذات في النفاذات في النفاذات  
انما هو في النفاذات في النفاذات في النفاذات  
منها والى ذلك في النفاذات في النفاذات في النفاذات  
تغيبه عن الكسب

التنبه الى العلم من الخطاء لان الترتيب الواقع في مباديها قريبة كانت او  
بعيدة يدبري الانشا واصابة العاري عن تلك القوانين العامة في بعض النفاذ  
لهذا الامر ولا يلزم من ذلك عدم احتياج تلك العلوم للقوانين النظرية لانها  
الصحيح لا بد من موافقتها لها وان لم تكن مستفادة منها بغيرها عنها  
لما تنقصة بعض العقلاء لبعضا في مقتضى النفاذ على الانسان الواحد بياض  
نفسه وتبين مثلا يوردي فكره لا السقيدي ببقدم العالم نارة واخرى الى  
التصديق بحدوثه فالفكر ان ليس بصوابين والارزاق النقيضين و  
لرؤم القوانين يستدعيه كحق الفكرين واما انما انما في النفاذات  
فمرحى لا شمال الشجيين عليه فمست الحاجة لقانون لفظي يوناني روي  
اذ اسم المسطر في لغتهم غرض من معنى الاسل والقاعدة فلتا سبة في وجهين فان  
مقدمة كلية صالحة لان كحل كبرى لصغرى سهل يحصل حتى يخرج الفرض في قوله  
الى الفعل مثلا اذا حصل عندنا ان كل انسان ناطق وحصل ان زيد انسان  
فقد حصل عندنا ان زيد ناطق وهو الفرض والاصل تلك المقدمة الكلية وليس  
بجزي لها بل نسبة اليه نسبة لكونه لا الكلي في تعرف الحكماء من انما اتى  
به مفردا مع ان المنطق قوانين متعددة اشارة الى ان المقصود بتعريف المنطق  
في حيث انه علم واحد بغير معرفة طرق الاستنتاجات من الفروضات بربط  
الخطا في الفكر انما هو باختلاف يقع بطرق الاستنتاج وشرائطها مثل الحكم والاسم و  
استدلالا كون كل منها مسلويا للمعرفة في الصدق واجلي منه ومتقدما عليه في  
المعرفة ومثل القياس والاستقراء والتخييل ولزوم اجاب الصغرى وكلية الكبرى  
في الشكل الاول واختلاف المقدمات في الثاني وتلك الطرق يجب اعتبارها بالاعتناء  
بالمواد المناسبة للطلب فهي تراعى جانب المادة رعايتها جانب الصورة كيف لا

احكاما في امر واحد فيكون على الانسان الواحد بياض  
نفسه وتبين مثلا يوردي فكره لا السقيدي ببقدم العالم نارة واخرى الى

قد روي بين النفاذات في النفاذات في النفاذات  
بجانب النفاذات في النفاذات في النفاذات









لما يساويه فالنفس انما هو مجموع وما قيل من ان المراد به العرض الاول فقط  
 وقوله اوله عطف على قوله لما هو مجموع من قبل حمل الكلام على ما لا يرتب  
 صاحبه لان اطلاق العرض الثاني لما هو مجموع على العرض الثاني باقسامه  
 اشهر بينهم حتى صار بحيث لا يتبادر منه معنى غيره كلفظ النفس فشره  
 به في شرح المحل والشيء الشفاء في غير موضع والقول بان اللفظ لا يحل  
 غير الاولى كما يدعيه بردي على الثاني ايضا فاجاب الجواب والعرض هنا  
 هو المحل الخارج عن حقيقة الموضوع وهو نفس ان لم لان العرض اما  
 ان يكون الشيء بل انما هو سطو او امر كالتجيب بالقوة للانسان او بوساطة  
 روح فما ان يكون الوسط جوه كل من المشي للانسان بوساطة الحيوان  
 الداخلي فيكون التكلم لكونه ناطقا ولما ان يكون خارجا عنه وهو اما  
 ما يكون الضحك بالقوة بوساطة التبع بالقوة المساوية وهذه  
 الثلاثة تسمى عرضا ذاتية لاستنادها للذات المعروض وهي اعم منها  
 في العلوم او اخص كل من الضحك للحيوان لكونه انسانا او اعم كل من الحركة  
 للابيض لانه جسم وبسبب كل واحد منها بالغريب لما فيه من الغاية بالقياس  
 للذات الشيء هذا ما هو المشهور فيما بين الجمهور وقيل في الاعراض الغريبة  
 ما يكون بوساطة امر مابين كالحركة للجسم المشع بالنار وعرض عليه بان  
 ليست النار ولا ماستها واسطة في عود في الحرارة للماء وان كانت واسطة  
 في ثبوته بل الحرارة عارضة للجسم العنصري عروضا اوليا فيكون معروضها  
 للماء والنار بوساطة اجزاء اعم فالنار الطابا للقسمة السادس هو الابيض  
 المحر على الجسم بوساطة حمل على المسطح البياض له والاقرب الى الصواب ان  
 يقال ليس معناه امر سادس فانه على ما زعم الفاعل مندرج تحت ما يلحق بالشيء

فلان من عارض للمساوية وهو من عارض  
 هو في نفسه عارض للمساوية وهو من عارض  
 في نفسه عارض للمساوية وهو من عارض  
 في نفسه عارض للمساوية وهو من عارض

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

الشيء بوساطة امر اعم غير خارج وعلى ما ذكره المعترض داخل فيها بعض الشيء  
 بوساطة امر خارج مساوية ولا ينافيه المناقاة في الصدق لعدم اقتضائهما  
 المساوية لا يرى انه قد بين في العلم الذي موضوعه الجسم  
 الطبيعي مع ان عروضا له بوساطة السطح قبل لا يصح ان يجعل الثاني  
 بوساطة اجزاء اعم من الاعراض الذاتية اذا لا يصح بوساطة الحيوان ليس  
 في احوال الانسان واحكامه بل في احوال الحيوان اعم منها في علمه اذا  
 دون له علم فالصواب ان يقال ان الاعراض الذاتية ما يلحق بالشيء لذاته  
 او لما يساويه مساوية جوه الا في خارجا عنه ويجب بان الثاني بوساطة  
 الاعراض قد يقيد بما تحته الموضوع فلو تعد منها وقيل شره ان يجاوز في  
 العموم غير موضوع العلم كقول الفقهاء وكل مسكر حرام ويحمل لفظ الرسالة  
 ان يراد بانه كالمساوية فقط وموضوع المنطق على مذهب بعض المنطقيين  
 انما هي الفاظ من حيث انها تدل على المعاني فان مسانعة المنطق ان يتكلم  
 وينظر في الفاظ من هذه الحسية وقد ليس مستقيما والمنطق في حيث  
 هو منطقي لا يتعلق له بالافانطولوجيا ان يتكلم المنطق بلفظه ساذجة و  
 ان يطالع بها وعلى ما في نفسه بطريق اخر كما ان غلبا عنها ولا يحققون  
 على ان المعقولات الثانية لا مطلقا بل في حيث انها موصولة للمجهول لا مقبولة  
 او مستدققة ايضا اقربا او بعيدا او بغيره في حيث انها تنطبق على المعقولات  
 الاولى وتشرق احكامها اليها كما دل على لفظ القانون في تعريفه و  
 هي صور طابع اعيان الوجود في الذهن والمعقولات الثانية عوارضها الثانية  
 التي لم يوجد في الخارج صورة تطابقها كالحل والذاتي والعرضي والجنس  
 اخر ما يستعمل عليه مباحث المنطق وعدل اكثر المتأخرين على ما افادوا من

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

انما في لفظ الرسالة ان عباد القوم  
 حيث جندوا بالاعمال وشقوا في القوم  
 ذلك

في قوله  
 في قوله  
 في قوله



لما رغبوا في المنطق بحيث غرق نفس المعقولات الثانية ونما عراضها الذاتية لغير  
 الجهة المذكورة فلما تكون هي موضوع بل هو المعلوم التصوري والتفصيلية  
 لان المنطق يبين عنها حيث انها توصل الى تصور مجرور او تصديق مجرور  
 بلا واسطة فيتم كالحكم والرسم كالقياس والاشتقاق والتحليل وذلك هو  
 الاصل القريب وفي حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور كونه مكتبة  
 وجزئية وذاتية وعرضية ومنه ان فصلها فانه لا يحصل الاصل القريب بامر  
 من هذه الامور ما لم يفهم الشيء والجزئي الحقيقي لا يصل الى كماله الا الى الية  
 فذكره انما هو على كسبيل الاستمرار وفي حيث يتوقف عليها الموصل الى  
 التصديق اما يتوقفان قريبا كونهما قضية وعكس قضية وتوقف قضية فاما  
 ما لم يفهم اليها حقيقة لا يصل الى التصديق واما يتوقفان بعيدا كونهما موضوعا  
 ومحمولات او هذا هو البعد فان اوصاف كل منهما الى التصديق انما يكون اذا  
 انضم اليه امر اخر ثم اليها امر اخر والا يصل قريبا لو بعيدا او بعد عرض ذاتي  
 لها بحيث ان جميع المحولات مشتركة في معنى الاصل فكلما بدانه لامتسلة في المنطق  
 فمحمولاتها ذلك والتحقيق انه ليس على المنطق الا ان يبين في احوال المعقولات  
 الثانية في الجهة المذكورة ويجز عنها او في احوالها لكن لا في الجهة المذكورة انما هو  
 في جهة المبدأ كاد في جهة شتم الصناعة باليس منها ثم انه لا يبعد ان تكون للمعقولات  
 التصورية والتفصيلية موضوعا لهذا الفن الا ان تخصص بوجه ينهي الى  
 المعقولات الثانية المنطقية على الاولى المشتركة بالاصل كما امر لان يحصل  
 هذا العلم انهم اخذوا طبائع الاشياء واعتمدوا عوارضها العقلية الى لها حل  
 في الاصل وحكموا عليها احكاما كلية يندرج فيها احكام تلك الطبائع بحيث  
 يمكن لنا ان نتعرف احوال خصوصيات الطبائع في باب الاصل او ارجعنا الى احوال

في جهة المبدأ كاد في جهة شتم الصناعة باليس منها ثم انه لا يبعد ان تكون للمعقولات  
 التصورية والتفصيلية موضوعا لهذا الفن الا ان تخصص بوجه ينهي الى  
 المعقولات الثانية المنطقية على الاولى المشتركة بالاصل كما امر لان يحصل  
 هذا العلم انهم اخذوا طبائع الاشياء واعتمدوا عوارضها العقلية الى لها حل  
 في الاصل وحكموا عليها احكاما كلية يندرج فيها احكام تلك الطبائع بحيث  
 يمكن لنا ان نتعرف احوال خصوصيات الطبائع في باب الاصل او ارجعنا الى احوال

في جهة المبدأ كاد في جهة شتم الصناعة باليس منها ثم انه لا يبعد ان تكون للمعقولات  
 التصورية والتفصيلية موضوعا لهذا الفن الا ان تخصص بوجه ينهي الى  
 المعقولات الثانية المنطقية على الاولى المشتركة بالاصل كما امر لان يحصل  
 هذا العلم انهم اخذوا طبائع الاشياء واعتمدوا عوارضها العقلية الى لها حل  
 في الاصل وحكموا عليها احكاما كلية يندرج فيها احكام تلك الطبائع بحيث  
 يمكن لنا ان نتعرف احوال خصوصيات الطبائع في باب الاصل او ارجعنا الى احوال

احوال المعروض وقد جرت العادة بان يسمى للموصل الى التصور قولا اشاريا و  
 للموصل الى التصديق جمعا لما كان نظر المنطق يتعلق بتجصيل مجموع التصورات  
 والتفصيلية لاجرم وجب اختصار النظر في الموصلين والسمية بذلك للتميز  
 بعد ظهور صحة الاطلاق وابوابه يرتفع الى السعة لتوقف الموصل القريب  
 على النظر في المبادئ في حيث هي كلية مجردة في المواد الى ان طبائع الموجودات  
 العينية والذاتية ملحة لواقع الزنوب فيها بالقصد الثاني بالنظر في جهة  
 الاخر جهة الصورة فتصل ابواب الصناعة تحت وتحت في السعة المقصورة  
 بالنسبة الى الفن وربما يسميها بالالفاظ وهو مقصود بالعرض  
 ويجب تقديم الاول على الثاني ونما لتقدم التصور على التصديق طبعا  
 انما انما بالنظر دون الفهم انما بعد ثم توقف التصديق على القول  
 الشارح ولكن لما كان في نوع التصور وهو مقدم على نوع التصديق  
 طبعا استحق التقديم ونما ومع التقديم بالطبع كون الشيء بحيث يحتاج  
 اليه الاخر ولا يكون هو علمه كالمواحد بالنسبة الى الاثنين وما تصور في  
 تقدم التصور بحسب نوع خفاء لا في جهة عدم علمه فانه لو كان  
 علمه تاما للتصديق لزم في كل تصور تصديق وانما بطر في جهة توقف  
 التصديق عليه اخذ سببا في فقال لان كل تصديق لابد فيه من تصور  
 المحكوم عليه اما بذاته او بامر ساد عليه والمحكوم به كذلك واحكام الاشياء  
 المحكم من جهة واحدة هذه الامور وذلك انه كلما كان احد هذه الامور محمولا  
 امتنع الحكم بالارتباط وكلما كان كذلك امتنع تحقق التصديق لان الحكم  
 عاجزه او فاسد في جهة انه كلما كان احد هذه الامور محمولا امتنع تحقق التصديق  
 وينعكس بعكس النقيض لا قولا كلما تحقق التصديق فلما به ان يتحقق تصور

القياس

قوله انما انما قولا اشاريا والتصديق جمعا  
 والتصديق انما يتوقف على التصور وهو ما  
 والقول الشارح ليس في هذه القسمة فليس  
 متقدما عليه بل هو مقدم وهو قائل  
 في جهة المبدأ كاد في جهة شتم الصناعة باليس منها ثم انه لا يبعد ان تكون للمعقولات  
 التصورية والتفصيلية موضوعا لهذا الفن الا ان تخصص بوجه ينهي الى  
 المعقولات الثانية المنطقية على الاولى المشتركة بالاصل كما امر لان يحصل  
 هذا العلم انهم اخذوا طبائع الاشياء واعتمدوا عوارضها العقلية الى لها حل  
 في الاصل وحكموا عليها احكاما كلية يندرج فيها احكام تلك الطبائع بحيث  
 يمكن لنا ان نتعرف احوال خصوصيات الطبائع في باب الاصل او ارجعنا الى احوال



كل واحد في الامور الثلاثة وهذا هو المقصود والكرام الحكم الاول هي النسبة  
 الايجابية المتصورة بين الشئين كما ان للامر بالامر ابقاء تلك النسبة  
 او انزعافها فان مشترك بينهما قد يمتزج فيه ما اشار اليه في ان التصديق  
 لا يستدعي تصور الحكم عليه وبه الحكم حقا يقابل في حصول تصوراتها  
 بوجه ما فانا حكم بان الواجب تعالى وجوده وعالم وفاد لا يخرج ذلك في الحكم  
 اليقينية ولا ندرى كنه حقائق اطرافها ولا النسب بينها الا بوجه ما فان قبل  
 الحكم على الشئ لو استدعي تصوره بوجه ما صدق الجمهور مطلقا بمنع عليه  
 الحكم كونه كاذب لان الحكم عليه فيه ان كان مجبولا مطلقا فان حصل  
 فكذب وان كان معلوما بوجه وكل معلوم بوجه يمكن الحكم عليه فقد  
 كذب ايضا قلنا الحكم عليه في الشئ مجبولا باعتبار ذاته ومعلوم باعتبار  
 وصفه العنواني اعني كونه مجبولا مطلقا فاذا اخذ من حيث الذات دون  
 اعتبار هذا الوصف كان مجبولا مطلقا واذا اخذ من حيث اضافة هذا الوصف  
 لم يكن مجبولا مطلقا ضرورة كونه معلوما من هذا الوجه فيشترط مجتنع كذب  
 الحكم على الشئ الثاني لان صحة الحكم باعتبار الذات الموصوفة بالوصف العنوي  
 واعتناؤه باعتبار الذات وحدها واما الحكم بالافضل فحدها لا اوجه له  
 وكان شئ ما قدمه المقالة الاولى للفرق وفيها اربعة قصور الفصل الاول  
 في الالفاظ الانسان له قوة حسية يرسم فيها صور الامور الخارجية ويتبادر  
 عنها الى النفس وقد يرسم في النفس امور لا يعلم وية اذ احس فلها  
 وجود في الاعيان ووجود في النفس ولما كانت الحاجة ماسة الى ابرازها  
 حصل فيه كونه مدينا لا يمكن تعينه الا بمشاهدة بني نوعه لم يشترط ذلك  
 الحق في الصوت لعدم ثباته وازدحامه وعدم الاحتياج في وصوله الى المواد

ان في قولنا تقدم التصديق  
 على الحكم عليه  
 من غير ان يكون  
 التصديق

في الالفاظ الانسان له قوة حسية يرسم فيها صور الامور الخارجية ويتبادر عنها الى النفس وقد يرسم في النفس امور لا يعلم وية اذ احس فلها وجود في الاعيان ووجود في النفس ولما كانت الحاجة ماسة الى ابرازها حصل فيه كونه مدينا لا يمكن تعينه الا بمشاهدة بني نوعه لم يشترط ذلك الحق في الصوت لعدم ثباته وازدحامه وعدم الاحتياج في وصوله الى المواد

الامر في الحكم  
 بغير ان يكون  
 التصديق

مواد خارجة عن ذات الانسان فقاده طموح استعمال الصوت وتخليع  
 الحروف باللات معدة له ليدل غيره على ما عنده ثم ان طريقة الالفاظ انما هي  
 بالحياتية وقد من حاجة اخرى الى اطلاع الغايين والذين سيجدون  
 في الازمنة اللاحقة على العوار المعلومة لتنفعوا بها ولينضم اليها ما يقتضيه  
 ضمنا يرسم فيكم مصلحتهم لاجرم ادى تلك الحاجة الى ضرب اخر من الالفاظ فاستعمل  
 الكتابة للحروف لاجل الدلالة على ما في النفس ايضا لكن بتوسط الالفاظ لك  
 تفعل العاقل ان يفكر عن تخيل الالفاظ هي تلك المفكر في المعاني المحرورة  
 في قلبه ينحني نفسه بالالفاظ المتخيلة وبهذه العلاقة القوية كان الحكم عليها  
 لا يتعقل في الاشياء الاخر الا بتوسطها واذا نظر هذا فنقول ان هذا الفن  
 في تعلمه وحصوله يحتاج الى مباحث الالفاظ فوجب التعرض لها قبل  
 الشروع فيه ولما كان نظر المنطق فيها من جهة انها دالة على الاتصال به الى  
 حال المعاني انفسها فوجب يتألف عنها شئ يفيد علما بجهول اقدم الكلام  
 في اقسام الدلالة الوضعية . . . . . ومعنى هذه الدلالة كون  
 اللفظ حيث من اطلق التفت النفس الى معناه للعلم بالوضع وهذا ما ذكره  
 الشيخ في الشفاء من ان معنى دلالة اللفظ ان يكون اذا كانت في الخيال مسموعة  
 ان يرسم في النفس معناه فتعرف النفس ان هذا التسميع كذا التسميع  
 حكما او رده احس على النفس التفت النفس الى معناه فكون اللفظ حيث  
 حكما او رده احس على النفس التفت الى معناه هو الدلالة وذلك بسبب  
 العلم السابق بالوضع وكون تصوراتها محفوتين عند النفس وقد عرف  
 صاحب الكشف بانها فهم المعنى في اللفظ عند مطالعته بالنسبة الى امر هو عالم بالوضع  
 واعترض عليه بوجه الاول ان الدلالة صفة اللفظ والفهم ليس كذلك فلا يكون

ان في قولنا تقدم التصديق  
 على الحكم عليه  
 من غير ان يكون  
 التصديق

كثرة اعتبارها في علمها

ان في قولنا تقدم التصديق  
 على الحكم عليه  
 من غير ان يكون  
 التصديق

ان في قولنا تقدم التصديق  
 على الحكم عليه  
 من غير ان يكون  
 التصديق

ان في قولنا تقدم التصديق  
 على الحكم عليه  
 من غير ان يكون  
 التصديق



هو واجب عنه بان الدلالة اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى تابعة له  
 اخرى بينهما وهي الوضع فاذا نسبت اللفظ قيل ان اللفظ على معنى اللفظ  
 بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل ان  
 مدلول هذا اللفظ معنى كون المعنى منزها عن اطلاقه وكل المعنيين لان  
 هذه اللفظة فامكن تعريفها بما كان يعنى ان الفهم المذكور في تعريف  
 الدلالة مضاف الى المفعول فهو مصدر في المبنى للمفعول وصف المعنى  
 فيكون تعريف الدلالة بلازمها بالقياس الى المعنى كما ان قولك معنى كون اللفظ  
 بحيث لو اطلق فهم معناه للعلم بوضوئها تعريف لها بلازمها بالقياس الى  
 اللفظ وهذا الجواب انما يتم لان لو كان الدلالة نسبة قائمة بجميع اللفظ والمعنى  
 كانت نسبتا مشاوا لظاهر اشتقاق الدال للفظ واللفظ للدلالة اليه هو  
 ان يكون نسبة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة  
 بالابن وما قيل في الجواب انما لان اللفظ ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع  
 المعنى في اللفظ او الفهم منه هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى الا  
 انه لا يترتب له اشتقاق من اسم الفاعل فغير صحيح لان الفهم له تعلق بالمعنى  
 بلا واسطة وتعلق باللفظ بلا واسطة فحرف الجر كما في قولك فهم السامع  
 المعنى في اللفظ متعلقة بالمعنى مع تعلقه باللفظ صفتان له وهو وجه صفة  
 للسامع فلا يجوز ان يكون هو مقيد بهذين المفعولين صفة للفظ وكذا  
 المجموع ثم كبر في الفهم وتعلقه لا يكون صفة له كما لا يخفى والاشارة في الجواب  
 ان يقال هو في غير الكلام وكذا التعريف بانتقال الدالين في اللفظ الى المعنى  
 وذلك لا يحتاج الى ظهور ان الدلالة صفة للفظ وان كلام الفهم والاشارة  
 لا يكون صفة له فلا بد ان يفهم الى معنى هو صفة وهو كون اللفظ بحيث

كونه

بوضع

دلالة

بحيث يفهم منه المعنى او يتقرر عنه اليه فان دلالة فهم المعنى في اللفظ على ذلك  
 وهي وكان وجه العدول هو النسبة على ان معرفة الدلالة هي الفهم والاشارة  
 الثاني انه منقوض بكون النقص تابعاً للمطابقة فانه لو كانت الدلالة  
 فهم المعنى كما قيل لكان العلم بالعكس ضرورة تقدم فهم المعنى على العلم والاشارة  
 بان تصور المعنى على وجهين احدهما تصور معرفة حيث هو وهو بهذا الاعتبار  
 متقدم على تصور العلم والثاني فهم اللفظ الموضوع للعلم وبهذا الاعتبار  
 متأخر فهم العلم على ان معنى بتعيينه هو كونه مستفاداً من العلم والاشارة  
 بتوسطه فالمعنى لا يستلزم كونه متأخراً عنها الثالث ان العلم بالوضع  
 موقوف على فهم المعنى في اللفظ فلو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع  
 لزم الدور وجواب ان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ موقوف على العلم  
 السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في حال اطلاق العلم  
 بالوضع انما يتوقف على فهم مطلقاً فان قيل لا يخفى ان صورة المعنى  
 يجب ان تكون مرسومة في النفس محفوظة لها فلو صح فهم المعنى في اللفظ عند  
 التحيل او عند اطلاقه لزم فهم المفهوم قلنا ارسم المعنى في النفس كما  
 يكون في ذاتها يكون ابعده في ذاتها كما في حال زهوال النفس عنه عند  
 اطلاق اللفظ يرسم المعنى في ذات النفس بعد زوال ارتساده منها فيكون  
 ادراكا ثانيا بعد زوال الادراك الاول فلا يلزم اجتماع فهمين لشيء واحد  
 لا يقال فعلى هذا لا يكون العلم بالوضع السابق سبباً لعدم تحققه عند  
 الارتسام اللاحق لاننا نقول ان العلم بالوضع السابق سبب لعدم انتقال  
 صورة الوضع في ذاته وهذا الانتقال معد للارتسام اللاحق في النفس  
 والسبب المعد لاجب ان يكون محققاً عند تحقق السبب ثم يرد ان يقال

وان كان بين جوبين ان معنى الاول انما هو  
 حسب الزمان ومعنى الثاني انما هو  
 حسب الاطلاق والتفصيل

والدور انما يلزم ان لو كان  
 متوقفاً على فهم اللفظ



هذا هو اللفظ  
الذي هو الموضوع  
للفظ

ان المعنى اذا كان حاصله ذات النفس متصفا بها واطلق اللفظ فلما لم  
يكون له حركة لانه وفهم المعنى في صورة الحالة متمنع للزوم من المفهوم فوجب  
لما ذكرناه من ملخص كلام الشيخ فانه شاعرا للعلم لا يرى ان اللفظ اللفظ  
من اراد متعاقبة كائنت النفس في طرفة مستقلة عن اللفظ لا التفات المعنى  
واذا عرفت المعنى بالدلالة فليس فيها انقسامها التي تخص بها الحكم العقلي  
فتفوق الدلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له امر بواسطة اللفظ  
موضوع لذلك المعنى مطابقة له لانه الانسان على الحيوان الناطق و  
انما سميت بذلك لظهور التوافق بين اللفظ والمعنى وتوسطه لا دخل  
فيه امر الدلالة على المعنى بتوسط اللفظ موضوع للمعنى فخر فيه ذلك  
المعنى المدلول للفظ تضمن كدلالة على الحيوان او الناطق وحده ولكونه  
المعنى المدلول حاصله في معنى المعنى الموضوع له سميت به ودلالة عليه  
بتوسط ما خرج عنه التزم كدلالة على قابلية العلم ومنه الكتاب قال  
ذلك المعنى المدلول خارج عن معناه الاصلى لكنه لازم له في المعنى والشيء  
على لزوم هذا اللزوم يسمى تلك الدلالة بالالتزام وتسمى كل كون محال  
الدلالة الثلاث بتوسط الوضع لثلاث تنقضي تعريف كل واحد منها  
بالاخرين في صورة كون اللفظ موضوعا لكل واحد من اللزوم و  
اللازم في مجموعها مع كل لفظ الشمس الموضوع للزوم والضوء والمجموع  
المركب منها اما تعريف المطابقة فانتفاضة بالتضمن في اطلاق اللفظ  
الشمس على مجموع المركب واعتبار الدلالة على احدهما بالتضمن فانه يصير  
انها الدلالة على تمام الموضوع له وبالالتزام في اطلاقه على الجرم واعتبار  
دلالته على الضوء بالالتزام واما التضمن فانتفاضة بالمطابقة في اطلاق

هذا هو اللفظ  
الذي هو الموضوع  
للفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو الموضوع  
للفظ

في اطلاق الشمس على الجرم بالمطابقة وبالالتزام في الدلالة على الجرم  
واعتماد الدلالة على الضوء بالالتزام واما الالتزام فانتفاضة بالمطابقة  
في اطلاق لفظ الشمس على الضوء بالمطابقة وبالتضمن في اطلاقه  
على الكل واعتبار الدلالة على الضوء بالتضمن واذا عرفت فلا انتفاء  
اصلا لخروجها عنه وذلك لانها ليس بسبب هذا الوضع بل بسبب  
وضعيته اذ لم يخرج لو فرضنا عدم ذلك الوضع لاختفاها ايضا  
ولا استحالة في اجتماع الدلتين فصاعدا اذ كانت اجزاء مختلفة  
للا دلالة في الحقيقة انتفاضة النفس للمعنى وهو الانتقال  
اللفظ اليه فعند العلم يكون اللفظ موضوعا لعدة معان كانت  
تلك المعاني مرتبة في العلم فاذا اطلق المشترك بين اللازم و  
الملازم والمجموع المركب منها ثبت للذهن تلك انتقالات اللازم  
بعضها تفصيلي تقديري وبعضها إجمالي منفي واذا تحققت هذا  
عرفت انه لا وجه لما اشتبه به القوم من ان المشترك اذا اريد به الكل  
او الملازم لم يدل على الجزء او اللازم بالمطابقة بل يدل على الجزء  
بالتضمن فقط وعلى اللازم بالالتزام فقط وانه لا يتوقف بيان  
الانتفاضة وان دفعه بالتفصيل على ذلك وانما ان هذا القيد  
على ما هو المشهور بينهم وهو حيث هو كذا كذا لخصوا الغرض  
منه مما بخلاف هذا القيد فانما اذا اختلف تمام ما وضع له حيث  
هو تمام ما وضع له اختلفا معنيين احدهما الذات التي عرض لها انها  
تمام ما وضع له مع هذا الوصف كما يقال الضاحك في حيث انما  
توانبها التقليل اس لكونه تمام ما وضع له كما يقال المتعجب في حيث انه

هذا هو اللفظ  
الذي هو الموضوع  
للفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو الموضوع  
للفظ



متى ضاحك وكذا القول في الجزء واللام في حيث صح كذلك قال اريد  
المعنى الاول انتقضت الدلالة الثالث والاريد المعنى الثاني ثم المقصود  
لكن اللفظ لا يدل عليه محيا والشيخ انما ترك محبة لظهور انما هو  
على ما مر في بعض النسخ في تعريف اجنس والامام انما قيد حتى التخصيص و  
الاتزام به دون المطابقة بناء على ان المشترك اذا اطلق فمفهومه الجزء  
او اللام بالمطابقة ومع محبة الدلالة عليه بالتخصيص او الاثر نعم الامتناع  
دلالة اللفظ الواحد على المعنى الواحد في حالة واحدة باعتبارين مختلفين وهذا  
ليس شئ فان اللفظ اذا اطلق واريده اكمل او المعلوم يفهم جزء بالتخصيص  
واللام بالاتزام قطعاً سواء دل على الجزء واللام بالمطابقة او لا ومع تحميم  
التخصيص واللاتزام فينتقض التعريف فلان قبل كلامك فيه مبنى على ما سبق  
من جواز الاجتماع وهذا باطل لان اللفظ اذا دل على معنى باقوى الدلالة لم يدل  
بضعفها قلنا هذا اذا كانت الدلالة الضعيفة والقوية من جهة واحدة  
وليس فليس ويستحيل الدلالة الاتزمية كونها جارية بحال لازم من  
تصور الشيء بصورة والامتناع فهم من اللفظ وهذا معنى اللزوم الذهني  
يعني لو لاه لم يفهم المعنى الخارج من اللفظ لان فهم المعنى عند اطلاق اللفظ  
اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب انه لازم لما وضع له وكل منهما منتف  
على ذلك التقدير فلم يكن اللفظ الدلالة الاعلية قال قلت فاذ يفهم من اللفظ ما  
لا يفهم منه اخرى وليس هو موضوعه عال ولا ما دخل هو فيه فالدلالة الاتزمية  
واللزوم ذهني قلنا قد سبق ان الدلالة كون اللفظ حيث حكى اورد  
احس على النفس التفت الى معناه فلا يكفى بخروج هذا النوع لعدم  
استقلال اللفظ فيه بالدلالة وما قيل في ان اللزوم البعيد ليس فيها

من مجرد اللفاظ بل بمعونة القرائن فلا يكون مدلول اللفاظ لانا نفع بل لا  
كون اللفظ بحيث يفهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة بل هو عام بالوضع  
ليس بمقتضى لان فهمها عند اطلاق اللفاظ بالضرورة ولتوسط  
التوجيه والتجديع الموانع والسواغل لازيد الانغم في طلبها لا غير  
فال فهم المعنى في اللفظ بمعونة القرائن اوجب من هذين الامرين ولا يفتقر  
فيها كونه كجلا تفرم في تحقق الشيء في الخارج تحققة فيه وهذا هو المعنى باللفظ  
الخارجي وذلك لان لو كان شرط لما تحقق بدون واللازم باطل  
كذلك لانه لفظ العمى على البصر بالانتماء مع عدم الملازمة بينهما في الخارج  
بل بينهما منافاة فيه فال العمى عدم البصر عما في شأنه ان يكون بصيرا  
وسيل البصر داخل في مفهومه حتى يتوهم احتمال التفتيش ضرورة كونه  
المفصلة اليه خارجا عن المضاف والاضافة بينهما داخلية في المضاف  
لكونه مافوزا في حيث هو مضاف ولما بين الدلالة الثالث شرع في  
بيان النسب بينها بالضرورة وعدمه ولم يلتفت الى ما شاع في  
السؤال على وجه وجوده ولو توضح الامر فيه وقلة نفقه فقال والمطابقة  
لا تنضم التفتيش كما في الباطن فقل الوحدة والنقطة فانها تدل  
على مسبقها بالمطابقة والافتقار لانتفاء اجزاء واما استدراكها الاثر  
فغير متيقن لان وجود لازم في الشيء كحارم فيه يلزم في تصوراته بقوه  
غير معلوم بل يجوز ان يوجد في المهيأ ما ليس له لازم كذلك  
وح يدر اللفظ عليها عطفه ولا التزام واجبة صاحب التزير  
من تبعه على عدم هذا الاستدراك بانه لو كان كذلك لكان الحكم شيء لازم  
وهو شيء ايضا فيكون لازم ايضا وهكذا فبان في تصور شيء واحد

والتقوا في بيت المقدس

وغير ذلك ان الالفاظ معقولة بالكثر تكرارها على غير  
الاول فمفعول في اللفظ على ما في النسخة  
اذ اطلقوا الاصطلاح على المعنى الاول المذكور  
بكل كلمة في سورة الاحق باللفظ على ما في  
مصطلح أهل العربية وهو اللفظ وهو المعنى  
المعنى في قوله وفيه كان مع معنى السور

فان قصص احوال موقوفه است  
برانه گاهت از خانه ابن  
خواجه عمده موقوفه علی  
فریدالدین عریضه

[illegible]







الموضوع مجموع للفظ مجموع المعنى وضعه اذ لا يجوز ان لا يكون المفرد بان لا يكون  
لفظ جزءا بل جزءا استقناهم او بالعكس كالنقطة او يكون له جزء غير دال على  
معنى كزيد او يكون له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبدا  
علما او يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولكن لا يكون دلالة على مقصود  
كالحجر انما هو على شئ من انساني اذ ليس شئ من معاني حيوان والناظر في  
للا انسان جزء الشخص المعلم من احدى العلم الا يرى ان المعلم كمال غير حيوان  
الناظر لم يتغير حال العلمية قال قلت قد ذكر الشيخ في السفاهة ان اعتبار  
المقصود لا يحتاج اليه لستم التعريف بل التفهيم فان اللفظ لا يدل بنفسه بل بالارادة  
اللازمة حتى لو فلا اعتبار لم يكن والاعلى شئ وقوله الحق في شرح الاشارة قلت  
لا يلزم من عدم كونها ذاتية ان تكون تابعة لارادة بل هي بحسب معنى الوضع فانما هي  
بالضرورة ان يعلم وضع لفظ المعنى وما كان صورة ذلك اللفظ محفوظا بلية اني  
وصورة المعنى من جهة في البال فكلما تغير ذلك اللفظ تغير معنى سواء  
كان مراد او لا قال الرازي في المحامات معنى كلام الشيخ عدم الفرق بين استعمال  
اللفظ ودلالة اذ الاستعمال هو اطلاق اللفظ و ارادة المعنى وما دلالة فلا يتعلق  
له بالارادة وانما اعبر في القسم المطابقة وحدها لانه ان لم يكن كذلك فاما ان  
يشترط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء المعاني الثلاثة جميعا حتى اذا  
قصده جزء اللفظ الدلالة كذلك كان مركبا والحق مفردا واما ان يقتضي  
فيه بالدلالة على جزء المعنى فجزء هذه المعاني ووجه تحقق التركيب بالنظر  
لما هو واحد في الدلالة وكذا الافراد لانه عدم التركيب فاد ان شئ التركيب يظهر  
الا حدها كان هناك افراد نظر اليه ولا سبيل له الا وهو ظاهر وكذلك  
لانه لا يستلزم كون اللفظ مركبا ومفردا معا نظر الى دلالة التام ولا يلزم دما

١٠  
 ما في الدنيا من شيء الا وله رزق  
 ما في الدنيا من شيء الا وله رزق  
 ما في الدنيا من شيء الا وله رزق  
 ما في الدنيا من شيء الا وله رزق

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

ما قيل من انه لا يحدو في ذلك بل يحدو بالجوهر فاجوزوه في  
عبد الله مثلاً من تركيب اللفظ وافراده نظر الى معنيين مطابقيين  
لان التركيب الافرادية انما كانا في حالتين وبحسب شيعتين  
مختلفتين واما فيما نحن فيه فهما وان كانا باعتبار دلالتين لكنهما  
في حالة واحدة وبحسب وضع واحد لا يقال يراد على المصنفين  
بالمركبات اجازية جمعا ومنعا كما اذا قلت رمي بدور وادب بنظر  
المعشوق فانه مركب وحلم يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه  
المطابق اذ ليس هو مقصودا منه ولا جزؤه فجزؤه قلنا مراده ان  
الدلالة بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه المطابق  
على تقدير كونه مقصودا منه فهو المركب وان لم يقصد بجزئه تلك  
الدلالة على ذلك التقدير فهو المفرد فلا يحدو ونعم يراد بالنقض  
بلا اعلام المنقولة غير المركبات ولا يبعد ان يقال انها بعد النقل وجوب  
الوضع الاول لم يكن اخر او مادالة على معانيها دلالة معتبرة وهو  
ان لم يبعد لان تجربه وحده فهو الاداة قدم المفرد في التقسيم  
واخره في التعريف لانه بحسب الذات وذات المفرد مقدم على  
ذات المركب طبعاً فانما كان السلاخ الفوضع الطبع وهذا  
باعتبار المفهوم والقيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم  
المفرد عدمية والوجود في التصور سابق على العدم لان الاعداد  
انما تعرف بمكائنها وانما قدم فيها التقسيم مع كون مفهوم عدمها  
لا داء مراعاة هذه القاعدة صناعاً الى الحدو ومن اما التكرار  
او تباعد القيمين لا احتمال احد شئ الترتيب على التقسيم لا تسامح

[illegible]







يقول كسار واية ونظر المنطق في الالفاظ نظر مطلق في اللغة العامة و  
يمكن ان يعتقد رغبة بان نظر المنطق وان كان عاما الا ان الاعتناء  
باللغة في دقها اكثر فجاز ان يعتبر فيه بعض الاحكام المختصة بها  
على فلة ثم ان السهبة مع المادة لا تستدعي التركيب لان المعنى به ان يكون  
هناك اجزاء مرتبة مسموعة هي الفاظ او حروف والهيبة مع المادة  
ليست بهذه المثابة فانها مسموعة على ما هو مع ما ان يكون معناه  
واحد او كثير ليعنى اما ان يكون للمعنى الذي يقصد باللفظ استعمال واحد  
فيه مفهوما واحدا حتى لو وقع فيه تعدد كان بتعدد الذات الصادرة  
عليه هذه المفهوم واما ان يكون المفهوم عند استعماله في احد المعاني  
غيره عند استعماله في غيره فان كان الاول فان شخص في ذلك المعنى  
اي صار بحيث تمنع نفس تصوره في الشركة فيه بسمي الاسم علما لكونه  
علامة دالة على شخص معين ولا ينقص هذا بجوانب وهذا لان  
ما وضع هذه الالفاظ بازاره غير واحد بالشخص ولهذا يجمع اللفظ على  
كل من يملك ومشار اليه على ان يختار المعنى كونهما في الادوات والامور  
وان لم يشخص معناه بل امكن حقيقته على كثير من متوطلبا ان استوت  
افراده الذهنية واخارجية فيه بحيث لا يكون في بعضها اقدم او  
اولى واشد واقوى كالانسان والشمس فان كل واحد منهما فيها  
حاصل في افرادها اخارجية والذهنية على السواء وليس من شرط الكمال  
المقوله على افرادها بالتوالي والتوافق ان يكون ذاتيا لها كمالا  
بل انما هي كلها تقع على ثباتها التي تشترك فيها بالسوية وقوعا  
بالتوالي فان التوالي لم تكن توطئا بسبب كون المعنى ذاتيا بسبب

في اللغة العامة

في اللغة الخاصة

بل بسبب كونه واحدا في المعنى غير مختلف ويسمى الاسم مستكما ان  
كان حصوله في البعض اولى واقدم واشد من الاخر كالوجود بالنسبة  
الى الواجب والممكن فانه في الاول اولى لكونه مذكورا واقدم لكونه  
سلطة للممكنات واشد لكون انما اكثر في ثبات الممكنات ولا عبرة بالتقدم  
الزمني كما في افراد الانسان له وجه الى اجزاء الزمان لانه حصول  
نفسه معان في افراده وسمي بذلك لانه يملك الناظر في انه في كل  
او في المتوالي في حيث تفاوت افراده وتشاركها في معناه حتى يتم  
بعضهم على في هذا القسم قائلا ان كان التفاوت داخل في مفهوم  
اللفظ كان مشتركا وان كان خارجا عنه كان مفهوم اللفظ هو  
اصل المعنى كما في الكلام على النساء فيكون متوطلبا واجيب عنه  
بان التفاوت خارج عن مفهومه الا انه داخل في وقوعه على افراد  
وحصوله فيها فاعتبر فسماعا على حدة مقابل ما ليس فيه هذا التفاوت  
وان كان الثاني فان كان وضعه كذلك المعاني على السوية اي كما  
يكون موضوعا للمعنى يكون موضوعا لذلك المعنى فهو المشترك  
بالنسبة الى جميع المعاني وبذلك بالنسبة الى كل واحد منها كالبيان  
الموضوع للباطنة واجازية وسمية وضمنا ولا والمترادف هو  
ما وضع لمعنى ثم نقل الى الثاني للمناسبة بتدريج في هذا القسم لانه  
لما لم يعتبر المناسبة فكانت لاملاحظة للوضع الاول ولا نقل هكذا قبل  
وفيه نظر وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما اولاهم نقل الى الثاني  
في ان ركن استعماله في موضوعه الاول يسمى مقولا لا عرفيا ان  
كان الناقل هو العرف العام كالديانة فانها في اصل اللغة كطرايات

الاشياء



على الأرض ثم نقل العرف العام للذات القويم الأربع في الجمل والنقل  
 وحجبه وشرعيان كان الناقل هو الشرع كالصلوة والصوم  
 فانهما في الأصل للدعاء ومطلوع الامساك ثم نقلها للشرع الى  
 الاركان الخصوصية والامساك المخصوصين ومصطلح الاحكام  
 الناقل هو العرف لحاصل كاصطلاح النخلة والتفاز اما هذا فكله  
 فانه للكونة هو الشيء ثم نقله الى ترتيب الامر على ما له صلوة العينية كرت  
 لوجه على الاسكار واما ذلك فكان الفعل فانه كان في الاصل لما يصدر  
 عن الفاعل كالكل والشرب والضرب ثم نقله نحو في الكلمة ذلك على  
 معنى في لف مقترن باحد الازمنة الثلاثة وان لم يترك موضع  
 الاول بسم بالنسبة اليه حقيقة لثبوت في مكان الاصل وبالنسبة  
 الى المنقول اليه مجازا لتجاوز مكانه الاصل كالاصل بالنسبة الى الجمل  
 المفترس والرجل الشجاع قال التفاز ان هذا الكلام مشعر  
 بان الحقيقة يجب ان يكون مما يتكلمه معناه وان لكل حقيقة مجازا  
 وليس كذلك اذا الاسم الذي له معنى واحد ولم ينقل الى غيره فهو  
 حقيقة عند استعماله فيه وهذا غلط من حيث وخطأ من حيث فان الكلام  
 في الاسم الكيفية معناه المنقول المستعمل في كل اطر فيه والاسم الذي  
 له معنى واحد ولم ينقل الى غيره فهو القسم الاول في تسمية المنقسم  
 الى الاصنام الثلاثة ولان كنت تحت هذا على الخصال القلم فلما رأيت  
 سؤالي بان هذه الاصنام متداخلة لان العلم والمتوازي والممكن  
 والممكن يكون حقيقة ومجازيين محال واما جعلت هذه  
 القسمة مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ الى اجزائي والكل انما

سعد

وهو اذ لم يطالع كلام  
 الحسن

انما هو كجيب انصاف معناه بالجزئية والكلية ومعنى الاسم في حيث  
 هو معناه صالح للاقتضاف بهما واما معنى الكلمة والاداة في حيث هو  
 معناها فلا يبعد لشي من ذلك اصل الكل اذا عبر عن معناها بالاسم  
 كما يقال معنى او معنى ضرب من ان يحكم عليها بالكلية والجزئية  
 وبهذا الاعتبار لا يكون معنى الكلمة والاداة بل معنى الاسم فالاسم  
 صالح لان ينقسم الى اجزائي والكلية المنقسم الى المتوازي والممكن  
 بخلاف الكلية والاداة نعم الانقسام الى المشترك والمنفرد باقسامه  
 وفي الحقيقة والمجاز ليس مما يخص بالاسم وحده فان الفعل  
 قد يكون مشتركا ومنفردا وحقيقة ومجازا وكما حرف قد يكون  
 ايضا مشتركا وحقيقة ومجازا وكذا قال الشيخ في هذا المقام  
 في الشفاء اعلم اننا نغني بالاسم عن كل لفظ ادراكا سواء كان ما ينقل  
 باسم الاسم او كان ما يخص باسم الكلمة او الثالث الذي لا يدل  
 الا بالبيان كلفظ واسم في بيان هذه الانقسامات في اللفاظ كما  
 ان الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز كلها صفات اللفاظ باقية  
 في معانيها وجميع اللفاظ متساوية الاقدام في صحة احكامها  
 وبها تجل في الكلية والجزئية المعبرتين في النقص الا وانها  
 بالحقيقة من صفات معاني اللفاظ وكل لفظ عام كان تقريبا  
 له بالنسبة الى لفظه وبالنسبة الى المعنى وهذا التقسيم لا ينظر الى  
 غيره من اللفاظ فهو بالنسبة الى لفظه من ادراكه ان توافقا  
 في المعنى بان يكون المفهوم منهما واحدا كالميت والاسد فهما  
 مترادفان ومباينان لان اختلافهما في كماله والافصح فهما



متباينان وان كانا متحدين في الذات وهذا هو لازم ذلك ولا  
 عكس ولما وجدوا كل طرف ادنيان متحدان في الذات توهم بعضهم  
 ان الموصية الكلية تنفك عن نفسها فتوقع ضمها وفيها المركب  
 فهو اتمام وهو الذي يقع السكون عليه اي لا يفتقر في الافادة  
 الى انضمام لفظ اخر ينظر لاحله افتقار الحكم عليه الى الحكم به سواء  
 افاد فائدة جديدة او لا واما غير تام وهو الذي لا يقع السكون  
 عليه ويسمى بالركب الناقص ايضا وان تام ان احتمل الصدق والذات  
 فهو الخبر والفقيه والقول الجازم وهو ان يقع في الكتاب التصديق  
 والمراد اصحابها بحسب المفهوم مع قطع النظر عن اخرج وخصوصية  
 المنكح بل بغير خصوصية ذلك المفهوم وينظر الى محصل مفهومه وما يميز  
 وهو ما اثبتت شيئا او سلبت عنه فلا يرد ان خبره سجين وكذا  
 خبر الرسول لا يحتمل الكذب وكذا ما نقلونا الكلام اعلم بجزء وغيره  
 في ابيديتها التي يحكم العقل بها عند تصور طريقتها مع السبب والصدق  
 عبارة عن مطابقة الحكم للواقع والكذب بغير عمدتها ومعرفة هذا  
 المعنى لا يتوقف على معرفة الخبر حتى يكون تعريفه بذلك دورا وان  
 لم يحتمل فهو الاشارة فان در على طلب الفعل دلالة اولية اي شبيهة  
 في نوع الاستعلام امر لقول اضرب ويزخر فيه انتهى بناء على  
 ان التركيب كلف النفس عن الفعل لا عده فهو مشترك في ان المطالب  
 بها هو الفعل والفرق بخصوصية وعمومية وتقييد الدلالة بالوضع الاول  
 لينج عنه التمني والترجي والنداء وغيره كما في قوله تعالى على طلب  
 لا بالوضع الاول ولا يرد النقص بقولنا اطلب منك ان تفعل لذل لان

منه من غير ان يكون  
 من غير ان يكون

الاولى في الذات  
 الثاني في الذات

لان امثال ذلك خرج بقولنا وان لم يحتمل والقول بان لا يخرج  
 تلك الاخبار اذا استعملت في طلب الفعل بطريق الانشاء على سبيل  
 ايجاز مما لا يلتفت اليه وكذا ما يقال ان التقييد للنفقة بين الاول  
 وتلك الاخبار في دلالتها على طلب الفعل ومع اختصه سؤالا ودعا  
 ومع التماس والنهي ومنهم من قال ان كان الطلب في الاعمال فهو  
 امر ونهي وان كان في السكوت فالنهي وان كان في الادنى فدعاء  
 وسؤال وان لم يدل فهو تنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والطلب  
 والقسم والنداء والاستفهام ايضا وقيل بل في الاول والامر معين فانه  
 ان اعني اصطلاح اهل اللغة فالقول هو الثاني لانه لا يطلب الفهم وهو  
 الاخبار المصادرة عن القلب عندهم والافصح هو الاول لانه في مقوله  
 الكيف او الانفعال واما غير تام فهو ما تقييد في تركيب اسم  
 او خبر اسم وفعل بحيث يكون الثاني قيد الاول ويقوم مقامه لفظ  
 مفرد كما في قول الشاعر فان الانسان يقوم مقامها وهو المستفاد  
 بغير انشاء التسمية واما غير تقييد كما في اسم واداه كخوف  
 لدار ويسمى اسما غير محصل او كلمة واداه مثل ما صح في اسم كلمة غير  
 محصاة الفصل الثاني في المعاني المفردة وهي الصور الذهنية وحيث  
 انها ومنع بارزها الالفاظ وليس المراد منها بالمعنى المفرد ما يكون  
 بسيطا لا جزاءه والمعنى المركب ما له جزء بل ما يكون لفظا مفردا او مركبا  
 اذا افرد والتركيب مستقان للالفاظ اصالة وانما المعنى بها انما هو  
 على سبيل التبعية كل مفهوم فهو في ان منع نفس تصور معناه من  
 وقوع الشبهة فيه وهكذا فيما رايته في النسخ والطاهر ان المعنى هو

فان الاول من اجل ذلك  
 فانه لا يمكن ان يكون  
 فانه لا يمكن ان يكون  
 فانه لا يمكن ان يكون

منه من غير ان يكون

منه من غير ان يكون



من قلم الناصح والاكمل للمعنى معنى والمفهوم هو الحاصل للفظ في العقل  
 وقيد النسب للخارج ما يمنع الشبهة بدليله الخارج كمفهوم الواجب  
 والكل الفرضي مثل الاشياء ومنه ما تبين ان افراد الكل لا يجب  
 ان يكون الكل صادقا عليها نعم ما كان فردا في نفس الامر فلا بد  
 ان يصدق عليه في نفس الامر او المكن عليه صدق فيها واما التقييد  
 بالنفس فلان يتوهم وجود مفهوم واجب الوجود فيه اذا لاحظ العقل  
 مع ملاحظة برهان التوحيد فان العقل لا يمكن ان يكون صادقا  
 على كثيرين ومطابقا لها ولكن هذا الاقتناع لم يحصل بحد تصور  
 بل به وبملاحظة ذلك البرهان فان قلت اذا كان مجرد الفرض كما  
 فليقتضئ الجزئي صادقا على اشياء كما يفرض صدق الداعي عليها قلنا  
 هذا فرض متعق وذاك فرض متعق والفرض باطل فان قلت كل  
 جزئي اذا تصور طائفة فالصورة الجزئية هي صلة في ذهن زيد مثلا  
 مطابقة للصورة التي في ذهن الاخرين فيلزم اختصار المفهوم في الكل  
 قلنا ان الكلية هي مطابقة هي صلة في العقل لكثيرين بنظرها و  
 مقتضى الارتباط بها وكذلك ان الصورة الحاصلة في اذهان تلك  
 الطائفة ليس بعضها في بعضها بل كلها اظلال لا مخرج هو زيد  
 وكل ان لم يمنع من حيث انه متصور في وقوع الشبهة بحد على كثيرين ايجابا  
 واللفظ الدال عليها يسمى جزئيا وكلها بالعرض تسمى الدال باسم المعلوم  
 او المتصف بها بالذات هو المعنى ووجه التسمية ان اكثر الكلمات  
 اجزاء الجزئية فان النوع جزء للشيء في حيث هو شخص واخص  
 والفصل جزاا لمهية النوع فيكون جزئيا كلاً والكل نسبة الى اجزاء

فان الصورة الادوية يكون  
 اظلالا اما لا يجوز تسمية  
 او تصور اجزاء  
 في جنس مشترك

من حيث  
 ان يكون  
 في جنس  
 مشترك

اجزاء لكونها منها والمنسوب الى الجزء جزئي والافراد لها نسبة الى الكل  
 لكونها اجزاء له والمنسوب الى الكل كلي وهذا معنى ما قيل كلمة الشيء  
 انما تكون بالنسبة الى الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوب الى الكل و  
 هو كلي وكذلك جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى الكل فيكون منسوب  
 الى الجزء وهو جزئي والعجب من اعترض قائلاً ان هذا المعنى انما  
 يظهر في الكل بالقياس الى الجزئي الاضافي فان كل واحد منهما متعلق  
 بالآخر لا يتفكر احدهما الا مع تفكير الآخر ولما اجزئية حقيقة فهي تقابل  
 الكلية تقابل العدم والملكة فالاول ان يذكر وجه التسمية في الكل  
 والجزئي الاضافي تخليقا وانما سمي جزئيا حقيقة ايضا جزئيا لانه  
 اخص من الجزئي الاضافي فاطلق اسم العام على اخصه فان الحمل على  
 هذا المعنى مع قطع النظر عما فيه من الخلل بعبد وما اختاره فاسد  
 لمخرج الكل حقيقة مع غير البيان ولا يمكن قياسه على جزئي حقيقة  
 لانه اعم من الكل الاضافي فان قلت كلامه مبني على ان يكون للكل  
 معنى واحد فقط كما هو الظاهر قلت قد ابطر بفساد هذا الافتراض في  
 غير هذا الموضع واشتت تعدد المعنى للكل ايضا والكل لم يتوهم  
 لمباحث الجزئي لان المقصود الاعلى في التصورات احوال المعرفات و  
 مقدامة حيث الحكيم مع انه ليس للجزئي في العلوم حقيقة حيث  
 واصحابها عن النظر فيها غنى وهو اما ان يكون عام مهية ما حقه  
 في الجزئيات وادخلها فيها او خارجا عنها والانسب بما بعده ان  
 يقال الكل اما عام مهية الشيء او جزئيا او خارج عنها واعلم ان الشيخ  
 قد جرى في الاشارة على ان الدال يسمى ذاتيا وخارجا عن كنهيا و

ان النسبة الى جزئي شاف  
 سانه كانه تعلق وخارج  
 كل واحد من فوله بالنسبة  
 الى الكل كانه تعلق واكل  
 جزو فافهم



وفيه في الشفاء باليس بوضعي واعترض عليه جمهور بالانكسار  
ما هو المنسوب الى الذات والذات لا ينسب اليها والحق يقال على  
الاول ويستفاد الحكم المحقق تعريفه مطلقا بان لا على انه لو عرف بما  
ليس بوضعي كان تفكك الماهية ذاتيا وورد عليه سؤال الجمهور  
وان عرف بجزء الماهية ورد عليه نفس الماهية لانه لا بالذاتية والامر  
صحيح فانه ان عرف بالداخل لا يتجه السؤال بالماهية وهو ظاهر وان عرف  
على وجه يعلم لم يرد شيء ايضا لان المراد بالذات على هذا التقدير ليس  
هو المفهوم اللغوي بل المفهوم الاصطلاحي اعني ما ليس بوضعي وهو  
صادق على نفس الماهية والاول امر الكلي الذي يكون نفس الماهية  
ماهية ما تحته من اجزائها هو النوع وهذه اللفظة كانت فيما بين اليونانيين  
موضوعة لمعنى الشيء وحقيقته ثم لفظت عنه في المعنيين المحقق والاشياء  
بالاشتراك سواء كان متعدد الاشياء وهو المقول في جواب ما هو  
بحسب الشبهة والخصوصية معا كالانسان فانه نفس ماهية زيد وعمرو  
وغيرهما في ذاتية وهي لازمة عليه لا يجوز ان من شخصه خارجية ماهية  
محمدة لكل شخص غير غيره ولذا اذا سئل عن زيد بما هو كان اجوابا لثلاثة  
ولو جمع بين عمرو وبكر لم يتغير وهذا هو النوع المعهود بين القوم  
او غير متعدد الاشياء وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية  
التي كانت على المسال المقول في جواب ما ليس بالاعظم وهذا القسم مخصوص  
باسم كذا بالشيء كذا الحد ودونها خالفه في ما اراد ان مورد المقسم  
هو الكلي المفرد والى ليس كذلك ولان المقول في جواب ما هو انما هو  
علم ماهية الحد ودون ذلك في فصل التعريف بكونه داخلا في ماهية على

على ان الكليات البحوث منها في هذا المقام مخمفة في خمسة بالانكسار  
واذا جعل هو متما منها لم يخص في فيها فهو ان كل مقول على واحد  
او على كثير من متفقين بالحقايق في جواب ما هو فالكلي جنس للخاص  
ولذلك وسعة في اوامر رسومها والمقول على واحد اشارة الى النوع  
المختص في الشخص وقوله على كثير من اشارة الى النوع المتعدد الاشياء  
وقوله متفقين بالحقايق اعترافا بحسب البعض العام والقيود  
الافترج الفصول والخواص مطلقا وقيده بحسب ما راد في تعريف  
الكليات الخمسة لانها امور اضافية تختلف بالاعتبار وما قبل من ان قوله  
متفقين بالحقايق لا يصح لاحراز به لان كل قيد انما يخرج ما ينافيه لا  
ثم المناقاة بين المقولية على اختلاف حقيقة والمقولة على التسففة  
احقيقة فان احسن كما يقال على الكثرة المختلفة الحقيقة لقابل على الكثرة  
المتسفة احقيقة ايضا لكن اذا كان معها كثرة اخرى متسفة احقيقة  
فلا بد من قيد فقط ليس بشيء نعم لم يعبه قيد بحسبته لكان له وجه  
لكن القائل قد مرص نفسه بكونه معتبرا واعترض عليه بان ان اراد  
بالكثير من الموجودين في الخارج خرج عن التعريف الانواع المعدومة  
كالغفقاء مثلا وان اراد الاعم ما راد قوله على واحد زيد لان النوع  
المختص في الشخص مشمول على كثير من موجودين في الذات واجب  
بان ما هو سؤال عن الذات والحقيقة وقد مر جوابه السابق  
بعد الثبوت حتى لو لم يعرف وجود المسئول عنه كان سؤالا في  
مفهوم الاسم فقط وقد بان الماهية المسئول عنها بما اعم من ان يكون  
موجودة في الخارج لم لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارج مع

سعد الدين

فصل في

سعد الدين

سعد الدين



وجوب اختصار الكل في الحق فان المفهوم التي لم يوجد شيء فافتراد  
التي هي تمام ميتها كالغناء مثل التدرج في غير النوع قطعاً فلو اخرج  
عنه لم يظهر الكل في الاقسام الحق فلا يخفى عليك ان الراد قد صرح في  
اوله كاشية الطالب وشرح الفتح وغيرهما بان ما التي لطلب المهية في  
غيرها البسيطة الموصولة لطلب التصديق بوجود الشيء المتأخرة عن  
ما ان ربه معلل بان ما لم يعلم وجود الشيء لم يمكن ان يتصور حيث  
انه موجود وارس انه لم يعلم خلافه احد وكيف يكون ربه المهية مع الفهم  
بالجواب المطلوب بها الحقيقة وهو الظاهر على ان المعدوم لا يميز له المهية  
على كونه الشيء وهو المعدوم والمعدوم مثل الغناء والاشياء و  
غيرها مما هو داخل في مفهوم الكل في المعدوم والنوشتا غير داخل في  
هذه الاقسام بالضرورة ولا الحد وانه لان الكلام في معدوم احوال المعدوم  
ولا داخل فيها المعدوم والمعدوم ان الراد قد اورد سؤالاً اخر حيث  
اكتسب في تلك الكاشية بان اكتسب النوع محقولا في جواب ما هو اتفاقا  
فان اريد انها لقالا في جوابه سواء كان سؤالا بحسب الاسم والحقيقة  
لزم ان يكون هناك اجتناس وانواع بحسب الاسم كما ان لنا اجتناسا ونوعا  
بحسب الحقيقة وليس كذلك وان اريد انها لقالا في تلك الجواب  
بحسب الحقيقة فقط وجب ان يكونا موجودين في الخارج واجاب عنه  
بان قواعد الفهم عاقد شاملة للحقايق الخارجية والمفهومات الاعتبارية  
فكما ان لنا احد وداحسب الاسم وحدودا بحسب الحقيقة كذلك لنا اجتناس  
وفصولا بحسبها وكذا الحال في سائر الحقايق هذا هو غير ما افتراده في الرد  
لان ما التي لطلب بها المهية ليس الا ما الثاني فمع ما بين كل مهية في التنازع

من التنازع ذكر في الجواب ما لا يهتدى به للعباب وان كان التنازع قال  
كان تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر وهو الذي لا يكون وراه  
جزء مشترك بينهما كما جبان بالنسبة الى الانسان والعنصر فان  
الاخراة المشتركة بينهما كما جبان في جسم النامي والحساس والتميز بالارادة  
كلها داخل في احوال المشترك بينهما وجزء المهية اذا كان كذلك يكون  
مقولا في جواب ما هو بحسب الشك في الحقيقة لانه اذا استلزم المهية وذلك  
النوع كان المطلوب تمام المهية المشتركة بينهما واذا افتردنا المهية  
بالسؤال لم يصلح لان يكون مقولا في الجواب لان المطلوب في تمام  
المهية الحقيقة فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشك في الحقيقة وبما  
هذه اللفظة كانت فيما بين اليونانيين متنوعة لغز النسب في  
فيه اشياء كالعلوية للعلويين والمضربة للمضربين والواحد الذي  
نسب اليه الاشياء كعل وفضل لهم وكان هذا عندهم اولا بحسب  
والجواب في الصناعات بالقياس الى المشتركين فيها وللشركة ايضا تم نقل  
الى المعنى المصطلح لمنشأ به تلك الامور حيث انه معقول واحد للشيء  
الذكر مشترك فيه ورسموه بانه الحكمي المقول على كثير من مختلفين في الجواب  
في جواب ما هو مقول مختلفين بحقايق يخرج النوع وفي جواب ما هو  
يخرج العنصر العام والفصول والخواص مطلقا وما قبل ان يقيد  
الاخير لا داخل في الخارج الخاصة لانها ليست بدخلة ليس يصح فانه  
كما يحتاج اليه لاخراج الفصول البعيدة كذلك يحتاج اليه لاخراج خواص  
الاجتناس وقد بان لك ان الحكمي جنس والقياس الاخير ان فصلان  
مترابان فانظر احوال التعريف حد فاعلم ان الامام المشهور في الكتب انه رسم



الجنس لانهم يقولون الجنس برسم بكذا وهو بحد ودرجته لان التعريف  
 ليس بالجنس المنطوق والامثلة له ورا هذا الاعتبار لا يقال وهو غير  
 معلوم لجواز ان يكون الجنس مهية مغايرة لهذا المفهوم مساوية له لان  
 الكليات المنطقية مهية اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون يجب  
 اعتبار المعبر وقد قال الشيخ في الشفاء انا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا  
 لفظ الجنس اسما وقال المحقق في شرح الاشياء انما جعل هذا الاقوال  
 رسوما لا هو واللا ان المحل على الشيء امر عارض للمهية الكلية غير مفهوم  
 اياها فان الجنس في نفسه هو الكلي الذي يختلف الحقيقة بالاشتراك سواء  
 حمل عليها او لم يحمل عليها او كونه صالحا لان محله انما يوضع لها  
 بعد تقومه وكذا كانت البوابة وقوله التفات الى ولقد اظنك واقفا  
 على ما فيه من الخلل والفساد فانه لو كان الجنس في نفسه هو الكلي الذي  
 لمختلفا الحقيقة بالاشتراك سواء حمل عليها او لم يحمل يزم ان يكون تعريفه  
 بكونه محمولا تعريفه بالعرض المفارق فلا يكون رسما صحيحا لان شرط  
 التعريف الرسمي ان يكون بالخاصة الملائمة البينة كما لا يخفى على المتدبر  
 في هذه الصناعة وهو قريب ان كان اجواب غير المهية وغير بعض ما يشا  
 فيه انه في الجنس هو اجواب عنها وغير كل ما يشا فيها فيه امر في ذلك الجنس  
 كالجواز بالنسبة الى الانسان فانه كما يكون جوابا عن السؤال عن الانسان  
 والفرس يكون جوابا عن كل ما يشا في الحيوانية وبعيد ان كان الجواب  
 عنها وغير بعض ما يشا فيها فيه غير اجواب عنها وغير البعض الا ان يكون  
 هناك جوابا ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم انما بالنسبة الى الانسان  
 فانه جواب عنه وغير بعض ما يشا فيه كالبنا كما هو اجواب عنه وغير البعض

وتحتيق مقام ان محله ان كان داخل  
 في الاعتبار فالقول ان لا يكون الاجابة  
 كان الامر كما قاله المحقق في بيان محله  
 على القوة فيكون خاصة لازمة له

البعض الآخر كالفرس فليس اياه لانه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان  
 وكلما بعد الجنس عن النوع زاد اجواب لان الاجواب الاول هو الجنس  
 القريب فيحصل جوابا ان كان بعيدا بمرتبة وثلاثة اجوبة ان كان  
 بعيدا بمرتبتين كالجسم فان الحيوان والجسم انما في جوابا وهو جواب  
 ثالث واربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجسم في جوابا سوال  
 عن الانسان والعقل فانه جواب رابع وعلى هذا القياس لانه عدد الاجوبة  
 يزيد على مراتب البعد بواحد لكن كلما زائد بعد الجنس تناقص الدلائل لان  
 الجنس البعيد جزء القريب واذ ان تباينه سيقط انما في الآخر بدرجة  
 الاعتبار فان قيل يزم على هذا التعريف احد العوارض الثلاثة وهو ان  
 لا يكون للمعنى الجنس مقولا على كثيرين او لا يكون مقولا على كثيرين مختلفين  
 او لا يكون مقولا عليها في جوابا هو الكل باطل وذلك لانه ان كان  
 داخل في المهية تعين الاول اذ لا شيء في الجزء محمول وان كل نفس  
 المهية فاشان لان مقول على الكثرة المتفقة الحقيقة وان كان خارجا  
 عن المهية فاشان وهذا ظاهر قلنا ليس المراد بكون الجزء محمولا ان يكون  
 من حيث انه جزء من جنسية اخرى وتحقق ان الصورة العقلية تعتبر  
 على وجه مختلف فثابت بشرط لا شيء ارسطيه لانها واحدة في نفسها  
 بحيث اذا انفتحت اليها صورة اخرى كانت متغايرة بها في الوجود وقد  
 تألف منها صورة ثالثة فهي في هذه الحينية مادة وجزء كالجوان وان  
 اذا اعتبر في حيث انهما موجودان متغايران في العقل واخرى تعتبر  
 بشرط لا شيء اي بشرط ان ينفصم اليها صورة اخرى ويكونان معا مطابقتين  
 لا من واحد فلا يلاحظ في تغايرهما بل اخاد هما كالجوان والاشياء للغير



في حيث انهما مطابقان للمهية الانسان وهذا هو النوع وثمة اخرى غير  
لا ينفرد شي فيكون محتملة لا اعتبار في التغير والاتحاد بحسب المطابقة  
وهذا هو الجنس المحرر فهو عرض الجزئية هو موضوع الجنسية والحيوية  
نوع لا يصدق على النوع انه حيوان خرج عن مفهومه الفصل لكن لا يصدق  
ذلك ان لا يصدق الحيوان في حيث هو عليه وان لم يكن اي الدائر  
في المهية تمام المشترك بينهما ومن نوع آخر قبايل لها فلا بد وان  
لا يكون مشتركة اصلا او كان بعضها في تمام المشترك لان التقدير  
ان مشترك وليس تمام المشترك مساويا له والا كان اما ان منه او  
اخص او مبيانا والاخر ان باطلان لاحتالة وجود الكل بدون الجزء  
ومبانية الجزء انما هو وكذا الاول والا كان مشتركين كباين المهية وبين  
نوع اخر يعني النوع الذي لا يوجد فيه تمام المشترك تحقيقا للمعنى العموم  
ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافه  
وهو ان الجزء ليس تمام المشترك بين المهية ونوع ما في الانواع بل هي  
اي بعض تمام المشترك فيكون للمهية تمام مشترك اقدمهما تمام مشترك  
بين المهية والنوع الذي ياراهما والثاني تمام المشترك بينهما وبين  
النوع الثاني الذي ياراهما تمام مشترك الاول وحيث لو كان بعض تمام  
المشترك بين المهية والنوع الثاني اعلم منه كمال موجود في النوع  
مما هو تمام المشترك الثاني فيكون البعض مشتركين بين المهية و  
ذلك النوع الثالث الذي ياراهما تمام مشترك الثاني وليس تمام مشترك  
بينهما بل بعضه فحصل تمام مشترك ثالث وفعلة افا ما ان يوجد تمام  
المشتركات في غير النهاية او ينتهي الى تمام مشترك مساويا لبعض تمام

نوع مشترك

تمام المشترك والاول مح والآخر كالمهية في افراد غير متناهية فنعين  
الثاني وهذا معنى قوله ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون محصل  
جنس فيكون فضلا للمهية لان ما يخرج الجنس عن جميع مغايراته يكون  
مميز للمهية عن بعض مغايراتها وليس معنى بالتسلسل طعنا ترتب  
اجزاء المهية في غير النهاية فان الترتب بين تمام المشتركات غير لازم  
فما الذي لا يربط كالمهية في افراد غير متناهية المتسلسل لا يمنع تعقلا  
على ان الحكم مفروض في المراتب المعقولة فان قلت لم يجوز ان  
يكون تمام المشترك الثالث هو عين تمام المشترك الاول فيكون النوع  
الثالث الذي هو ياراهما تمام المشترك الثاني مبيانا له هو بعينه النوع  
الاول الذي هو ياراهما المهية ومباين لها فلا يتسلسل ولا ينتهي الى  
المساواة قلنا انه يلزم ان يكون للمهية جنس في مرتبة واحدة  
وذلك مستنع فان ما جنس المهية الواحدة يجب ان يكون بعضها  
جزء بعض وقد حصل على ذلك في الحكمة وكيف كان اي سواء  
لم يكن جزء مشترك اصلا او كان بعضا في تمام المشترك مساويا  
له فهو مميز للمهية عن مشاركتها في جنس وفي وجود مكان فضلا  
وانما اعتبر في الفصلية مطلق التمييز لان اللازم في الدير ليس الا ان  
المميز فضلا وليس فيه ان التمييز لا بد وان يكون في جنس قال  
الشيخ ان السؤال باي شي لا يجب ان يكون للتمييز مما يشترك  
في الجنس بل اعلم في ذلك حتى يصح ما يشترك في التسمية كما يقال  
اي شي هو وقار في الشفاء اسم الفصل عند المنطقيين يد على معنى  
اول وعلى معنى ثان وليس سبيلها سبيل ما في جنس والنوع اذ كان



الوضع الاول فيهما بالجمهور والنقل الخاص بل المنطوق ان القسمين  
 اسم الفصل على وضع اول وهو ما يتميز به شئ في شئ لازم كان او  
 مفارقا ذاتيا او عرضيا ثم نقلوه الى ما يتميز به الشئ في ذاته ولا يرد  
 السؤال بالجنس والمهية بناء على ان كل واحد منهما يتميز بالشئ  
 عن المشاركات الوجودية لان الكلام فيما لا يصلح له جواب ما هو اصلا  
 لا يقال فعلا هذا بل من اعتبار الوضع العام لا يصح التخصيص في جواب  
 اي وضع مخرجون بخلافه لانا نقول العرض العام لا يصلح للتخصيص  
 في حيث انه عرض بل في حيث انه خاصية اضافية ورسومه بانه كلي  
 يحل على الشئ في جواب اي شئ هو فخرج الجنس والنوع والوضع  
 العام لان الاولين ليقال ان في جواب ما هو والثالث لا يقال  
 في جواب اصلا وبقوله في جوده اي ذاته خرج الحاشية فانها و  
 ان كانت قد خرجت في جواب اي شئ الا انها انما يفعل متميزة عن سابقتها  
 ثم انك اذا عرفت ان السائل ياتي انما يطلب ما به امتياز الشئ عن  
 بعض الاعيان ولا يكون مقولا في جواب ما هو فاعلم ان الفصول  
 مختلفة فربا وبعدا فبما خلا فيها يختلف الجواب فاذا قيل اي شئ  
 فالمطلوب ما به الامتياز في معنى الشئ فقط فنصل الى ما يطلب  
 فصل اريد قريبا كان او بعيدا واذا قيل اي جسم هو لم يصلح الجواب  
 الا ما يتميز الانسان في الجسم كالناتق او الحساس والناطق واذا  
 قيل اي حيوان هو لم يصلح الا الناطق فانه المميز للانسان في الحيوانية  
 فعلا هذا تفرع على عدم اختصاص الفصل بالتخصيص في الجنس وتركيب  
 حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية كهيئة الجنس العالي

العالي والفصل الاخير كان كل منهما فصلا لها لانه يتميز ما يتميز به وجودا مع  
 مشاركتها في الوجود فان قلت لا جاز ان يكون مهية مركبة من امرين متساويين  
 لان شيئا منهما ان لم يتميز المهية عن جميع ما عداه لم يكن فصلا وان لم يكن  
 كان الاخر فصلا فنقول انما يستلزم ان لا يكون للمهية خواص  
 متعددة فان كل خاصية تتميز المهية عن كل ما عداهما والفصل يتميز للنوع عن  
 مشاركة في الجنس قريب ومميز عن جميع المشاركات اجنبية مطلقا ان  
 مميزة عنه في جنس قريب كالناتق للانسان وبعيد مميز عن بعض المشاركات  
 اجنبية ان مميزة عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان وكذا يتميز  
 عن المشاركات في الوجود فانه ان ميز من جميعها قريب والاف بعيد يتفاوت  
 حاله حسب كثرة ما يتميز عنه فترك المشاركات وقلة في حاله بقاها  
 عليه ولذا لم تعرض له فان قلت يلزم من تعدد الفصل القريب وقد  
 مر جوابا متناحرا قلنا انما قالوا بالمتساوية ان يكون للشئ في درجة واحدة  
 فصلا ان متساويان له وسينكشف لك حال تركيب مهية محسنة  
 من امرين متساويين فقلنا انما اعتبر القرب والبعيد في الفصل المتميز في الجنس  
 لان الفصل يتميز في الوجود ليس بتحقيق الوجود بل هو مني عن افعال  
 تركيب الجنس العالي من امرين متساويين وفيه نظر فان النصف اذا  
 تأمل في كلام المن لا يجد له هذا التخصيص سبيلا بل يرى على تحقيق التميز  
 في الوجود بدونه دليل او كما هذا الافعال المتفرع عليه فقد رتبة لو  
 تركيب مهية حقيقية من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احدهما الى  
 الاخر وهو ضرورة وجوب احتياج بعض افراد المهية الى البعض او  
 يحتاج فان احتياج كل منهما الى الاخر يلزم الدور والاي لم التزم التميز

انما ينبغي الانتباه تركبها من جنس  
 مع والكمين اجنبية كسبها في الاخر  
 انما فصل الاخر انما فاضل تركبها من جنس  
 وجب ان يكون متميزا عن الاخر متساوية لها



لانها ذاتيان متساويان وانه لو ترك جنس على كل وجه متساو لم يكن  
 متساويين فاحدهما ان كان عرضا كان العرض مقوما للجوهر وهو مح  
 وان كان جوهر فاما ان يكون الجوهر نفسه فيلزم ان يكون الكل نفس جزئ  
 وان لم يكن او داخل فيه وهو ايضا لا يستلزم تركب الشيء في نفسه وعينه  
 او خارج عنه فيكون عارضا له لكن ذلك يجوز ليس عارضا بنفسه بل يكون  
 العارض بالتحقيق هو الجزء الاخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا وان لم يكن  
 واجب على الاول يمنع لزوم الدور وجواز احتياج كل واحد الى الآخر بوجه امكن  
 والصورة ومنع لزوم الترتيب بلامرجه يجوز ان يكون في مفهوم احدهما ما  
 يقتضي الاحتياج من غير عكس اذ لا يلزم من تساوي في الصدق التساوي في  
 المية وعنه الثاني باختيار ان احد الجزئين يصدق عليه ذات جوهر وان  
 الجوهر خارج عنه وقوله فلا يكون العارض بتمامه عارضا وان لم يكن  
 فان العارض للشيء بمعنى الخارج عنه لا يجب ان يكون خارجا عنه بجميع اجزائه  
 فان الانسان انما نسب اليه الناطق لم يكن عينه ولا جزءه بل يكون  
 خارجا عنه نعم العارض للشيء بمعنى القائم به لا يجوز ان لا يكون بتمامه عارضا  
 له وبان المعينين بكون بعيد التحقيق ان المية لا يجوز ان يعتد تركبها  
 فاما من متساويين فمما عدا اعتبار حقيقة سواء اخذوا في الخارج او في  
 او عقلية اما على الاول فلانها معا واجبة او ممكنة والا على الثاني فممنوع  
 تركب الواجب وكذا الثاني لان المية هي اما جوهر او عرض وعلى الاول  
 اما ان يكون اجزاؤه اجزاء او احوالا او مختلفا والاخر ان باطل لا يجوز  
 امتناع تقوم الجوهر بالعرض وكذا الاول والزم كون بعض الاجزاء مقفرا  
 الى البعض الاخر لا فيه ولا يلزم ان يكون تلك المية جسما فيكون

فيكون الجوهر جنس له وعلى الثاني اما ان يكون اجزاؤه اجزاء او احوالا  
 الا ان يكون جسما لم يعرف وعلى الثاني يلزم ان يكون اجزاؤه اجزاء  
 الواحد موجودة في الخارج متغايرة الوجود في لا يكون ما في جنسه واحد  
 واحد واما على الثاني فلانه لما كان كل منهما مساويا للآخر لم يكن احدهما  
 صالحا لان يقار على امثاله كثيرة مختلفة لتحقيق فلا يحتاج الى ما يميز  
 ويحصل فيكون كل منهما في العقل غنيا عن الآخر فكيف يجوز ان  
 يلزم منها مية واحدة فيه ويجوز ان يعتد اعتبارا في مية باين  
 ليقار المية من امرين متساويين في العقل جاز ان يكون مية  
 اعتبارية فيجوز ان يكون ملتزمة في جزئ كل منهما غني عن الآخر  
 وفيه ما لا يخفى قال المحقق في شرح الاشياء يجوز ان يكون مية كذا غير  
 مطابق للوجود ولا لاصولهم التي بنوا عليها فاما صاحب المحاكمات  
 لما لا ور قل ان تلك المية لو وجدت لكان كل من ذاتياتها فضلا  
 مميزة لها واتالي باطل اذ هي لا تشارك شيئا في الموجودات في شيء منها  
 فيكون متغايرة لذاتها عن غيرها كالمية البسيطة واما الثاني  
 فلان في اصولهم ان الفصل محصل للطبيعة المجسنة وفيها ان الجنس  
 العالي لا يجوز ان يكون له فصل مقوم ومنها ان الفصل القريب لا يمكن  
 ان يكون متعدد ولا غير ذلك واما الثالث وهو ما يكون خارجا  
 عن مية ما تحتها في الجزئيات فان امتنع الحكماء عن المية الموجودة فهو  
 العرض اللازم كالفرز والافعال والعرض المفارق كالحات بالفعال لا يمكن  
 واللازم قد يكون لازما للوجود كاسود للجشي فيه شامخ والشار  
 المطابق هو الاسود لان الكلام في الحلي الخارج عن مية اخره فلا بد

فيكون  
 في المية

فيكون







هو كون المحصور بها كافيين في الجزم بالضرورة والمعبر في الثاني هو كون تصور  
 الملازم كافيا في تصور اللازم وهذا المقدار لم يشهد كون الاول اعم  
 اذ ربما كان تصور الملازم كافيا في تصور اللازم ولا يكون مقصورا  
 معا كافيين في الجزم بالضرورة والعرض المفارق اما سبغ الزوال  
 الجار وصفة الوجوه واما بقاء الزوال كاشبه الشباب قبل هذا المقسم  
 ليس كما هو لان العرض المفارق هو ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء وما  
 لا يمتنع انفكاكه لا يلزم ان يكون منفكاً عنه فيجب في سبغ الانفكاك و  
 بطلان جواز ان لا يمتنع انفكاكه عن الشيء ويدوم له واقب بان المراد بالمفارق  
 هو الذي يفارق بالفعل وفيه نظر لانه ان اراد ان العرض المفارق هو  
 ذلك فليس كذلك لعلكم بان غير اللازم مفارق بالقوة او بالفعل  
 سهل الزوال كما حال او غيره سرعية او بطيئة وان اراد ان المصل اراد  
 ذلك جمع ما فيه من الفساد واثباته كاشبه بل كجوابه عن سبغ الزوال اعم  
 من ان يكون بالفعل ولا تسهلا للضبط بتقليد الافام كما يشهد به  
 المثال وكل واحد من اللازم والمفارق ان اخضع بافراد حقيقة و  
 فهو الحاشية كالفصاح فانه محقق حقيقة الانسان والا اي وان  
 لم تحق بها فهو العرض العام كالمشي فانه شامل للانسان وغيره  
 ورسالة خاصة بانها كلية مقولة على ما كانت حقيقة واحدة فقط تولا  
 عرضيا يخرج بالقياس الاول اجنس والعرض العام وبالقيد الخاص  
 النوع والفصل والعرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة و  
 غير ما قولاً عرضيا مقولاً واما ما يخرج النوع والخاصة وتولا عرضيا  
 اجنس والفصل لا يقال تعريف العرض العام صادق على خاصة

باب التبريد  
 كاشبه الانفكاك فانها تكون  
 الانفكاك الا انها بدوم  
 لا يمتنع انفكاك  
 قد فرغ من هذا الشارح  
 المدة على خلاف ما كان  
 نفس الامر  
 قد ذكرنا بنسبة المثال وهو قوله  
 كاشبه فان عدم المفارقة  
 بالفعل لا ينافي جواز الانفكاك  
 المعنى بالزوال

راجع  
 عن حقيقة  
 بطلان

خاصة لجنس كالمشي لان قيد احشية مراد على ما ثبت عليه و  
 الحاشية قد يقال على عرضي جنس الشيء بالقياس الى بعض ما يغيره  
 كالمشي للانسان بالنسبة الى النبات ويسمى خاصة اضافية والمعبر  
 في كتاب السابغوني ليس ذلك فالكليات اذن خمسة نوع وخص  
 وفصل و خاصة وعرض عام لانه ان كان نفس مهية واحدة  
 من جزئيات فهو النوع وان كان داخلها فان كان تمام المشترك  
 بين المهية ونوع اخر فهو اجنس والافراد الفصل وان كان خارجا  
 عنها فان اخضع بافراد حقيقة واحدة فهو الحاشية والافراد العرض  
 العام فان قلت اقسام الكل على ما ذكره للمصل ترتقي الى سبعة  
 لانه قسم الخارج الى اللازم والمفارق وتسم كل منها الى الحاشية و  
 العرض العام قلنا انه قسم كل واحد من اللازم والمفارق الى الحاشية والعرض  
 العام باعتبار الاختصاص لمهية واحدة وعدم مفهوم الخاصة  
 في اللازم والمفارق ما يخص بمهية واحدة ومفهوم العرض العام  
 فيها ما يعبرها وغيره فاعلم في ذلك ان محصل اقسام الاربعه راجع الى  
 هذين للتعيين الفصل الثالث في معانيات الكل والجزئي قيل  
 ذكر الجزئي صحتها على سبيل التسمية اذ لا يجت لصاحب الفصل في قوله  
 وفيه نظر لانه لو لم يذكر الجزئي هنا لما صح قوله وسمي خمسة نوع لجنس  
 غير الجزئي انما هو لتسمية التصور او توضيح الاول والكل قد يكون عرض  
 الوجود في الخارج قد عرفت ان كون الكل محتسب الوجود في الخارج  
 او تمكن الوجود فيه امر خارج عن مفهومه لان مناط الكلية والجزئية  
 ليس الوجود العقلي وقد نبه على هذا بقوله لان نفس مفهوم اللفظ

في هذا المقام  
 قد فرغ من هذا الشارح  
 المدة على خلاف ما كان  
 نفس الامر  
 قد ذكرنا بنسبة المثال وهو قوله  
 كاشبه فان عدم المفارقة  
 بالفعل لا ينافي جواز الانفكاك  
 المعنى بالزوال







والعقل في وجودهما في الخارج خلاف النظرية خارج عن المنطق  
 لانه مسائل الحكمة الالهية الباقية عن احوال الوجود من حيث الوجود  
 واثبات وجود الكلي الطبيعي ايضا خارج عن الصناعة الا انه يطاعوا  
 بثبوت يقين لا خلاف فيه اثبتوه وتركوا الغير لا اذ انظرنا الى  
 تطور كلام خارج عن المقصود بحيث الثالث الكليات متساويان  
 ان صدق كل منهما على كل واحد صدق عليه الاخر كالانسان والناطق  
 فان كل ما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس  
 بينهما عموم مطلق ان صدق احدهما على كل واحد صدق عليه الاخر  
 غير عكس كاجنوس والانسان فاحدهما الصادق على كل الاخر  
 مطلقا والاخر اخص مطلقا بينهما عموم في وجه ان صدق كل منهما  
 على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط كاجنوس والابيض فان كل منهما  
 اعم من الاخر في وجه وهو كونه شاملا للآخر ولغيره واخص منه في وجه  
 هو كونه مشمولا للآخر فلا بد من ان يكون احدهما مائلا بحقيقة في صدق  
 الصدق والثانية ما يصدق فيها ان يكون صدق الكليات متساويان  
 ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق  
 فانه لا يصدق شيء من افراد الانسان على شيء من افراد النطق وبالعكس  
 وهذه هي البانية الكلية واما الجزئية فسياتي بيانها واما حاصل  
 الكليات بالبيان لان الغرض الاسلي انما يتعلق بالكليات مع ان النسب  
 بين جزئياتها يختلفا تعلم بالمقاييس وقيل انما اعتبر النسب بين  
 الكليات لان المقصود من اماكليات او جزئيات او كلي جزئي والنسب  
 الرابع لا يتحقق في القسمين الاخرين اما الجزئيات فلانها لا يكونان

انما يشترط في تعريف الكليات ان يكون  
 شيئا في ذاته لا في غيره  
 كاجنوس في ذاته لا في افراد الانسان  
 والناطق في ذاته لا في افراد النطق  
 فانما يصدق على كل واحد صدق عليه الاخر  
 في وجه وهو كونه شاملا للآخر ولغيره  
 في وجه هو كونه مشمولا للآخر  
 فلا بد من ان يكون احدهما مائلا بحقيقة في صدق  
 الصدق والثانية ما يصدق فيها ان يكون صدق الكليات متساويان  
 ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق  
 فانه لا يصدق شيء من افراد الانسان على شيء من افراد النطق وبالعكس  
 وهذه هي البانية الكلية واما الجزئية فسياتي بيانها واما حاصل  
 الكليات بالبيان لان الغرض الاسلي انما يتعلق بالكليات مع ان النسب  
 بين جزئياتها يختلفا تعلم بالمقاييس وقيل انما اعتبر النسب بين  
 الكليات لان المقصود من اماكليات او جزئيات او كلي جزئي والنسب  
 الرابع لا يتحقق في القسمين الاخرين اما الجزئيات فلانها لا يكونان

انما يشترط في تعريف الكليات ان يكون شيئا في ذاته لا في غيره

انما يشترط في تعريف الكليات ان يكون شيئا في ذاته لا في غيره

لما يكونان الامتباينين واما الجزئي والكلي فلان الجزئي ان كان جزئيا  
 لذلك الكلي يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيا له يكون مباينا  
 له وورد بان زيد اذا كان حناك فانه الانسان وهذا الفضاك  
 جزئيان في الانسان والضاك غير متباينين بل متساويان  
 والانسان الكلي ليس مباينا للجزئي في الضاك بل اعم وقتا  
 ذلك عدم التدبير فان المشار اليه بهذين ليس الا واحد فليس  
 هناك الجزئي او اخص بهذين تعدد بحسب الاعتبار لكن الكلام في  
 المتغايرين بحسب الحقيقة وكذا في الفضاك جزئي الانسان بحسب  
 الحقيقة وانعكس على التقسيم بان الاشياء والامكن بالامكان العام  
 لا شك في كونها كليتين وليست بمبتاينين والامكان باين عينها  
 مباينة جزئية ولانها باين لانها لا يصدق على شيء اصل الا  
 بينهما عموم مطلق لان عين العام يمكن ان يصدق مع نقض  
 الخاص ولا يمكن صدق احدهما على عين الاخر ولا في وجه كاستدعاء  
 صدق كل منهما مع نقض الاخر واجيب عنه بتجسيم الدعوى  
 بالكليات الصادقة في نفس الامر على شيء او شيئا او الكليات التي  
 يمكن صدقها كذلك وتعم القواعد انما يجب بحسب الاغراض المطلوبة  
 في الفرض ولا غرض لهم في الكليات الجزئية اذ لا تجزئ عنها في شيء  
 في العلوم فضلا عن الحقيقة واعلم ان هذه النسب كما يعتبر بحسب  
 الصدق يعتبر بحسب الوجود والنسب المعبرة بين القضايا  
 هذا القيد فلا تنصور عليها على شيء ونقيضا المتساويين متساويان  
 امر صدق كل واحد في نقض المتساويين على كل ما يصدق

انما يتحقق المصنف في الكليات  
 انما يشترط في تعريف الكليات ان يكون شيئا في ذاته لا في غيره  
 كاجنوس في ذاته لا في افراد الانسان والناطق في ذاته لا في افراد النطق  
 فانما يصدق على كل واحد صدق عليه الاخر في وجه وهو كونه شاملا للآخر ولغيره  
 في وجه هو كونه مشمولا للآخر فلا بد من ان يكون احدهما مائلا بحقيقة في صدق الصدق والثانية ما يصدق فيها ان يكون صدق الكليات متساويان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق فانه لا يصدق شيء من افراد الانسان على شيء من افراد النطق وبالعكس وهذه هي البانية الكلية واما الجزئية فسياتي بيانها واما حاصل الكليات بالبيان لان الغرض الاسلي انما يتعلق بالكليات مع ان النسب بين جزئياتها يختلفا تعلم بالمقاييس وقيل انما اعتبر النسب بين الكليات لان المقصود من اماكليات او جزئيات او كلي جزئي والنسب الرابع لا يتحقق في القسمين الاخرين اما الجزئيات فلانها لا يكونان

انما يشترط في تعريف الكليات ان يكون شيئا في ذاته لا في غيره



عليه النقيض الآخر كالأنا والناظر مثلا والصدق أحدهما  
 على ما يكتب عليه الآخر فصدق أحدهما على ما يكتب عليه  
 الآخر وهو صحيح وأما على ما يكتب عليه الآخر فصدق  
 صدق عليه كصدق النقيض صدق عليه النقيض الآخر لصدق بعض  
 ما صدق عليه النقيض صدق عليه عين الآخر بل اللازم  
 في السالبة فقط أي ليس كل صدق عليه النقيض صدق  
 عليه النقيض الآخر وهي الاستدلال الموجبة المذكورة لجواز أن يكون  
 المساوي أمرا شاملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة خارجا وهذا  
 فلا يصدق عليه نقيضه على شيء إلا صدق تلك السالبة دون  
 الموجبة لعدم موضوعها وقد ذكر في التفسير عنه وجوه بطول الكلام  
 يذكرها وأحد ما بالقبول وأنها تدعى اختصاصا بالجنس بالكلية  
 الصادقة على شيء من الأشياء أو الممكنة صدقها عليه في نفس الأمر ولا تنسب  
 في الدفاع المنع لوجود الموضوع وتحقيق التلازم بينهما ونقيض الآخر  
 من شيء مطلقا اخص في نقيض الآخر مطلقا بمعنى أن كل ما صدق عليه  
 نقيض الآخر صدق عليه نقيض الآخر وليس كل ما صدق عليه نقيض  
 الآخر صدق عليه نقيض الآخر فتقوله لصدق نقيض الآخر على كل  
 ما يصدق عليه نقيض الآخر في غير عكس في قبيل التسامح بإيراد التفسير  
 في صورة الديلما الأولى فلا بد لولا ذلك لصدق على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر  
 ما يصدق عليه نقيض الآخر وذلك مستلزم لصدق الآخر على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر  
 الآخر وهو صحيح كما نقول لصدق كل ما يصدق عليه نقيض الآخر والاكراه  
 بعض الأحيوان أنسانا فبعض الأنسان لا يصدق عليه نقيض الآخر

فانصفوا بيننا وبينكم  
تدفعوا عليه نفقته  
الا اراكم مسكينين

دعوت

کسب

المنع السابق واما البياض واخلطت اخلص واما الثاني فلانه لو لا  
 ذلك اصدق قولنا ليس كل ما صدق عليه نقض الاصل لصدق  
 عليه نقض الاعم لصدق نقض الاعم على كل ما صدق عليه نقض  
 الاصل وذلك مستلزم لصدق الاصل على كل افراد الاعم وهو محال  
 وذلك لانه قد ثبت ان كل نقض للاعم نقض للاصل فلو  
 كان كل نقض للاصل نقض للاعم لكان النقض متساويا  
 فيكون العنان متساويا في هذا حلف وقد بين بعكس  
 النقض على طريقة القدماء حتى ان يجعل نقض نحو موضوعا و  
 نقض الموضوع نحو لا فان الموجبة الكلية تنكسر كنفسها على هذا الوجه  
 والاعم برئى من وجه ليس بين تقيضها عموم اصلا لامطلقا و  
 لا من وجه والمدعى النفاذ للعموم فلا يضر ثبوته في بعض الصور تقيضي  
 كحيوان والابيض مثلا فالاعم بينهما تحقيق من وجه ولكن  
 نقول ان المطلقا المستعملة في العموم كليتا على ما نزل عليه الشيخ  
 في الشفاء فاذا قلنا بان تقيضها عموم كل السلب فعلا للبيان  
 الكلي فيكون سابقا في ثبوته وصدقها لا ينافي صدق الموجبة الجزئية  
 لتحقيق مثل هذا العموم امر العموم من وجه بان يحال الاعم مطلقا  
 ونقض الاصل كاحيوان والانس انسان لتصادفهما في الجنس  
 وصدق احيوان بدون الانسان في الانسان وبالعكس في الحيوان  
 مع انساب الكلي بين نقض الاعم مطلقا وحيوان الاصل كالانسان  
 والانس والانسبان الكلي بين المفهومين بناء في مطلق العموم الاعم  
 في المطلق ومن وجه لانه عبارة عن صدق كل منهما بدون الاخر بحيث

رابع  
 الحاصل  
 رابع رابع الحاصل  
 قوله رابع رابع الحاصل  
 هو لازم انه لعلم بعض  
 نقض الاصل  
 نقض الاصل  
 الاصل  
 وهو استلزامه للموجبة لجواز  
 وهو استلزامه للموجبة لجواز  
 امرنا ملك جميع تختص  
 على شئ احصا والحاصل  
 بالقبض بالصادقة في نفس الامر  
 سكره



لا يكون بينهما تضاد أصلا كما في هذا المثال ونقيضا المتباينين  
متباينان بتباين جزئيا وهو الذي يشتمل كل واحد من التباين الكلي المعبر  
فيه عدم التماثل في العموم وفيه المشترك ولا يكون مجردا عن تلك الخصائص  
فهو كالمختص في هذين القولين لا ينفك عن هذا لا يخرج الأقسام الأربعة  
لأننا نقول الأقسام المتباينة إنما هي الأربعة السابقة فتخرج منها المفردة  
وقيل أنه مندرج تحت التباين الكلي أو العموم فوجوده فلا ينفك إلا في  
على أربعة وهذا ما سئل أن معنى كون الشيء مندرجا تحت الآخر هو  
أن ذلك الشيء منقول له وفيه الظاهر كحالته منقول إلى أصل للعام لأنها  
أن لم يحد فاما أصلا كاللا وجود والعدم كل بينهما تباين كلي  
منزلة امتناع اجتماعهما على الصدق والصدق معا على نفي كمالا  
انسان واللا من الصادق على غيرهما فيكون كحال بينهما تباين  
جزئي والاولى عموم فوجود ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض  
الآخر فقط فيه نظر لأن التباين الجزئي بين النقيضين صدق كل واحد  
منهما بدون الآخر وذلك لما يلزم من صدق كل واحد من المتباينين مع  
نقيض الآخر فمما يلزم من صدق أحدهما عدمه فوجود ضرورة صدق  
أحد المتباينين هو ضرورة صدق كل منهما لأنه قصد بالافتراض العموم  
نفس التباين المقام وإذا ثبت بين نقيض المتباينين في الصورة  
الاولى التباين الكلي وفي الثانية العموم فوجوده فالمتباين الجزئي بالمعنى  
الشاعل لهما لازم جزئيا فيقال الدعوى مثبتة بحج المقابلة  
كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر لأنه يصدق كل واحد  
من النقيضين بدون الآخر فيكون هو المتباينة الجزئية فبأن المقدمات

توزع في هذه الأقسام الأربعة  
شأنها الحقيقة  
أن يكون الحق  
السلطان  
كل شيء تحت  
حقيقة ما قلناه

قطب الدين

المقدمة مستدركة وأنت خير بالالمبانية الجزئية إذا ثبت بين  
شبهتين في ضمن العموم فوجوده أو في ضمن المبانية الكلية ووجوده  
لم يكن هي النسبة بينهما بل أحدهما فلا بد من تجزئتها في خصوصية كل واحد  
من جزئياتها حتى تعد نسبة بينهما ولعل المحصل لم يبين النسبة بل يقضي  
أمر من بينهما عموم فوجوده لأنها تعرف مما ذكره ههنا الجنب الرابع الجزئي  
كما يقال على المعنى المذكور المسماة بحقيقة الجزئية بالنظر إلى حقيقة و  
بإزاء الكلي الحقيقة فذلك كما يقال على كل أصل تحت العام وسيجي جزئيا  
أضافا لأن جزئيه بالإضافة إلى غيره وبإضافة الكلي الإضافي ووجه  
أنه يقوم على أن الكلي له مفهوم واحد يقابل الجزئي الحقيقة تقابل  
العدم والملكية ويقابل الجزئي الإضافي تقابل النقيضات وزيف  
ذلك بأن كلمة الكلي بالمعنى الذي سبق تحقيقه مجردة عما كان في ضمن  
صدقه على كثيرين وإن امتنع صدقه عليها في نفس الأمر كما في الحقيقة  
الفرضية وفي الإنسان مقبلا لأفراد جزئية وفي البين أن الأفراد  
الجزئية ليست جزئيا إضافية للإنسان وذلك أن الاعمى بالمندرج تحت  
شيء ما يمكن فرض اندراج كنهه سواء أمكن ذلك لا اندراج أو امتنع  
بل ينعى به ما يندرج بالفعل تحت غيره فيكون ذلك الغير صادقا عليه  
في نفس الأمر ومعه هو الكلي المتضاد للجزئي الإضافي قبل تعريف  
الجزئي الإضافي نظرا لأنه والكلي الإضافي متضادان بناء على أنهما  
مرادفان للشيء والعام واحد المتضادين لا يجوز أن يذكر في  
تعريف الآخر والألكال تعقله قبل تعقله وأيضا لفظة للأفراد  
والتعريف بالآخر ليس بجائز فالسواء هو التعريف بأنه المندرج

فإن أراد المطلق العموم  
المتباين الكلي  
فإنه لا يجوز



تحت شئ واجب بان ليس تعريف الجزئي الإضافي بل تعينا لمفاه  
وانه على شئ بطلان بالنسبة الى معرف معنى خاص والعام فلا بأس  
بإيراد لفظ الاعتراف والافتراض وهذا الجواب جيد الا ان يجب تبينه على  
ان قيد الحقيقة لا بد منه ليخرج مثل الانسان اذا لم يعبه انما في الحيوان  
ثم اعتذر بانهم كفوفه من تعريف الإضافي للوضوح فصار كالمشبه  
عليه السهو والاضطراب الظنون وهو الجزئي الإضافي في العلم والادراك  
الجزئي الحقيقي لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي إضافي بدون العكس  
اما الاول فلان درج كل شخص تحت مهنة الموهبة المشتملة كالمفهوم للانسان  
متماثلان زيد مندرج تحت مهنة كذا مصادق عليه وعلى غيره واورده عليه  
النقص بالتميز اذ ليس له مهنة كلية والاحكام بالتميز تخص وبذلك  
لان بدور وتكسيرا وبذلك الواجب فانه شخص وليس له مهنة كلية  
والاحكام مهنة معروفة للتميز فخص وذلك مخالف لمذموم واجب  
في الاول بانه في الامور الاعتبارية فينقطع بانقطاعه وفي الثاني بان  
المراد من مهنة هو المفهوم الكلي واندرج هذا الواجب تحت مفهوم  
الواجب ضروري وما قيل في الجزئي الحقيقي يجوز ان لا يعبه اضافة  
الى ما فوقه فلا يكون جزئيا اضافيا انما في عدم التزامه بالامور بالمقام  
واما الثاني وهو ان ليس كل جزئي اضافة حقيقيا فلو كان جزئي  
الإضافي كالاتي كلبا وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك وقد  
عرفت من سبق ان بيان الكليات عموم مطلقا كذلك الا انه على كل  
ذلك واما النسبة بين الجزئي الحقيقي وبين كل واحد من الكليات فليست  
وبين الجزئي الاضافة وبين كل منهما عموم فوجه لصدور جميعها على الكليات

في الحقيقة هو الجزئي

على ان الواجب على كل  
مفهوم في العلم

فان النسبة بين كل جزئي حقيقي وبين  
الكليات والامور الاعتبارية هي  
لا محالة على اعتبار الانسداد  
وعنه جنبي على اعتبار الانسداد  
ولا بد من ذلك ان يكون جزئيا  
والنظر الى الانسداد  
عند عدم  
الانقطاع

على الكليات المتوسطة وصدقة على الجزئي الحقيقي بدونها وصدقتها  
في المفهوم الشاملة بدونها الخمس منها النوع كما يقال على ما ذكرنا  
ويقال النوع الحقيقي لتحقيق نوعيته بالنظر الى حقيقة الواحدة  
في افراده فكذا يقال على سبيل الاشتراك على كل مهنة يقال عليها و  
على غير الجنس في جواب ما هو قولنا اوليا كالاتي فانه مهنة يقال  
عليها وعلى غير كالاتي الجنس في جواب ما هو وهو حيوان وبشي  
النوع الإضافي لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه وتحت تبين لما  
يطبق عليه هذا اللفظ على وجه يعلم من المعروف وهو ان كل يقال  
عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولنا اوليا فلا تميز في ذكر الكل  
وترك الكلي هكذا عرض الشيخ في الاشارة وقال الامام لقائل ان  
يقول ما المعنى بالاولية ثم لما اذا اعتبرنا في احد السبع دون الاخر  
ثم قال الحمد الاول هو الذي لا يكون بينه وبين الموهبة وسط وانما  
الاولية في الرسم الثاني لان كون الحيوان نوعا ليس الا بالقياس الى  
الجنس القريب له فلما لم اعتبر في الاوليه واما الرسم الاول فانه من الممكن  
ان يكون وصفان مقولان على كثيرين مختلفين بالعدد فقط  
في جواب ما هو نعم يكون احدهما اوليا والآخر الثاني فالصاحب  
الكشف ما ذكره مخالف لحكمهم فانه يكون النوع الاخر نوع  
الانواع وانما يكون نوع الانواع لو كان نوعا كمالا ما فوقه من  
الاجناس ثم قال الاول ان يكون ذلك اعتبارا من الصنف فان  
الصنف لا يجر عليه شئ من الاجناس جملا ولما اصله بالوسط  
محل النوع على ما عرف من مذهبهم ان محل العالي على الشئ بوسط



محال السافل عليه واما النوع فظاهر وان محال عليه جنس محال اوليا وليس  
 بمستقيما اعترف به كون محال العالي على شئ بولسطة محال السافل عليه  
 فانه موجب ان لا يكون شئ في الاعمال البعيدة مقولا عليه قولا اوليا  
 والا لما وجد هذا لما كونه للاختراز عن الصنف ايضا وان كان لا يكون  
 النوع الاضافي نوعا اضافيا الا بالنسبة الى جنس القريب ومحال قولهم  
 النوع الاخير نوع الانوع على النوع والحجاز ومراتبه امر مراتب النوع  
 الاضافي اذ لا ترتب بين الانوع الحقيقية كاستحالة ان يكون بعضا فذا  
 بعض اربعة لانه لما اعم الانوع وهو النوع العالي كاجسامها ونباتها  
 النوع اسافل كالانسان ويسمى نوع الانوع او اعم في السافل وافضل  
 في العالي وهو المتوسط كالحيوان والجسم النامي والخال الى بها اذ  
 يكونان في مرتبة واحدة الا لا يتغير الحكم بكون احدهما اعم من النوع  
 السافل فقط والاخر اعم منه او مباين للكل بان لا يكون اعم من  
 نوع اخر اصلا ولا افضل وهو النوع المفرد كالعقلاء قلنا ان الحيوان  
 جنس له حتى يقار عليه وعلى غيره في جوابها هو وعلى هذا يكون العقول  
 العشرة النخاسا فهو لا يكون اعم من نوع اذ ليس تحت نوع ولا افضل  
 اذ ليس فوق نوع ومرتبات الاجناس ايضا هذه الاربعة وما كان  
 منها معلقة ان يتوهم ان الجنس الاخير يسمى جنس الاجناس مستدركه  
 قالوا لكن العالي كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل  
 كالحيون وذلك لان جميع الطين وان كانت حيث تكونها طين  
 مقبلة الى ما تحتها لكن اذا نظرنا الى خصوص اجنسية والنوعية كانت  
 جنسية الشئ بالقياس الى ما تحتها فهو انما يكون جنس الاجناس اذا

ترتيب  
 في الانوع الحقيقية لا يكون ترتيبا  
 لانه لا يمكن ان يكون نوع حقيقي  
 فوق نوع اخر حقيقي والا  
 لكان النوع الحقيقي  
 سميحاً  
 في الحقيقة لا يكون ترتيبا  
 لانه لا يمكن ان يكون نوع حقيقي  
 فوق نوع اخر حقيقي والا  
 لكان النوع الحقيقي  
 سميحاً

اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعه بالقياس الى ما فوقه فهو  
 انما يكون نوع الانوع اذا كانت تحت جميع الانوع ومنها المتوسط  
 فيها الجسم النامي والجسم والنفوس العقل ان قلنا ان الجوهر ليس  
 بجنس فهو ليس اعم من جنس اذ ليس تحت الا العقول العشرة  
 وهي انواع ولا افضل اذ ليس فوقها الجوهر وهو عرض عام  
 فان قلت لا يخفى ان التمثيل الاول منناه اتفاق العقول في حقيقة  
 وحيثية الجوهر ومبنى الشان فان ذلك الامر من فلا يجر احد  
 التمثيلين قلت المقصود من التمثيل ليس الا التفرع فيكون مجرد القول  
 لا سيما اذا لم يظهر له مشارف الوجود وكان الانسب حرم مراتب في  
 ثلثة لظهور ان المفرد لا يعد منها الا انهم ساءوا نظر الى ان  
 الاثر باعتبار عدم الترتيب فيلاحظ فيه الترتيب بعد ما كان  
 بلا خلاف في غير وجوده والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي  
 كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقيقي  
 البسيطة مثل العقول والنفوس لعدم اندراجها تحت الاجناس  
 فليس بينهما عموم وخصوص مطلقا امر ليس شئ منها اعم من  
 الاخر مطلقا فضلا عن ان يكون الاضافي اعم بل كل منهما اعم من الآخر  
 فموجود لصدقتها على النوع السافل فان قلت هذا غير صحيح لان  
 التفوق عند اندراج المفا وقا كالعقول وغيرها تحت جوهر وهم  
 لا يقولون بسلطانها قلنا ان اردت انهم انفعوا على اندراجها  
 تحت الجوهر اندراج النوع تحت جنس فمنعهم فان كثرة منهم  
 فيسوي الى ان الجوهر ليس بجنس للجوهر بل قول الجوهر على الجواهر



فوالعرضي وعلى تقدير اتفاقه لا يكون حجة على غيره وان عادت  
النداء اجزائي تحت الحكمي اذ ان يكون الحكمي جنسها او عرضها  
فالحكم لا يلزم منه نفى البكائية على ان المص سائل لا يتوجه عليه  
الاستفسار ولا المنع وذلك لان القدماء ذهبوا الى ان النوع  
الاضافي هو مطلقا النوع الحقيقي على ما صرحوا به في كتبهم فالحكم  
لا يلزم ذلك لجواز ان يكون جهة نوعية بسيطة فلا يكون نوعا  
اخافيا وذكر العقول والنفس وغيرها في الواجب والنقطة والحق  
انما هو بطريق الاستدلال ففي قوله تعالى اعلم ان القوم  
على اختصاصهم بالمدلول المطابق يجوز ان لا يقتضوا المقصود في  
غيره فان النهن ربما يقتضون الدال بالمتفصل الى اجزاء الاخرى مفهوم  
ذلك الدال وادراكه بالانتماء للام اذ له والقرينة تحيل الخفاء  
بالنسبة الى السامع فينفوت المقصود في كلتا السورتين واما جزء  
المقوله في جواز ان يدل بالمطابقة وهو ظاهر وبالنسبة الى كل واحد  
في الاخرى مقصود على السور ولم يجز بالانتماء لبقاء المحذور وكما قل  
ان المطابقة تعني كلا جزا او التقصير في الانتماء لا بعينه اعلا  
منجز المقوله في جواب ما هو الدال على المنة المستوعبة بالمطابقة  
ان كان مذكورا بالمطابقة ام لا بلفظ يدل عليه بالمطابقة يسمى  
واقعا او مقولا في طريق ما هو حكمي ان او الناطق بالنسبة الى الحيوان  
الناطق المقوله في جواب السؤال عما هو الانسان لانه وقع في جواب  
ما هو الذي هو على ما هو وان كان مذكورا بالمتفصل يسمى  
داخلا في جواب ما هو كاجسم الناطق والحاصل والمقوله بالارادة الدالة

الدال عليها الحيوان بالمتفصل وتخصيص الاول بالاول والثاني بالثاني  
والتسوية مرتبة فان الواقع انسب بالمدلول مطابقة وكذا الدال  
انسب بالمدلول تفصيلا والجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقوم  
اخره في قوله ويصير في الجواز تركبة من جنس متساويين او من  
امور متساوية وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل مرتبة  
لها فصل لا بد وان يكون لها جنس وقد اختلفت حقيقة الخارج  
وجب ان يكون له امر للجنس العالي فصل يقسمه اي يحصل قسمان  
له فانه اذا انقسم الى جنس صاير لم يجمع قسما منه نوعا له مثلا ان كان  
اذا انسب الى الانسان فهو داخل في قوله ومهية واذا انسب الى  
الحيوان صار حيويا ناطقا وهو قسم منه والنوع السافر كمال  
يكون له فصل يقوم له وجوب تحقيق الجنس فونه فلا بد ان يكون  
له فصل يميزه عما يشترك في ذلك الجنس ويمتنع ان يكون له فصل  
يقسمه لا امتناع ان يكون تحت انواع والام يمين ساظا والمستوا  
سوا كانت انواعا او اجناسا يجب ان تكون له مقصورات قوامها  
لان فوقها اجناسا ومقصود تقسيمها لان تحتها انواعا ولم يذكر  
النوع العالي لانه اجماع في الجنس المتوفى ولا الجنس السافر لانه اجماع  
في النوع المتوفى وطرف فصل يقوم العالي جنس كان او نوعا  
فهو يقوم سافر لان العالي مقوم السافر ومقوم المقوم  
مقوم من غير جنس على ان ليس كل ما هو مقوم للسافر فهو مقوم  
للعالي لان مقتضى يلزم ان يكون كل ما هو جزر للسافر فهو جزر للعالي  
وليس كذلك الا ترى ان الناطق جزء من الانسان ولا يكون جزء



احوال الذي هو فوقه وانما ينكس في ثال لال بعض مقوم السائل  
 مقوم للعالي كقابلا الابدان فانما يقوم الانسان لجسم وكل  
 فصل في قسم السافر فهو قسم العالي من غير عكس كلي اما الاول فالان  
 الفصل الثاني قسم السافر الى نوعين كان السافر موجودا فيها و  
 وجود السافر في الشيء ليقضي وجود العالي فيه لال وجود كل  
 في الشيء ليقضي وجود الجزء فيه واما الثاني فكله هو انه لا يميز وجود  
 الجزء في امر من حصوا الكثر فيها وانما لا ينكس كليا لال لال  
 الناطق مقسم الى اجسام الفصل الرابع في التوفيق لال  
 المقصود بالذات في هذه المقالة بيان القول الشارح وكل هو  
 متوقفا على معرفة كذا. ايسا جوي الى به او لا ثم شرع في مباحثه  
 فقال المعروف للشيء هو الذي يستلزم تصور تصور الشيء اراد  
 به التصور كنه الحقيقة وهو احد التام كجوان الناطق بالنسبة  
 الى الانسان والامام قول او اميانه في كل ما عده وانما اورد  
 لينا والمعرف احد الناقص والرسوم قال تصوراتها لا يستلزم  
 تصور حقيقة الشيء بل اميانه في جميع اخباره قبل هذا التعريف  
 ليس بمكان لصدقه على الملزوما بالنسبة الى لوازمها البينة الغير  
 المحمودة كالعالم بالنسبة الى البصر والسقف بالنسبة الى الجدار والجامع  
 لال احد الناقص والرسم خارج عنه لال تصور اجسام الناطق او  
 اجسام الكائن من خارج غير ان ينسب الى ما يطلب تعريفه لا يستلزم تصور  
 الانسان في الذهن فكيف يستلزم تصور بكنه حقيقة او اميانه  
 في كل ما عده واجيب عن الاول بان المراد بكنه تصور تصور الشيء

مقادير ما في جسم الانسان  
 مقادير ما في جسم الانسان  
 مقادير ما في جسم الانسان  
 مقادير ما في جسم الانسان

الشيء ان يكون تصور الشيء حاصل في تصور وعكسها منه و  
 ذلك بان يوضع المطلوب التصوري المشعوري بوجه ما ثم بعد  
 الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منهما ما يؤدي اليه وظاهر ان  
 حصول تصور اللوازم البينة والملزوما ليس كذا وعكسها  
 بان الشيء انما يكون معروفا اذا اعتبره نسبة الى المطلوب توفيقه  
 اجسام الناطق ان اعتبره نسبة الى الانسان فقد افاد امتيانه في  
 كل ما عده والافلام انه معرف لال اعتبره عليه بان هذا اعتراف  
 بفساد التعريف او لال لال لال لال لال لال لال لال لال لال لال  
 تنبيه على ان اعتبار هذه السؤالات انما نشأ من عدم انعام النظر  
 في كلام القوم ومعناه وذلك لانهم سمو العلم الى التصور والتميز  
 وعينو ان كل واحد منها ينقسم الى ضروري ونظري وانه  
 يحمل كنه النظر في الضروري بطريق النظر والاحتمال الى  
 التصور النظري ليسي قولنا شارح الى غير ذلك ثم تأمل في مقالهم  
 هذه علم ان مرادهم بما ذكره معنا هو ان معرف الشيء بما يكون  
 تصور حسي بطريق النظر الكسبي لذلك الشيء وعلى هذا لا يخار  
 لاعتبار هذه التوابع انانية من قواها العباد وهو المعروف للشيء  
 لا يجوز ان يكون نفس المعرفة لال المعروف معلوم قبل المعروف  
 والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعلم لتصوره عن افلاحة التعريف لال  
 تصور غير مستلزم لتصور الاصل او لا اصل لكونه اخفى منه ارم  
 الاعم فان الاعم اكد وجودا وما هو كثر وجودا عرف عند العقل  
 والاحق لا يصلح للتعريف مع قوتها الى الشيء فالبين بطريق الاول

ولا يجوز ان يكون ميان لال العام  
 ولا يمكن ان يكون ميان لال العام



ولذلك لم يتوصل له المحل فهو مساو في العموم والخصوص الى كل ما صدق  
عليه المعروف صدق عليه المعلوم وبالعكس وما يتوقف في شرطه على  
والمانعية او الاطراد والانكسار راجع الى ذلك فان قلت ليس  
في اجزاء ان يكون بين المتباينين خصوصية بحيث يقتضيه تعقل  
احدهما تعقل الآخر فيجب تميزا تاما ما قلت نعم الا انه بعيد جدا  
ثم ان المتأخر من آثار الال والتصور الذي يمتاز معه التصور  
عن بعض ما عداه في غاية انفصال شرط المساواة بينهما واما  
غيرهم فقد اعترفوا بكونه موصلا الى تصور الشيء اما بالذات او بوجه  
فعلى ذلك يصح الجمع والافصال للتعريف في الجملة وليس جديا تاما  
ان كان بالجنس والفصل القريبان كقولنا الناطق في تعريف  
الانسان اما التسمية حد فلان في اللغة المنع وهو كاشحالة الذات  
مانع عن دخول الانحياز فيه واما ما أطلقا عليه الذات وحدانها  
ان كان بالفصل القريب وحده او به والجنس البعيد كالناطق او كقولنا  
الناطق وانما سمى ناقصا لنقص الال ذاتيات ورسما تاما ان كان  
بالجنس القريب والخاصة كقولنا هو الحيوان الفاضل كما يكون  
رسما قلالا رسما الدائرة والخارج اللازم للشيء في ان ذلك الشيء  
واما كونه تاما فلهذا سمى الحد التام جهة اشتراكه على الجنس القريب و  
رسما ناقصا ان كان بالخاصة وحده او بها والجنس البعيد كقولنا  
بالفاضل او بالحي الفاضل اما ان رسما قلالا تاما ناقصا فلهذا  
بعض اثار الرسم التام عنه وفيه نظر فان التعريف بالعرض العام  
مع الفصل او مع الخاص او بالفصل مع الخاص غير داخر والاعتبار

والاعتبار بان العرض العام لا يفيد التميز والاطلاع مع الفصل  
او الخاصته واما ضم احدهما مع الآخر فلا حاجة اليه لان الفصل  
يفيد بدونه ما يفيد بها غير مسموع اذ التميز بكل فرد في الموضع  
غير واجب وان كان واجبا فالعرض العام مميز عن بعض الانحياز  
على انه كذا اما يستعملونه في التعريف كما كان الجنس ولما اعتبروا  
فيها هم خاصة مع اخرى فضمها مع الفصل اولى بالاعتبار ولو  
قالوا المفيد تميزا ذاتيا حد تام الال على الماهية والافاضل  
وعرضيا رسما تام ان كان فيه جنس قريب والافاضل لكان  
احدهما الصواب اوتب وما يجب ان يعلم ان الواقع ربما يمتد  
الاشياء بوجوه ومعال ويضع باراء تلك المعاني والوجوه  
الفاظا ثم ان تلك الاشياء حقايق ومباني في نفس الامر فتعريف  
الشيء بما وضع عليه اللفظ حد بحسب الاسم وبذلك الحقايق الذاتية  
في نفس الامر حد بحسب الحقيقة وقد يتصور الوضع حقيقة الشيء  
ويضع لها اللفظ فيكون الحد بحسب الاسم والماهية واحدا  
وكما ان الماهية لوازم وخواص اذا عرفت بها كان رسما بحسب  
الماهية كذلك المفهوم قد يكون له لوازم وخواص اذا عرفت بها  
كان رسما بحسب الاسم وكذا حد الحقايق في غاية الصعوبة  
لكن شبهه لجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة بخلاف المفهوم  
فان الامر فيها سهل ولهم تعريف اذ يسمى بتعريف لفظيا والمفصل  
به الإشارة الى الصوة حاصلة والحكم عليها من بين سائر الصور بانها المراد  
بلفظ كذا كقولك الفخرف الاسد وهو قابل للمنع محتاج الى النقل

فصل



في معنى اللغة والاصطلاح والتعريف اللفظي انساب المباحث اللغوية والاصطلاحية  
 انساب المباحث العلمية بل اللفظي لا يستعمل في العلوم الا لبيان اصطلاحها بعد  
 العلم بالمفهوم كما وان ارباب العلوم العربية يستعملون لفظ معرفة  
 المعرف لغير ما يقع العلق بسبب العقلة غير اصطلاحه ويجب  
 الاخر ان تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة امر يكون ماحدا  
 معناه ان اذا علم علم المعرفة اذا جهل جهل لانه لا يفيد اصلا كالتعريف بالحق  
 بما ليس بسان وان زوج بما ليس بفرد فان العلم والجهل لهما يستلزم  
 العلم والجهل بالافراد وورد الامام على الاخير الاشكال في وجهين وهو قوله  
 وورد على الاول ايضا احدهما ان التقابل بين الزوج والفرد تقابل العلم  
 والمعرفة والمعرفة او في عدم فلا يكونان متساويين في المعرفة وثانيهما  
 ان الزوج موقوف بما ليس بفرد وما ليس بفرد سواء كان وجوديا او عينيا  
 يتوقف تعقله على تعقل الفرد فلا يكون مساويا له في المعرفة واجبا للحق  
 في الاول بان الزوج والفرد وان كانا مملكة وعدا فالحجب الحقيقية لانها  
 عندنا في المشهور والتمثيل انما هو معنى على الشهادة وبه يظهر الجواب عن  
 الثاني بان تعريف الزوج لما كان بما ليس بفرد كان الفرد داخل في تعريفه  
 وهو مساو له في المعرفة بحسب الشهادة فيكون تعريفه بالمساواة تعريف  
 بالمساواة اعم من ان يكون المساو نفس المعرف او اياه كما في تعريف الشيء  
 بنفسه واما ان تعقل المعرف موقوف على تعقل الفرد فلا ينافي ذلك انما لا ينافي  
 توقف تعقل الفرد وكذا الحال في الاول وهو تعريف الشيء بما لا يعرف الا به  
 لانه يستلزم ان يكون الشيء مقدا على نفسه سواء كان بمرتبة واحدة وهو  
 دور ومع كما يقال الكيفية ما يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اتفاقا

في تعريف

اتفاقا في الكيفية فالمتشابهة يتوقف على الكيفية او بمراتب وهو دور  
 مضمر وذلك بان ينتهي تحليل تعريف الشيء الى ان يعرف به كما يقال المثال  
 اما الزوج الاول ثم يقال الزوج هو المنقسم متساويا ثم يقال المتساويان  
 هما الشيئان اللذان لا يفضل احدهما على الاخر ثم يقال الشيئان هما الذات  
 ولم يتوسط لما هو اخص منه كما يقال النار هو الكائنات الشبيهة بالنفس  
 فان النفس اخص في النار اعتمادا على ما سبق من بيان حال الاخص  
 وكذا في تعريف الشيء بنفسه كما يقال الانسان هو الحيوان البشري المحسوس  
 امره في تعريف الشيء بما لا يعرف الا به فانه ايضا يستلزم ان يكون للشيء  
 تقديم على نفسه وهذا كله من جهة المعنى واما احكام جهة اللفظ فقد رتبته  
 عليه بقوله ويجب ان يحجز عن استعمال الفاظ غريبة وجنسية  
 غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السائل لكونه مفعولا للفعل وكذا في  
 الاخر اذ يستعمل الفاظ المشتركة والمجازية ايضا الا ان يكون  
 ونية دالة على المراد وهذا هو الكلام في التصور والمنة لمفيض  
 الكلام الا وهو تجزأت المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها  
 مقدمة وثلاثة فصول لما تحقق توقف معرفة الحق على معرفة مبادئها  
 اعني القضايا واحكامها وضع المقالة الثانية لبيان ذلك ودرجتها  
 على مقدمة وثلاثة فصول لان الحق اما غير محلي خاصة او شرعية  
 خاصة او كليهما جميعا ولا ريب في توقف هذه الابحاث على معرفة  
 القضية وتسميتها فحين اما المقدمة ففي تعريف القضية واقسامها  
 الاولية امر اخص له باعتبار القسمة الاولى للقضية فان انقسامها  
 الى الضرورية والممكنة واللازمة والاتفاقية انما يكون بعد انقسامها

ان هناك توقف ورتب  
 واحد على

في تعريف القضية



العلمية والنظرية فاقسامها الاولى هي هذه الامور خاصة لا يقال ان المقولات  
والادوية وغيرها وان كانت اقساما ثمانية لها الا ان الوجهية والسنائية  
والنظرية لا غير ذلك فاقسامها الاولى ولا يكتفى عنها في هذه المقولة  
لان كلامه لا يحكي والسلب في خصوص الحكم ولا يمازيع في علمية على وجه  
يخص بها وفي النظرية كذلك ايضا القضية قول يصح ان يقال لقال انه  
صادق فيه او كاذب وانما قدم التعريف لان اشياء الاحوال لها يتوقف  
على التعريف على تقويمها واما التقسيم فانه من ثم التعريف لانه كجمله زيادة الاشياء  
قريب بين اقسامها المراد بيانها والقول اراد ان المركب يطلق على  
المعقول فيعتبر في القضية المعقولة الثاني وفي الملقول الاول  
فهو جنس وما يليه فصل يخرج الناقصة والاشياء باسمها فالقضية اراد بها  
الخير والتصديق والقول اجازم قال الشيخ في الاشارة هذا الصنف  
في الترتيب الذي نحن مجموع على ان نذكره هو التركيب الجبر وهو انه  
يقال لقال انه صادق فيما قاله او كاذب واورد الامام على هذا التعريف  
اشكالا وهو ان ذلك لا يعرف عالم يعرف حقيقة الصدق والكذب وهما  
لا يعرفان الا بالخير فان الصدق هو الخير المطابق للخير عنه والكذب  
هو الخير الغير المطابق والتصديق هو المطابقة على هذه المطابقة و  
التكذيب انكار هذه المطابقة واذا كان التصديق والتكذيب بحيث  
ينتهي تحليل تعريفها الاخير فلو عرفنا الخير بها لكانا قد عرفنا الشيء بما  
لا يعرف الابه ثم اجاب بان الشيخ لم يذكر ذلك ليكون رسما للخير و  
معرفه بل يذكر خاصة في خواصه ولا يمازيع لوازيمه وقال المحقق انه  
تعريف رسمي لانها عرضان ذاتيان للخير خارجان عنه واما اورد

فان قيل ان كان هذا التعريف تقريبا على تقويمها واما التقسيم فانه من ثم التعريف لانه كجمله زيادة الاشياء  
قريب بين اقسامها المراد بيانها والقول اراد ان المركب يطلق على  
المعقول فيعتبر في القضية المعقولة الثاني وفي الملقول الاول  
فهو جنس وما يليه فصل يخرج الناقصة والاشياء باسمها فالقضية اراد بها  
الخير والتصديق والقول اجازم قال الشيخ في الاشارة هذا الصنف  
في الترتيب الذي نحن مجموع على ان نذكره هو التركيب الجبر وهو انه  
يقال لقال انه صادق فيما قاله او كاذب واورد الامام على هذا التعريف  
اشكالا وهو ان ذلك لا يعرف عالم يعرف حقيقة الصدق والكذب وهما  
لا يعرفان الا بالخير فان الصدق هو الخير المطابق للخير عنه والكذب  
هو الخير الغير المطابق والتصديق هو المطابقة على هذه المطابقة و  
التكذيب انكار هذه المطابقة واذا كان التصديق والتكذيب بحيث  
ينتهي تحليل تعريفها الاخير فلو عرفنا الخير بها لكانا قد عرفنا الشيء بما  
لا يعرف الابه ثم اجاب بان الشيخ لم يذكر ذلك ليكون رسما للخير و  
معرفه بل يذكر خاصة في خواصه ولا يمازيع لوازيمه وقال المحقق انه  
تعريف رسمي لانها عرضان ذاتيان للخير خارجان عنه واما اورد

اورد في تعريفه لنفسه اسم وتعيين معناه فربما يحسب سائر التعريفات  
لنا اقول لا يصح ان يقال لها انها صدقت او كذبت واقول لا يصح  
فيها ذلك كما ينبغي والتعريف هو الاستقحام وغيره ما ومعاني تلك الاقوال  
وهذه الاقوال وانما هي حاصلة في العقل الا انها النبس بعضها بعض  
حتى اذا اطلق لفظ الخير لم يتبين مفهومه وما كان الصدق والكذب  
من الاعراض الذاتية للخير فيها يعينان معناه ويخلصانه عن الالتباس  
وهما لا يحتاجان الى التعريف لوضوحهما عند العقل غاية ما في السبب  
ان معرفتهما موقوفة على معرفة الخير لكانها ايضا حاصلة في العقل و  
لا يلزم الدور وانما يلزم لواحق الصدق والكذب بالبيان بلفظ  
الخير والى هذا ان معنى الخير اعتبارا الى الاول في حيث هو هو وانما  
في حيث انه مدلول الخير فهو الصدق والكذب موقوفة على معرفة  
معنى الخير في حيث هو ومعنى الخير في حيث هو مدلول لفظ الخير يتوقف على  
معرفة الصدق والكذب فلا دور فيه وجه وجه غفلا عنه وهو  
ان يكون المعروف هذه الصنف اذ لا محذور حيث وهي حملية ان  
اختلفت بطرفيها المحكوم عليه والمحكوم به لا مفرد بل بالصدق والصدق  
لقولنا زيد عالم زيد ليس بعالم وكقولنا الحيوان الناطق جسم  
صاحك وزيد ابوه قائم وزيد قائم نيا فقه زيد ليس بقائم  
القضية حملية سواء لم يوجد في شيء في طرفيها نسبة او وجدت في  
اوتامة في احد طرفيها فقط او كليهما معا على ان يكون ملحوظا  
اجمالا يكون احوالها مفردة فان اختلفت على النسبة التقييدية مطلقا  
او ايجابية اذا كانت ملحوظة اجمالا يمكن ان يوضع موضع مفرد



وشرطية ان لم تخلف فان اطراف الشرطية لابد ان تكون بحيث لا يمكن  
 ان يوضع المفرد في مواضعها اذ لا يمكن ان يستفاد من المفردات  
 ملاحظة الحكم عليه وبه والنسبة الحكمية على التفصيل اللازم لها  
 فهذا موافق لما قاله الشيخ في ان الحكم عليه وبه في القضية ان  
 كانا مفردين بالقوة او بالفعل فحكمة والاشترطية وكذا لما قالوا ان  
 انحلت القضية بطرفيها الى قضيتين شرطية والاشترطية لان كل واحد  
 من طرفيها قضية بالقوة ملاحظة تفصيلا فيكون قضية بالقوة الأولية  
 فما افعل وبعد التحليل اعني ابطال الصورة تصفية قضيتين فانك  
 اذا حذفنا الادوات في قولك ان كانت الشمس طال كذا فالتأثير موجود  
 بقي الشمس طالقة النهار موجود وذلك لان الشرطية في الاصل قضية  
 الا انها خرجت بزيادة اداة الاتصال والافتصال مع التمام واذا  
 ارتفع المانع في كل الوجه وجب ان يكون بالقوة فلا وجه لما قيل  
 ان القول بترك الشرطية في قضيتين يجوز في حيث ان طرفيها اذا  
 اعتبر فيها الحكم كانا قضيتين والافهما ليسا قضيتين لا عند التركيب  
 ولا عند التحليل وما قيل في تمثية هذا القول ان زوال المانع لا يكفي  
 في وجود الشيء بل لابد له من وجود المقتضى وزوال المانع لا يستلزم  
 كما في قولك ان كان زيد حار كان ناصفا فانه لا يصح ان يتوهم  
 وجود الحكم في اطرافه مع العلم بتركها وصحة ليس بوجه فان الحكم  
 سواء كان بمعنى الابقاع والانتزاع او بمعنى الوقوع والما وقوع  
 يمنع انفكاكها عن اطراف القضايا عند التحليل والاصل ان يقال ان  
 قولنا زيد كات مثلا لا يكون قضية الا اذا تحقق كلفه لا اعتبار

ما ينبغي

قوله المانع

انما يمنع ان يكون  
 شاملا لجميع  
 تفصيل القضية  
 الجزئية او اعم  
 ان يكون في الاصل  
 من ان يكون في الاصل  
 من ان يكون في الاصل

لا اعتبار بالحكم فيه وصفا باطلر واما القول المستشهد به فهو غلط  
 عليه اذ العلم بالذنب لا يتحقق الا عند تحقق الحكم والشرطية  
 اما متصلة او غير متصلة بالذنب فان المقدمة قد عقدت لذكر اقسام  
 القضية الاولى والمتصلة والمتصلة ليس في تلك الاقسام واجب  
 بانه لا شك ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى  
 واما ذكر اقسام الشرطية فيها فبالعرض وعلى سبيل الاستفاد وقيل  
 ان ملاحظ كلام الشارح ان الحكمية والمتصلة والمتصلة اقسام  
 اولية للقضية لانه قالوا انما التركيب الجزئي ثلثة وكان اعتبر  
 ان القضية اما حكمية او غير حكمية وغير حكمية اما متصلة واما  
 منفصلة كما يقال انما ناطق او غير ناطق وغير ناطق  
 اما صاحبها او غير صاحبها فالصاحب لا يخرج عن ان يكون في اقسام  
 الاولية للحكم لان غير الناطق ليس بمهمة محصلة يكون  
 احيوانا الى الصاحف وغيره بواسطة تسمية اليها هذا وليت  
 شعرا في فائدة في هذا الاستفاد وهذا فعلا احد الامور اما ترك  
 التقييد واما ترك التعرض لغير الاقسام الاولى وما ذكره في الاعبا  
 كلام بعيد عن التحقيق فان اولية الاقسام والاووية امر يتعلق  
 بالمعنى لا باللفظية يخلف باختلاف التعبير ففي جملتنا المتصلة  
 والمتصلة في اقسام الشرطية فهما بالباب في الاقسام الاولى للقضية  
 سواء عبر عن قسمها بعبارة محصلة او لا وهي التي يحكم فيها  
 بعدد في قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى سواء  
 تحقق صدق القضيتين ام لا وسواء كان ذلك على طريق الدوام

واما العلم بالذنب  
 فان ما صدق في الذنب  
 فيكون من القضايا



ام لا احكم فيها باتصال الحق فتنبيه بتحقيق قضية اخرى فتنبيه موجبة  
 كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وان كان الانسان بالحقا  
 فالحقنا صحيح فان اكتفى بمطلق هذا الاتصال سميت متصلة مطلقة  
 وان قيد الاتصال بكونه لزوميا سميت متصلة لزومية او بكونه انفيا  
 سميت متصلة اتفاقية وان حكم فيها بسلب كذا الاتصال اما مطلقا  
 او لزميا واتفاقا سميت متصلة سلبية كقولنا ليس ال كان  
 هذا انسانا فهو حمار وليس اذا كان الانسان قاله من حمار  
 واما منفصلة موجبة وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين قضيتين في  
 الصدق والذب معا وفي احدى طرفيها فالتقي بمطلق التناقض  
 سميت منفصلة مطلقة وان قيد التناقض بكونه ذاتيا سميت منفصلة  
 عنادية وان قيد بالاتفاق سميت منفصلة اتفاقية او منفصلة  
 سلبية ان كان الحكم بنفي اي سلب ذلك التناقض اما مطلقا او  
 مقيدا بالعناد او بالاتفاق كما ستعرف على التفصيل والمنفصلة  
 الموجبة كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا او سائبا  
 كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او سودقا  
 قيل السوالب محمية والمنفصلة والمنفصلة على ما ذكره في فرعها  
 والاتصال والانفصال فلا يكون محمية ومتصلة ومنفصلة قلنا  
 ليس اطلاق هذه الاسماء على هذه القضايا بحسب مفهوم اللغة بل  
 هي منقولة عرفية فانهم نقلوها في المعاني اللغوية لا المفهومات الاطلاقية  
 بناء على وجود المناسبات في بعض افراد هذه المفاهيم وهذا القدر من المناسبات  
 كاف في صحة النقل الفصل الاول في محمية وفيه أربعة مباحث المبحث الاول

معجزة

في اجزائها واسماها وانما قدمها على الشرط لان المحل بسيط بالنسبة  
 للشرطية فانها تقع جزاؤها والبسيط مقدم على المركب طبعا  
 فالتحققت التقديم ومنعا ولا يلزم من ذلك اعتبار بقا الحكم حتى  
 يرد ان اطلاق الشرط لا يحكم فيها اذ يكفي كونها تاممة عند التحليل  
 ومنه ان الحكم لا يوجد عند التحليل ايضا نقسيف بان المحل  
 اذا كانت قضية بالهوية القرينة في الفقدان فلو قلنا بنفيها اذ انما  
 التي هي سوى الحكم يكون جزاؤها بتمامها جزء منها مع ان اطلاق  
 المحل على شيء لا يحكم فيه ممنوع والمحلية انما تحقق باجزاء تلك  
 محكوم عليه ويسمى موقفا لانه قد وضع ليحكم عليه بشيء ومحكوم  
 به ويسمى محولا لمحله على شيء ونسبة بينهما بايرضا في الموضع  
 ارتباطا اي باوسلب واللفظ الدال عليه بالاسم رابطة لانه  
 على النسبة الرابطة تسمية الدال به للدلول وهي الحكم بثبوت له  
 او نفيه عنه لان الارتباط انما يحصل بهذه النسبة دون النسبة  
 التي هي مورد الالحاق والسلب فاننا اذا قلنا زيد او كذا والنسبة  
 النسبة اي مفهوم كونه ثابتا له او غير ثابت لم يحصل القضية  
 كما في حال الشاكي والمتوجهين فانهم يعقلون الطرفين والنسبة  
 بينهما غير حكمية اذ ان التمسك واعطف الذهن ان النسبة  
 واقعة او ليست بواقعة اعني ان المحور ثابت للموضوع او ليس  
 بنات له حصلت القضية وقد صرح به الشيخ في الشفاء حيث  
 قال ليس مجموع معا القضية معنى الموضوع والمحور بل يحتاج الى  
 ان يعتقد الذهن مع ذلك النسبة بين المعنيين بالحي او سلب



فقد حارة المعاني بالفاظ لا بد ان يتفحص ثلث دلائل فان قيل  
لما كان معنا القضية اربعة لم يجعل محاذاتها الا اربعة الفاظ فقط  
الاول على الحكم والى النسبة فلا احتياج الى الدلالة عليها بل فقط  
ثم ان الرابطة اداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة لتوقف  
حصول معناها على الحكم عليه وبه والنسبة الحكمية لكنها قد تكون  
في قالب الاسم كقولنا زيد هو عالم وتسمى زانية وقد تكون  
في قالب الحكمه مثل كان في قولنا زيد كان قائما وتسمى زانية و  
اعترض عليه بوجوه الاول انه لو كان توقف مفهوم اللفظ على شيء  
موجباً لكون اللفظ اداة لكان جميع الاسماء الدالة على النسب والافعال  
ادوات الثاني انه لو كان لفظه كان رابطة لانعكس قولنا كل شيء كان  
شأبا لقولنا بعض النساء كان شئنا على ما هو موقوف العكس ولما  
كان عكس هذه القضية قولنا بعض الكاين شأبا شئنا على ان  
لفظه كان واخر في محو الابداع على تعيين الزمان الثالث ان اللفظ  
هو في قولنا زيد هو عالم ضمير عايد لزيد عبارة عنه وهو عند اهل العربية  
مبتداء ولا دلالة له على النسبة اهلا وان اريد باسمه ضمير الفاعل و  
العماد فهو لا يكون في مثل زيد عالم وعلى تقدير ان يكون فهو غائب  
الحكم والتاكيد وتحقيق ان ما بعده لا يفت ولا دلالة على النسبة ايضا  
ولا يخفى عليك سقوط هذه الاعراض عنها فان الرابطة على ما هي  
اليه لا تدل على معنى في نفسها اذ السبيل الى الفهم ما هو المقصود منها ما  
لم ينضم اليها سائر كان القضية بخلاف تلك الاسماء فانها تدل على  
معان في كتبها وايضا لا يتعلق الغرض بمقتضاها الا بالاول وتبعاً

وتبعاً ثم اننا لا نعلم ان كان في ذلك التركيب رابطة ولا فائداً لان  
كان واخواتها لا يكون الا رابطة وتقوم على الثالث ان اوله  
لا يدل عليها بحسب الوضع فعلى تقدير التسليم لا يضرنا وان ارد  
انه لا يدل اطلاقاً ممنوع لظهور حصول الارتباط به وهو المقصود  
بالرابطة اعم من ان يكون بحسب الوضع او بالقرينة اللفظية وتل  
الرابطة هي حركة الرفع وما جرى مجراها من الحروف لدلالة على معنى  
الفاعلية وهو الاسناد وانما اعترض عنه المصنف قوله ان لفظه  
هو مثل رابطة المحو بالموضوع ولو كانت العلاقة الاعرابية رابطة  
بالوضع لما جاز ذكر هذه الرابطة لكنه جاز اتفاقاً بيان الملازمة  
انها لو ذكرت فاما ان يذكر للربط او لتأكيد الربط الله يفيد العلاقة  
او لفصل بين السبب والخبر ولا سبيل الى شيء من هذه الامور اما الى  
الاول فلكيانه ثابت ثابت واما الثاني فلا امتناع لتقديم الثاني  
على الاول واما الثالث فلجمها حيث لا حاجة الى الفصل كما في المثال  
المذكور في الكتاب لا يقال وعلم ما اخبره يلزم التكرار فيمكن ان يكون  
فيه مشتقاً لقولنا زيد كان شأبا ويكتف فان لو ذكر الرابطة سار  
الطام زيد هو كاتب هو وان تكرر لان الضمير والى الرجوع  
اليه المتقدم لا على النسبة واعلم ان امثال هذه المباحث الجزئية  
المتعلقة ببعض التقادير بعض لا يليق بهذا الفن وليس  
على المنطق الا ان يوجب ذكر ما يدل على النسبة الحكمية فان دل  
احد طرفي النسبة عليها في لغة في اللغات فذاك والا وحيث ذكر  
الرابطة وتسمى القضية ثنائية لكونها ذات ثلثة اجزاء ملفوظة



وقد خذف الاربعة في بعض اللغات لشعور الذين بمغناها والقضية هي  
تسمى ثنائية كونها ذات جزئين فقط وانما قال في بعض اللغات لعدم  
العلم بجواز حذف الاربعة في جميع اللغات قيل اللغة التي لا تستعمل القضية  
حالية عنها اما بلفظ القول مستد بوجوهها وما جاز كقولهم زيد  
بالكسر وهو منقوض بما كان الحيوان فيها كلمة مثل زيد مدريد ونحو قولهم  
زيد مدريد ونحو قولهم فان قولهم ونحو قضية حالته غير الاربعة ايضا وهذا  
النسبة ان كانت نسبة بها لحيوان يقال ان الموضوع هو والقضية  
موجبة لقولنا الانسان حيوان قال في نسبة ثبوتية معية لهذا العمل  
وان كانت نسبة بها لحيوان يقال ان الموضوع ليس مجموعا للقضية  
سالبة لقولنا الانسان ليس بحمار وهذا الاشمل القضايا الكاذبة فانه  
اذا قلنا الانسان حيوان كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها لا تنفع  
بقا كذا وكذا اذا قلنا الانسان ليس بحيوان كانت القضية  
سالبة مع ان النسبة في اليت معية لهذا القول وما قيل ان  
النسبة التي تقوم من قولنا الانسان حيوان هي التي بها لحيوان ان يقال الموضوع  
محمول حيث يقع وان لم يقع ههنا خصوصية المادة ولكن في قولنا الانسان  
ليس بحيوان هي التي بها لحيوان ان يقال الموضوع ليس مجموعا وان لم  
يجمع ههنا فلا يراد الاعتراض على تعريف الموجبة والسالبة بانه لا  
يشمل الكواذب اعتراف بانه لا يشمل الكواذب نعم كمال نقول عدم  
الشمول انما يتحقق اذا حمل القضية على ما هو في نفس الامر ولما اذا حمل  
على ما هو في الحقيقة بحسب نفس الامر وما هو بحسب زعم القائل  
فحينئذ قلنا لكن المتبادر في عبارة المص هو الحقيقة في نفس الامر

فالبين

سعد الدين

الامر واستوعقا يجب حملها على معانيها المتبادرة فيها وموضوع  
الحكمة ان كان شخصا معينا سميت القضية موجبة كانت او سالبة  
مخصوصة لموضوعها وشخصية لان موضوعها شخص  
معين لا يحتمل الاشتراك لقولنا زيد عالم ولما كان المراد بشخصية  
الموضوع هو ان يكون بحيث يفهم منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك  
لم يراد ان اريد ان مدلول الموضوع في الذكر يكون شخصا قائما  
وهذا كالتبليس كذلك لان المفردات واسماء الاشارة موضوعية  
لها كليا وان اريد ان ماحدق عليه الموضوع في الذكر يكون شخصا  
فمثل كل انسان حيوان كذلك لان طرفه هو شخص وان كان  
الموضوع كليا قال بين في امنية افراد ما عليه الحكم في ما في الموضوع  
في الحكمة والسببية ويسمى اللفظ الذي عليه سور اقدر سور  
البلد فان اللفظ الذي على كية الافراد جهمه ما ويحيط بها كماله  
جهمه البلد ويحيط به سميت القضية محصورة كطرفه افراد الموضوع  
فيها ومسورة لاشتمالها على السور وهي ان القضايا المحصورة  
اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي الحكمة وهي  
اما موجبة وسورها كل اللفظ الذي الافراد لا مجموعا لقولنا  
كلنا حارة اي كل واحد واحد افرادنا واما سالبة وسورها لا شيء  
او لا واحد لقولنا لا شيء او لا واحد في الانسان مجاد وان بين  
فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية وهي اما موجبة وسور  
بعض او واحد لقولنا بعض الحيوان او واحد في حيوان انسان  
او بعض افراد حيوان او واحد في افراد انسان واما سالبة وسور

فان لا يفسد في قولنا اذا قائم  
وهذا كما في مشارب اليه  
معين الاشخص معين  
منه



الداعی  
عزیزی

A page of handwritten musical notation on aged, yellowed paper. The notation is written in dark ink and consists of several staves. The notes are stylized, with some resembling 'v' or 'u' shapes, and are often grouped together. There are numerous vertical bar lines and horizontal lines, suggesting a complex rhythmic structure. The paper shows signs of wear, including creases and discoloration. The overall appearance is that of a historical manuscript or a personal sketch by a composer.

50/10.

فانه لا يخفى من قونا انا قائم  
وهذا كما في مشارب  
معين الانشراح  
منه



وقد حذف الرابطة في بعض اللغات شعور الذين بمفاهيم الفقهية  
تسمى ثنائية كقولنا أنا جرح فقط وإنما قال في بعض اللغات لعدم  
العلم بجواز حذف الرابطة في جميع اللغات فيلغة التي لا تستعمل الفقهية  
حالية عنها أما بلفظ القوم استأبود وأما بحركة كقولهم زيد  
بالكسر وهو منقوض بما كان الحرف فيها كلمة مثل زيد امدايد ونحو قولهم  
زيد ديت ونحو قولهم فيهم فقهية حاله غير الرابطة أيضا وهذا  
النسبة ان كانت نسبة بها إلى ان يقال ان الموضوع محمول الفقهية  
موجبة لقولنا الانسان حيوان قال فيه نسبة ثبوتية معية لهذا الحمل  
وان كانت نسبة بها إلى ان يقال ان الموضوع ليس محمول الفقهية  
سالبة لقولنا الانسان ليس بحمار وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة فانه  
اذا قلنا الانسان حيوان كانت الفقهية موجبة والنسبة التي فيها لا تنجح ان  
يقال كذا ولذلك اذا قلنا الانسان ليس بحيوان كانت الفقهية  
سالبة مع ان النسبة في السالبة معية لهذا القول وما قيل ان  
النسبة التي تقوم من قولنا الانسان جرح هي السالبة بها إلى ان يقال للموضوع  
محمول حيث يقع وان لم يقع هي هنا خصوصية المادة والحق في قولنا الانسان  
ليس بحيوان هي السالبة بها إلى ان يقال للموضوع ليس محمول وان لم  
يوقع هي هنا فلا يرد الاعتراض على تعريف الموجبة والسالبة بأنه لا  
يشمل الكواذب اعتراف بأنه لا يشمل الكواذب نعم كذا ان تقول عدم  
الشعور انما يتحقق اذا حمل الفقهية على ما هو في نفس الامر ولما اذا حمل  
على ما هو في الحقيقة بحسب نفس الامر وما هو بحسب نفس القائل  
فحينئذ قطعاً لكن المتبادر في عبارة الفصل هو الحقيقة في نفس الامر

الامر والتعريف يجب حملها على معانيها المتبادرة منها وموضوع  
الحكمة ان كان متخصاً بمعنا سميت الفقهية موجبة كانت أو سالبة  
مخصوصة خصوص موضوعها وتخصية لان موضوعها شخص  
معين لا يحتمل الاشتراك لقولنا زيد عالم ولما كان المراد بتخصية  
الموضوع هو ان يكون بحيث يفهم منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك  
لم يرد انه ان اراد ان مدلول الموضوع في الذكر يكون متخصاً فان قلنا  
وهذا كما تبين كذلك لان المقصود واسماء الاشارة موضوعية  
في ذلك

فانه لا يخفى في قولنا انما قلنا  
وهذا كما تبين  
معين الشخص

شرطه يتركب عن جمليتين وعن متصليتين  
وعن منفصلتين وعن عينية ومقصدة وعن عينية ومنفصلة  
وعن مقصدة ومنفصلة



ليس كل واحد من جنس واحد ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا  
 وهذا على سبيل التمثيل واعتبار الالزام فان كل ما يفهم منه يجب  
 في اللغة ان الحكم على الكل او على البعض فهو شمول كلام الاستغراق  
 والترك في سياق النفي والاثبات وغير ذلك مما يفهم منه  
 الكلية او البعضية والوقوف على ما ذكره في امور السالبة الجزئية  
 ليس كل واحد من جنس واحد الحكم بالكلية بقية وعلى السلب الجزئي بالان  
 بخلاف الاخرين فانها بالعكس فقولنا لا انسانا اذا قلنا كل  
 حيوان انسان يكون معناه ثبوت الانسان كل واحد واحد في افراد  
 الحيوان وهو الايجاب الكلي واذا قلنا ليس كل حيوان انسانا يكون  
 مفقود المخرج انه ليس مثبت الانسان كل واحد واحد وهو رفع  
 الكلي واذا ارتفع الايجاب الكلي فاما ان يكون محصورا على البعض  
 ثابتا للبعض وعلى كل تقدير من مصاديق السلب الجزئي فانه فهو  
 من لوازم فيكون دلالة عليه بالانتماء ولما الثاني قلنا اذا قلنا  
 بعض الحيوان ليس بانسان او ليس بعض الحيوان انسانا يكون  
 مفقود المخرج سلب الانسان على بعض افراد الحيوان للتصريح بالبعض  
 واذا خرج السلب عليه وهو السلب الجزئي وهو المحصور اذا كان  
 مسلوفا على بعض الافراد لا يكون ثابتا لكل الافراد فيكون الايجاب  
 الكلي مرتفعاً هكذا قيل او رد عليه ان ليس كل ما هو صحيح في  
 رفع الايجاب الكلي فكذلك ليس بعض مخرج في رفع الايجاب الجزئي و  
 السلب الجزئي لازم في الصورتين وهو غير وارد بل القائل على  
 ذلك غير صحيح فان الايجاب الكلي لا ينافي مع ليس كل فاعلم انه رفع

في قوله ليس كل حيوان انسانا

في قوله ليس كل حيوان انسانا

رفعه ولما الايجاب الجزئي فقد يفي مع ليس بعض فكيف يقال انه  
 صحيح في رفع الايجاب الجزئي بل الحق انه صحيح في السلب الجزئي ورفع  
 الايجاب الكلي لازم منطوقه وان ليس بعض قد يذكر لسبب الكلي  
 في قولنا ليس بعض الانسان محصورا في قوله تركه في سياق النفي  
 بخلاف بعض ليس بتقديم على النفي وايضا بعض ليس قد يذكر  
 للايجاب اذا قيل بعض الحيوان ليس بانسان اريد اثباته للكل  
 لبعض الحيوان لا سلب الانسان عنه في سياق الفرق بينهما بخلاف  
 ليس بعض اذا لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على النوع  
 وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم يصح لان تقديره كلية وجزئية  
 سميت القضية طبيعية لقولنا حيوان جنس الانسان نوع  
 فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على كل واحد من اقسامه الحيوان و  
 الانسان في افراد بل على نفس طبيعتها اعملا اعتبارا في تقديره في القيود  
 مثل العموم وغيره كيف والحكم عليه معناه ما يفهم من لفظ الحيوان  
 وهو الطبيعة وحدها وان كان ثبوت كجنتها في نفس الامر  
 باعتبار كلياتها فان القيد المعبر في ثبوت الحكم به للحكم عليه  
 في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ في الحكم بثبوت له فلا وجه لما رجم بعضهم  
 في ان من شرطه ان يسمي عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة  
 بقيد العموم فان الحيوان في حيث انه عام موصوف بالجنس والانس  
 بقيد عموم موصوف بالنوعية ومثالا الطبيعية قولنا الانسان حيوان  
 ناطق فالانسان مخرج وحكمه محيد ايضا ما قيل ان الحكم اذا  
 كان على نفس الطبيعة اما مطلقة لقولنا حيوان مقوم ولما لم يشر

في قوله ليس كل حيوان انسانا

قوله ليس كل حيوان انسانا  
 ليس بعض حيوان انسانا قال اردت بكون  
 من لا لا يكون من النوعين كان سلبا  
 على معنى انها ليست بموصوفة في نفس القضية  
 سلبا كليا لان سلب الايجاب في نفس الامر كما  
 سلب الكلي فصار هذا ليس كل حيوان انسانا  
 انما هو بالان يقصد به في السلب  
 وان يكون سلبا في الوجود وهو موصوف بالسلب  
 بالقضية بخلاف نفس ليس فانه يقتضي  
 بالان يكون سلبا في الوجود وهو موصوف بالسلب  
 وانما يتوقف على خصوص العرف بالاسهل منه



بالعموم كقولنا الحيوان في حيث له علم حين سميت الفنية طبيعية فانه  
اذا كان الموضوع هو الطبيعة المحيطة بقيد العموم لا يكون الحكم على نفس  
الطبيعة مع انه لا يصح ان يجعل هذا الامران متساويان في القضية لظهور  
التناقض بين الاطلاق والتقييد والاصل في ذلك بان يكون الحكم على  
الافراد سميت مملكة لا يصح ان يقال ان كمية الافراد مع صحة افتقارها لذلك  
كقولنا الانسان في حيث الانسان ليس في حيث امر ماصداق الانسان عليه  
في الافراد فقد ظهر ان المحلية باعتبار الموضوع مخففة في اربعة اقسام  
والاوب للضبط ان بقا موضوع المحلية اما جزئي او كلي فان كان  
الاول فهي شخصية وان كان الثاني فاما ان يكون الحكم فيها على نفس  
طبيعة الكلي او على ماصداق عليه في الافراد فان كان الاول فهي الطبيعة  
وان كان الثاني فاما ان يبين فيها كمية الافراد فهي محصورة والافراد  
المحملة وهي في قوة الجزئية يعني انها متساوية لان معنى مصادق  
الانسان في حيث مصادق بعض الانسان في حيث وبالعكس اما الاول  
فلا ان الحكم فيها على افراد الموضوع وقتي مصادق الحكم على الافراد فاما  
ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعضها وعلى كل التفسير  
يصدق الحكم على بعض الافراد واما الثاني فلانه مصادق الحكم على  
بعض الافراد مصادق على الافراد مطلقا البعث الثاني في تحقيق المحذور  
الاربع وهذه الامور في هذه المقالة لا يتناء مع رتبة الحجج التي هي  
المطلب الاعلى عليه واعلم انه قد اتفق كلمة القوم على التعبير في الموضوع  
بحج وجرموا بيب قصد الاختصار ورفع النظم للاختصار وتبنيها  
على ان مباحث هذه الفن قوائم كلية منطبقة على الجزئية فانه

فاذا قلنا ب لا نفع بان مفهوم ج مفهوم ب والالم يكن هناك  
محرك حسب المعنى بل بحسب اللفظ ولا نفع باننا ان مفهوم ج يصدق  
عليه مفهوم ب والالم كان فنية طبيعية وهي غير معتبرة في العلوم  
بل نفع بان ما يصدق عليه ج في الافراد يصدق عليه ب واذا  
اقترن حجج بل بلفظ كل كمال المعنى كل ما يصدق عليه ج في الافراد يصدق  
عليه ب والشبهة المتمسك بها في ابطال الحكم وهو اننا قلنا كل ج  
ب فاما ان يكون مفهوم ج عين مفهوم ب او غيره فان كان  
عين مفهوم ب يلزم ان لا يكون محله في المعنى كما سبق وان كان غيره  
امتنع ان يقال احدهما هو الاخر لانه لا يكون الشيء لنفس  
مالين هو ينفع بهذا التفسير فثبت ان يقول قد حملت مفهوم  
ب هو هو على مصادق عليه ج فنقول بعض ما يصدق عليه ج  
اما ان يكون عين مفهوم ب فاما بحسب المعنى او غيره فيلزم  
الحكم بان احد المتكلمين هو الاخر بل نقول مصادق مفهوم ج على  
ما فرضت مصادق عليه باطلا لانهما ان احدهما مصادق بحسب المعنى  
وان تغاير لم يصح ان يقال احدهما هو الاخر لا تقييد ولا اخبارا  
ولا ينجى ما دلتها الا بتحقيق معنى المصادق والحكم فنقول لا بد في  
الحكم تغاير كل فنية ذهنا والالم يتصور بينهما محلا اصلا ولا بد ايضا  
ان يتحد في الوجود بحسب الخارج سواء كان محققا او موضوعا  
لان المتغايرين في الوجود خارجي التحقيق والمفهوم يستحيل  
يحمل احدهما على الاخر هو به يدعيه سواء فرض بينهما افتقارا  
او لا فمنع الحكم الخارج المتغايرين ذهنا في الوجود خارجا محققا



بسم الله الرحمن الرحيم

او هو ما تم ان ما صدق عليه يسمى ذات الموضوع ومفهومه  
وصف الموضوع وعنوانه وهو اما عين الذات او داخلها او  
خارج عنها ومفهوم القضية يرجع الى عقدين عقدا للوضع  
وهو ان ذات الموضوع بوصفه وعقد المحر وهو ان ذات  
الموصوف بوصف المحر والاول تركيب نقدي والثاني خبري  
فهنا ثلثة اشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق  
وصف المحر عليه واذ كان ج نوعا او ماساويه لا يكون الا  
بذات الموضوع الا افراد الشخصية بالاتفاق واما اذا كان جنسا  
او كونه فالتعريف ذك والبطايع النوعية هذا هو المشهور والاول  
افضل الحكم بالافراد الشخصية في تلك الصور على ما ذهب اليه  
سبب القسطنطين لان انصاف التطبيق النوعية بالمحمول ليس بالذات  
بل بواسطة انصاف شخص في اشياء سبابه ثم ان صدق وصف الموضوع  
على ذاته انما هو بالامكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ واما  
صدق وصف المحر على ذات الموضوع فقد يكون بالتحقق وتختلف  
كما ستقف عليه واذ اتحقق هذا فاعلم ان قولنا طبع يستلزم  
تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كان في الافراد الممكنة  
فهو بحيث اذا وجد كان ب قال لم يكن للموضوع وجود محقق  
فالحكم على الافراد المقدرة الوجود وان كان فالحكم لا ينفع على الموضوع  
الحقيقة بل يتم المقدرة ايضا وقد توهم ان كان في هذه العبارة  
تامة فاعترض من بان كثير من الاشياء بحيث لو وجد لوجد ولا يقال  
عليه ج مثل علاج النامة وغيره وطاهر نقب المفعول بوجه يتجمله

باحتسابه على الصوابين وكذب هذا الهم ظاهر لمن يفهم مغزى الحلية والسقطة  
لكون كل من الطرفين في حكم المفرد عند التحليل وكون الثاني محمولا على الاول  
لانه حكم في الجينية الثانية على ما له الجينية الاولى بل ذلك غير مشتببه  
على اهل العربية ايضا فانهم لا يسمون هذه القضية جملة بشرط بل جملة خبرية  
ويقولون لفظا اما موصولة واما مذكورة موصوفة وانها مع ما بعد ما في الجملة  
في حكم المفرد وكيف يمكن ان يقصد هناك انصاف مع غاي ان هذه  
العبارة تفسير للقضية الكلية وايضا عند الوضع فيها تركيب نقدي  
وهو بيان في الانصاف وعند المحر وان كان تركيبا خبريا لكنه محلي لا  
انصافي لا يقال فلي هذا يلغوا ايراد الشرط في جانب المحمول لان المقصود  
منه المنهزم لان المقصد به الى الربط وقيل لانه قد يقصد بالمحمول الافراد  
اذا كانت القضية مخوفة ولا يخفى ما فيه وقوله في الافراد الممكنة لا بد منه  
لكونه معتبرا في صدق وصف الموضوع على ذاته فهو في المعنى واما القول بانه  
فيه الافراد بالممكنة للتلازم امتناع صدق الكلية ايجابا باعتبار فرض  
فرض معتد بنقيض المحمول وسلبا باعتبار فرض فرض معتد بعين  
المحمول فبما به قوله معناه وقد تورط في هذه الورطة الخارج الرازي  
ونبت السعدان فاعلم فاعلم انصاف ما به بعد ما يريد نج ما يمكن ان  
يصدر عن عليه ونفس الامر فرض العقل كذلك لا حاجة الى هذا القيد  
ثم زاد القائل اني على ذلك اعترضه باننا لا نمنع صدق المحمول على  
المفرد المفيد بنقيضه ولا امتناع سلبه عن المفيد بعينه وانما يلزم ان لم يكن  
ذلك التقدير محال لا تعلمه صدر من غير روية والافتن حمله اللزوم في قوله  
اي كل ما يد ملزم ج فهو ملزم ب على انه تفسير للانصاف فقال لا حتم

فقط السبب الذي  
تقدم عليه في  
الانصاف  
وهو ان يكون  
المحمول سلبا  
او ايجابا  
او لا

سبب  
سبب







حقيقة خارجية عموم مروجية وعلى هذا فنقول المحصور بالبنية  
 فانك اذا تبينت مفهوم الموجبة الكلية تبين لك طريق معرفة بنية  
 المحصور وذلك لان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم  
 في الموجبة الكلية فالامور المعبرة عنه بحسب الحكم معبرة عنها بحسب البعض  
 وتبين ان البنية الكلية رفع الايجاب عن كل واحد والبنية الجزئية رفع الايجاب  
 عن بعض الاضافات فكما ان الموجبة الكلية تعتبر بنية بحسب الحقيقة واخرى  
 بحسب الخارج كذلك تعتبر البنية من حيث الاعتبارين والفرق  
 بين الجزئيتين بالعموم المطلق لان الايجاب على بعض افراد الخارجية  
 ايجاب على بعض افراد الحقيقة مطلقا بدون العكس وكذا بين  
 الساتين لان نقيض الاصل اعم فلم كانت الموجبة الجزئية الخارجية  
 اصل كان نقيضها اعني البنية الكلية الخارجية اعم ولما كان بين  
 الموجبتين الكليتين عموم مروجية كان بين نقيضيهما انعكاسية  
 الجزئيتين مباينة جزئية لما تحقق في الامور اللذين بينهما عموم  
 مروجية يكون بين نقيضيهما مباينة جزئية البنية الثالثة والعدد  
 والتحصيل في السلب ان كان في الموضوع كقولنا لا شيء حي  
 او في المحور كقولنا لا شيء حي او في العالم او في جميعا كقولنا لا شيء حي في العالم  
 او في العالم بذكره محصورا ذكره سميت القضية معدولة وموجبة للعالم  
 الدلالة او لا على الامور الثبوتية واذا قلنا الامور الغير الثبوتية بعد  
 بها وتغير بادوات السلب وبمعنى افرى اليها او لان حرف السلب في  
 الاصل وضع لسلب الحكم ورفع فاذا جعل مع غيره موضوعا او  
 محورا فقد عدله مع موضوعه وغير موجبة كانت او سلبية فيقال

محاور منسوبة فيجب انما بعض القضايا  
 بحسب صحتها في مختلفها فيكون محصور  
 المنسوبة تبين مثلا ان الثاني يكون محصور  
 كل واحد منهما في نفس الامر صدق الاخر  
 فيها وتبين الصدق انما يستلزم في نفس الامر  
 منها القضية في الواقع واما الصدق في القول  
 وما فيها صحتها في الحقيقة فانما يكون  
 محاور وتبين على

في قوله لا شيء حي

فيقال موجبة معدولة الموضوع وموجبة معدولة المحور وموجبة  
 معدولة الطرفين وسلبية معدولة الموضوع وسلبية معدولة  
 المحور وسلبية معدولة الطرفين وان لم يكن في الشيء منها سميت  
 محصورة ان كانت موجبة معناه ظاهر وقد قال في شرح هذا المقام  
 ان وان لم يكن في الموضوع او في المحور او في كليهما يسمى محصورة  
 فقد ضبط عشوا كيف وقد يلزم على هذا صدق كون القضية  
 الواحدة معدولة ومحصلة في حالة واحدة وظهور هذا الفسار  
 لم يقل المحصف والاعم كونه اعم وبسوى الكلام اظهر وبسبب  
 ان كانت سلبية وذلك لان البسيط مالاخر له وحرف السلب و  
 ان كان موجودا فيها الا انه ليس في احدى طرفيها او لانها بسيطة و  
 بالنسبة الى السالبة المعدولة المستحيلة على حرف السلب اكثر فزاد  
 وقد يطلق المحصلة على ما ليس بمعدولة موجبة كانت او سلبية  
 لتحصيل طرفيها والاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية  
 والسلبية لا يطرأ في القضية فان قولنا كل ما ليس حي فهو لا عالم  
 موجبة لان الحكم فيها بثبوت اللاعالمية على كل ما سددوا عليه  
 انه ليس حي مع ان طرفيها عدمييان وقولنا لا شيء حي في المتحرك  
 بساكن سلبية لان الحكم فيها مسلب الساكن على كل ما سددوا عليه  
 المتحرك مع ان طرفيها وجوديان فليس الانتفاء في الايجاب والسلب  
 الى الامور بل الى النسبة ولا يشترط ذلك في مروجي ان الايجاب يقع  
 النسبة والسلب رفعها لا يقال كيف يصح الحكم بكون الساكن  
 وجوديا مع ظهور ان السكون عدمي محركة لان المراد بكون الظاهر

محصور



وجوده بين هوان لا يكون حرف السلب بزمانه لفظها لان لا يكون العدم  
 معتبرا في مفهومها اذ لا ريب ان قولنا زينة عظمى محصلة وزيد لا معدوم  
 معدوم في اصطلاحهم والسبب البسيط اعم من الموجبة المعدولة المحمودة بمعنى  
 ان كرامة يصدق فيها الموجبة المعدولة يصدق فيها السالبة البسيطة  
 بلا عكس لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فيصدق  
 ليس شريك البكر بصبية ولا يصدق شريك البكر لا بصبية بل لا يجا  
 لا يبرح الا على موجود محقق الوجود كما في اتحادية الموضوع لو قدر الوجود  
 كما في الحقيقة الموضوع لان الشيء ما لم يثبت لم يثبت له غيره والسلب  
 يصدق حيث لا وجود للموضوع لان رفع الايجاب وارتفاع الشيء عن  
 الموضوع قد يكون بانتقار في نفسه وقد لا يكون لا يقال لو صدق  
 السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية  
 تناقض لانها قد يجتمعان على الصدق في قولنا في ايماننا المحمور  
 لجميع الافراد الموجودة وسلبه لبعض الافراد المعدومة لان السلب يقع  
 الايجاب اذا كان متعلقا بالافراد الموجودة كان رفعه ايضا متعلقا  
 بها قال قلت اقتضاء الموجبة وجود الموضوع به هو محقق باعتبار  
 الحقيقة واتحادية لم يرد على من ذهب من معتبر الحقيقة مفهوم ما واحد  
 منطبقا على جميع الوجود قلت الاظهر سوا الافتصال لان الحقيقة لا يستلزم  
 التي محمولاتها منافية للوجود لا تقتضي الا تصور الموضوع حال الحكم بالسلب  
 من غير فرق واما اذا كان الموضوع موجودا فمما متلفا لان المحمور  
 اذا كان بتسلو باعتد كاللأبادة سادق عليه وبالعكس والفرق  
 بينهما في اللفظ اما في الثانية فالقضية موجبة ان وقت الرابطة على

وانما بين الوجود ان الوجود انما ينفصل  
 الحكم بغيره واما الوجود الذي لا ينفصل  
 كالقضية واما الوجود الذي لا ينفصل  
 المحمور الموضوع فهو سبب ثبوت ان واما  
 فذلك وان سالت فستأثر

على حرف السلب لان مثل الرابطة ربطا ما بعد ما قبلها في ربطا  
 السلب مع قرينة بالموضوع وهو ايجاب وسالبة ان اخذ عنها لان  
 مثل حرف السلب رفع ما بعد ما قبلها ورفع الرابطة سلب واما في  
 الثانية فيما نية فانه ان لوى ربطا السلب فالقضية موجبة وان  
 نون سلبا ربطا فهي سالبة او بالاصطلاح على تخصيص لفظا غير  
 بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس ثم انه  
 قد سبق ان المعدول كما يكون في جانب المحمور كذلك يكون في جانب  
 الموضوع وايضا المحمور والمعدول المحمور كثيرة فلا بد من بيان  
 الوجه في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمور بالان  
 وهو ان المعتد في المعدول في جانب المحمور اذا المعدول في الموضوع مما لا  
 اثر له في المعنى وذلك لان الوجود بالموضوع ما صدق عليه سواء عتبر عنه  
 بلفظ السلب او بلفظ الايجاب بخلاف المحمور فانه اذا عتبر عنه بلفظ  
 الايجاب خالف ما اذا عتبر عنه بلفظ السلب واما عدم التوضيح في  
 من المعدول والمحور فلان اعتبار المعدول في المحمور ليس في القضية لان  
 حرف السلب ان كان في المحمور فالقضية معدولة والا فمحصلة  
 كيف كان المحمور واما ما كان في الموضوعية او سالبة فهي  
 اربع قضايا ولا النسخ بين قضيتين من هذه القضايا الاربعة  
 المحسلة والموجبة المعدولة هذا ما قاله الرازي وقد اختلف في التقدير  
 اثره حيث قال ولما اعتبر الفصل المعدول في جانب المحمور فقط فهو لا  
 يلتبس الا بالسالبة البسيطة فلذلك اقتصر على بيان الفرق بين  
 السالبة المحسلة والموجبة المعدولة المحمور ومنها مع ما فيه شبهة ظاهر

ونوكله الا فذلك زينة كانت حقيقة وتوكل  
 زينة لا كانت حقيقة اولى بخالف مفهومها في  
 الحقيقة واما اخذت العنوان بالعدول او  
 التخصيص فلا يوجب اختلافا في مفهوم القضية  
 فانه اذا كان الذات واحدة ومفاد القضية  
 وجودي والاخر حكمي ووجه اختلافهما في  
 وتارة بالعلمي وحكم عليها في ايماننا بالوجود  
 لقولنا ايماننا بالعلم والاعمال في العالم  
 هناك قضيتان مختلفتان في المفهوم  
 في الحقيقة فانه في ايماننا بالعلم  
 كذا كذا في جانب العلم في ايماننا بالعلم  
 ان انكسرت فقلت فلان ايجي لم يخالف  
 مفهوم مفهوم فذلك فلان لا يفسد كما



فان المصنف اعتبر العدة في جانب الموضوع ايضا وصرح بان حولنا اللاتي  
 جاد معدولة فكيف يصح القول بان افعال هذه الكلام محسنة لا يقال اراد  
 القائل ما ذهب اليه اكثر القوم في تخصيص اعتبار العدة وانما في جانب  
 المحمول وان كان المحل خالفه لانه يسدد توجيه كلام المصنف بالصواب  
 انه لما لم يتحقق الانسحاب بين المحسنة والمعدولة الا بين الموجبة للمعدولة  
 الموضوع والسالبة البسيطة وبينها والموجبة للمعدولة المحمول وكان وقوع  
 الانسحاب في الصورة الاولى مقبدا لعدم السو وبعدهم اقران لقطعة ما  
 او ما في معناها بالموضوع وكان ذلك في الثانية على الاطلاق ضمنها  
 بها وقد استيفاد منه ان الفرق بينهما في الصورة الاولى على هذا التقدير  
 اما بانية او بالاصطلاح على تخصيص بعض الافعال بالعدو او البعض  
 بالسلب البحت الرابع في القضايا بالوجه لا بد لنسبة المحمول الى الموضوع  
 في كيفية نفس الامر ايجابية كانت تلك النسبة اوسلية كالضرورة و  
 الدوام واللازم واللازم والمادوام وتلك الكيفية ليست بمنحرفة في هذه  
 الرابع بل هي منحرفة في الضرورة واللازم باعتبار وقوع الدوام واللازم  
 ما في وجهها من افعال الاطلاق العقل والوصفي والوقفي وفي عبارة المصنف  
 اشارة لذلك وتسمى تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر مادة القضية  
 وعنصرها واللفظ الذي عليها في القضية اللفظة او حكم العقل بها في القضية  
 المعقولة بسمي جهة القضية ونوعها بالقضية اما ان يكون لجهة فيها  
 مذكورة او لا فان ذكرت بسمي القضية موجبة ومنوعة لاشتمالها على جهة  
 والتنوع وتراعى كونهما ذات اربعة اجزاء والامثلة وقد خالف  
 جهة القضية مادتها كما اذا قلنا كل افعال حيوان بالاحكام فللمادة ضرورة

فان قيل قد تقدم في السلب على سلب محسنة  
 بسبب ان كان كانه وانما في الصورة الاولى  
 كل افعال حيوان بالاحكام فللمادة ضرورة  
 بالموضوع لفظا والذي هو الموضوع موجب  
 كقولنا حيوان او الذي ليس بالحيوان  
 قلنا الصورة

ضرورة ووجهه ضرورة لان افعال المادة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر  
 واجهة هي اللفظة الدالة عليها او حكم العقل بانها هي الكيفية الثابتة في نفس  
 الامر فلو خالف لجهة المادة لم يكن دالة على الكيفية في نفس الامر بل على  
 امر اخر ولم يكن حكم العقل بل حكم الوهم لا لانها ان اجهة لولم تطابق المادة  
 لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر ولم يكن حكم العقل بها وانما يكون  
 كذلك لو كانت الدالة اللفظية قطعية حتى لا يمكن تخلف المدلول عن الدال  
 او لم يجر عدم مطابقة حكم العقل وليس كذلك بل اجهة ما يد على  
 كيفية في نفس الامر وان لم يكن تلك الكيفية متحققة في نفس الامر  
 وحكم العقل اعم من ان يكون مطابقا او لم يكن هكذا في الواقع  
 فيه نظر لا يخفى على المتأمل اجهة وذلك على رأي المتأخرين واما عند  
 القدماء فالمادة ليست بكيفية بل كنسبة بكيفية النسبة الايجابية ولا كيفية  
 بالنسبة الايجابية في نفس الامر بل كيفية النسبة الايجابية في نفس الامر بل  
 والامكان والامتناع وهي لا تختلف باي سبب القضية وسلبها واجبة انما  
 هي باعتبار المعقولة فان المعقولة بما يعبر المادة او امر اعم منها واحسن  
 او مبانيا ويعبر عما قصوره واعتبه بعبارة هي اجهة فلهذا قد خالفوا في  
 في القضية الصادقة بخلاف الاصطلاح المتأخر وتعلل هذا بالسبب المحمل على  
 تغية الاصطلاح والقضايا بالوجه التي جرت العادة بالبحث عنها بان  
 حققوا معنوماتها وبينوا السبب بينها وعلموا بان ذكر وانها فيها  
 وحكومتها ثلث عشرة فانها تكثر باعتبار الضرورة ايجابية ودقيقة  
 ووقنية معينة او غير معينة واخذ الدوام كذلك سواء الوقنية واخذ  
 الثبوت بانفرد مطلقا او في وقت واعتبار كعب هذه الامور وتفيد

فانما اذا قلنا كل افعال حيوان بالاحكام فللمادة ضرورة  
 التي بالنسبة ينبغي في نفس الامر  
 الاحكام والضرورة لا بد عليها



بعضها بقايل البعض فلكون الى غير ذلك لكن النافع في العلوم المستعمل فيها  
 تلك القضايا عنها بسبب وهي التي حقيقتها ايجاب فقط كقولنا كائنات  
 حيوان بالضرورة او سلب فقط كقولنا الاشياء بالضرورة  
 ومنها مركبة وهي التي تركت حقيقتها ايجاب ولب وتعتبر قضية واحدة  
 موجبة او سلبية وذلك لانها اذا حكمت بايجاب المحمول للموضوع او للاثم  
 حكمت بينهما سلب عبارة غير مستقلة والى على كيفية تلك النسبة الايجاب  
 بينهما بعد اجموع قضية ايجابية واحدة مركبة كقولنا كائنات انسان ضاحك  
 لادائما فان قولك لادائما يدعي ان تلك النسبة الايجابية بينهما ليست  
 بدائمة فيكون السلب واقعا بالفعل والامكان الايجاب دائما فحين  
 دلالة على كيفية النسبة يكون جهة وحين دلالة على الحكم السلبى يكون  
 موجبا لتركها وكذا الحال اذا حكمت اولايتهما باسلب ثم حكمت بالايجاب  
 على تلك الطريقة وانما الى بحقيقة المراد بها المعنى لئلا يتوهم اختصاص اعتبار  
 هذا التقسيم بجانب اللفظ فانه ربما يكون قضية مركبة والى في اللفظ  
 كقولنا كائنات انسان كاتب لا يمكن الخاص ولها ما يحيط به من تلك النسبة  
 الحكمية مستمرة للظواهر في غير ذلك من كانت معها حقيقة القضية باللفظ  
 فكانت هي مناط الصدق والكذب بجهة سماها حقيقة القضية باللفظ  
 والى بسبب استلزام الضرورية المطلقة والى التي يحكم فيها بضرورة  
 نبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبية عن مادام ذات الموضوع موجودة  
 لما الى حكم فيها بضرورة النبوت فهي ضرورية موجبة كقولنا بالضرورة كائنات  
 حيوان فان الحكم فيها بضرورة نبوت المحمول للانسان في جميع اوقات  
 وجوده واما التي حكم فيها بضرورة السلب فضرورية سلبية كقولنا بالضرورة

من اشياء الامكان  
 ففعلها بالضرورة  
 سلب

على ان يكون اللفظ بعبارة مستقلة لانه  
 او اعلم ان الحكم السلبى او ايجابى بعبارة  
 مستقلة كان كانه قضية  
 مستقلة لا قضية واحدة  
 سلبية

لاشئ من الانسان بحرقانه حكم فيها بضرورة سلب المحمول للانسان في جميع  
 اوقات وجوده وانما سميت ضرورية لانها على الضرورية ومطلقة  
 لعدم تقدير الضرورية فيها بوصف او وقت الثانية الدائمة المطلقة والى  
 التي يحكم فيها بدوام نبوت المحمول للموضوع او بدوام سلبية عنه مادام  
 ذات الموضوع موجودة ومثاليها ايجابا وسلبا عام في الضرورية  
 وهو قولنا دائما كائنات انسان حيوان واما لاشئ من الانسان بحرقانه  
 فان قلت اسانية لا تنفصل عن وجود الموضوع وههنا قد اعتبر وجوده  
 قلت اعتبار الوجود في السانية يحتاج اليه بمعنى ان الحكم فيها سلب  
 المحمول الافراد الموجودة للموضوع ومعنى عدم انفقاره الى وجود الموضوع  
 الى صدقها في نفس الامر لا يتوقف على وجود الموضوع فيها والنسبة  
 بين ما بين القضايا ان الدائمة اعم من الضرورية لان مفهوم الضرورية  
 الذاتية احتجالة انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمولها  
 جميع الازمنة والادوات ومن كانت النسبة متمثلة لانفكاك عن الموضوع  
 كانت مخفية في جميع اوقات وجوده في غير ذلك يجوز ان يمكن انفكاك  
 ولا يقع ذلك الانفكاك واما ان الدوام في الحكماء بل في حقيقة الضرورية  
 ام لا فنظر الى الثانية بالمشروط العامة والى التي يحكم فيها بضرورة نبوت  
 المحمول للموضوع او سلبية عنه بشرط وصف الموضوع اى يكون له دخل  
 في تحقق الضرورية وسميت مشروطة لذلك وعامة كونها اعم من الشرط  
 الى استوفها في المرتبة كقولنا بالضرورة كذا كاتب محرك الاصابع مادام  
 كاتبها فان تحريك الاصابع ليس ضروريا لنبوت لذات الكاتب اعني افراد  
 الذات مطلقا بل بشرط انصافها بوصف الكاتب ومنها الساتون



بالضرورة لاشئ من الكتاب بما كان الاصابع مادام كانا قال سلب  
سكن الاصابع عن ذات الكتاب ليس بضرورة الا بنظر انصافها بالكتاب  
وربما يقال المشروطة العائمة على القضية ان حكم فيها بضرورة اثبت  
او ضرورة السلب في جميع اوقاتها بثبوت الوصف وقد توهم ان النسبة  
بينهما العموم مطلقا لان مادام الوصف اعم مطلقا وليس كذلك  
التفصيل ان المشروطة اذا اعتبرت بنظر الوصف كان ضرورة نسبة  
الحكم الى الجاي او سلبا بالقياس الى ذات الموضوع ما هو ذاع وصفه  
واذا اعتبرت مادام الوصف كان الوصف هناك معتبرا على انه ظرف للضرورة  
لا جزء لما نسب اليه الضرورة والا لزم اعتبار الوصف مرتين مرة جزءا لما نسب  
اليه الضرورة ومرة ظرفا للضرورة وتبيل المعنى ان نسبة الحكم الى ضرورة بل هي في  
الموضوع مع وصفه في جميع اوقاته وصفه ولا فائدة لاعتبار النظر هناك  
فتعين انه اذا اعتبرت مادام الوصف كان ضرورة نسبة الحكم الى القياس  
الى ذات الموضوع فقط وحيث ان لم يكن الوصف الذي له مدخل في الضرورة  
صوابا بالذات الموضوع حال ثبوته له كالكتابة صدقت المشروطة بنظر الوصف  
دول مادام الوصف وان كان ضروريا في زمان ثبوته له صدقت المشروطة  
بالمعينين معا فكذلك كل مخفف فهو عظيم مادام مخففا وهي بالغة الاول  
اعلم ان الدائمات حروفها لصدوق القضاء بالثبوت في مثل كل انسان حيوان  
ومدرك الدائمات بدونها في مثل كل كاتب حيوان وبالعكس في مثل كل  
كاتب في كل الاصابع واما بالغة الثاني فهي اعم من الضرورية مطلقا لانه متى  
ثبتت الضرورة في جميع اوقاتها ثبتت في جميع اوقاتها الوصف بدول  
العكس وحيث ان هذه حروفها لصدوق الضرورة المطلقة وصدق

وصدق الله بدونها حيث تجلو الدوام غير الفزرة وبالعكس حيث  
يكون الفزرة في جميع اوقا الوصف ولا يدوم في جميع اوقا الذات  
وما قيل من ان المعنى الثاني انما هو في الذات المتعين مطلقا لم يجد في غيره  
الرابعة العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام نبوت المحرر للموضوع  
او سبب عنه بشر لا وصف الموضوع اي مادام ذات الموضوع منصفة  
بالعنوان ومثالها اياها او سببا ما مر في المشروطة العامة في قولنا لما  
كل كاتب يحكم الاصابع مادام كانا ولا شيء من الكاتب يسكن الاصابع  
مادام كانا وتسمى عرفية لان العرف يفهم من اطلاق اللفظ عند المعنى  
حتى اذا قيل لاشي من النائم بسبب يقط يفهم سلب المستيقظ من النائم مادام  
نائما وعامة لكونها اعم من العرفية الخاصة وهي اعم مطلقا من الدائم لان  
من صدق الفزرة او الدوام في جميع اوقا اذ ذات صدق الدوام في جميع  
اوقا الوصف ولا ينعكس وكذا المشروطة العامة فانه من تحقق  
الفزرة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب غيره عكس وما قيل في  
اعم مطلقا من الدائم وبين المشروطة العامة فزرة ان الدائم بحسب  
الله او الفزرة بحسب الوصف دائم مادام الوصف في غيره عكس ناقص  
لعمامة المطلقة العامة وهي التي حكم فيها نبوت المحرر للموضوع  
او سبب عنه بالصدق قولنا بالاطلاق العام كل انسان متفلس وبالاطلاق  
العام لاشي من الانسان متفلس وانما كانت مطلقة لان القضية  
اذا لم تقيد بشي من القيود يفهم منها قضية كلية فلما كان هذا الفهم مفهوما  
القضية المطلقة سميت بها وانما كانت عامة لانها اعم من الوجوديين و  
النسبة بينها وبين القضايا الاربع عموم مطلق لان معنى صفة فزرة



او دوام بحسب الذات او بحسب الوصف يكون النسبة فعلية وليس  
يلزم من فعلية النسبة ضرورتها او دوامها السادسة الممكنة العامة  
وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم  
فالكان الحكم في القضية بالايجاب كان مفهوم الامكان سلب ضرورية  
السلب لانه بجانب اني الف له وان كان بالعكس فبالعكس وما قيل كان  
الاول ان يقال انها التي حكم فيها بشيئ المحمول للموضوع او سلبه  
مع ان نقيض الحكم ليس بضروري فظاهر الفساد كقولنا بالامكان العام  
ظننا جارية وبالاكمل العام لاشيئ في النار سيارد فمفهوم الاول ان  
سلب جارية في النار ليس بضروري ومفهوم الثاني ان ايجاب البرودة  
للمكان ليس بضروري وانما ثبت ممكنة لاحتمالها على الامكان وسامته  
لانها اعم من الممكنة الخاصة وهي اعم من القضايا السالبة لانها اعم من المطلقة العامة  
فانه من صدق الايجاب بالفعل فلا بد من ان لا يكون السلب ضروريا بل  
ضرورية السلب هو امکان الايجاب فتنق صدق الايجاب بالفعل صدقا بالامكان  
ولا ينكسر الجواز ان يكون ممكنا ولا يكون واقعيا وكذلك في جانب  
السلب والاعم من الاعم في الشيء اعم من ذلك الشيء لا يقال الممكنة العامة لو كانت  
موجبة لكانت احص من القضية الغير الموجهة بضرورية ان المقيد احص من  
المطلق وذلك يستدعي ان يوجد قضية لا يكون ممكنة عامة وقد  
يشهد سبيلنا نفس الامر لاننا لانم انها اذا كانت احص منها يكون هي موجودة  
بدونها وانما يكون كذلك لو كانت احص بحسب الذات والصدق ليس  
كذلك بل بحسب المفهوم والاعتبار واما المركبة فبمعنى الاول المشروطة  
الخاصة ومعنى المشروطة العامة مع ضد اللادوام بحسب الذات وانما ضد القيد

القيد بذلك لان المشروطة العامة هي الضرورية بحسب الوصف وهي لشد  
الدوام بحسب اللادوام بحسب الوصف بمنع تقييده بالادوام بحسب  
وعلى هذا يكون النسبة في هذه القضية ضرورية ودائمة في جميع اوقات  
وصف الموضوع لادائمه في بعض اوقا داته وهو المطلوب وهي ان كانت  
موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب يحترق الاصابع مادام كاتبه لادائما فبها  
مع موجبة مشروطة عامة هي كجزء الاول من القضية وسالبة مطلقة عامة  
مع مفهوم اللادوام فانه في ضرورة قولنا لاشيئ من الكاتب يحترق الاصابع بالفعل  
وذلك لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان المعنى ان  
الايجاب ليس متحققا في جميع الاوقات وانما لم يكن الايجاب متحققا في جميع  
الاوقات يتحقق السلب في الجملة ومعنى السالبة المطلقة وان  
كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشيئ من الكاتب يسكن الاصابع  
مادام كاتبه لادائما فبها سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة  
عامة امر قولنا كل كاتب يسكن الاصابع بالفعل وهو مفهوم اللادوام  
لأن السلب لم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات وانما لم يتحقق  
السلب في جميع الاوقات يتحقق الايجاب في الجملة وقد ثبت من ذلك ان  
الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب الجزء الاول وسلبه اصطفا  
والامتناع فيه ومعنى جابية للدائماتين لتقيدهما بالادوام واحص من الشرط  
العامة من زيادة هذا القيد فتكون احص من السالبة لانها احص منها وعلم  
ان وصف الموضوع في هذه القضية وكذا في غيرها لا بد وان يكون وصفها  
صفرا فان ذلك الموضوع فانه لو كان دائما وصفه هو دائما هو وصف  
الموضوع كان وصفه محمولا دائما لذات الموضوع وقد كان لادائما بحسب الذات



هذا حلف الشارة العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع ضد الدوام كجسنت  
 وهي ان كانت موجبة فترتيبها موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة  
 ان كانت سالبة فمن سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها انما  
 وسلبا ما مرفقونا كطرايب كجسنت كجسنت كجسنت كجسنت كجسنت كجسنت كجسنت كجسنت  
 الكاتب بساكن الصانع مادام كاتب لا دائما وهي اعم من الشرط الخاصة لان  
 صدق الفرو وجسب الوصف لا دائما يوجب صدق الدوام كجسنت لا دائما غير  
 عكس ومبانية للذاتين واعلم من الشرط الخاصة فوجه صدقها معا  
 في مادة الشرط الخاصة هي صدق الشرط العائد ونها في مادة الفرو والذاتية  
 وبالعكس اذا كان الدوام كجسب الوصف من غير ضرورة واحصل في العرفية العامة  
 وكذا في الباقيتين اللتين هما اعم منها الثالثة الوجودية اللازمة وهي المطلقة  
 العامة مع ضد اللازم وجسب الذات وقد بينا المطلقة العامة مقيدة باللا  
 ضرورة كجسب الوصف ايضا لانهم لم يغيروا هذا التركيب فلم يغيروا احكامه  
 وهي ان كانت موجبة فقولنا كطرايب انسان مناحك بالفعل لا بالضرورة وكسبها  
 من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة مرفقونا لاشي من الانسان بغير  
 بالامكان العام فهي مغزى اللازم ضرورة على كسب ما عرفت في الدوام وال  
 كانت سالبة كقولنا لاشي من الانسان بضاك بالفعل لا بالضرورة فترتيبها  
 من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة هي مغزى اللازم وهي اعم من  
 لان صدق الفرو والدوام كجسب الوصف مع الدوام كجسب الذات يستلزم  
 صدق فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس ومبانية للفروية لبقية هابندا  
 القيد واعم الدائم فوجه صدقها معا في مادة الدوام كجسنت كجسنت كجسنت كجسنت  
 صدق الدائم بدونها في مادة الفروية وبالعكس في مادة الدوام وكذا في العرفية

وهو ان الالهي اذ لم يكن في زمان  
 هناك سلبية ضرورة الالهي و  
 سلبية ضرورة الالهي كجسنت  
 عام سالبة  
 منسطة

ح العرفية لصدق اعم في مادة الشرط الخاصة وسندتها بدل الوجود  
 اللازم فربما في الفروية الذاتية وبالعكس في الدوام الوصف واحصل في المطلقة  
 العامة كجسب المقيد وممكنة العامة لانها اعم منها الرابعة الوجودية اللازمة  
 وهي المطلقة العامة مع ضد الدوام كجسنت كجسنت كجسنت كجسنت كجسنت كجسنت كجسنت كجسنت  
 او سالبة فترتيبها مطلقة عامة مناحك بالفعل لا دائما وهي اعم من  
 لان الحرة الاولى مطلقة عامة واجزائها ثلثي هو الدوام وقد عرفت ضرورة  
 ان مفهوم مطلقة عامة ومثالها انما وسلبا ما مرفقونا كطرايب انسان  
 مناحك بالفعل لا دائما ولا لاشي من الانسان بضاك بالفعل لا دائما وهي  
 افضل في الوجودية اللازمة فربما لان صدق المطلقة يستلزم صدق المطلقة  
 وممكنة من غير عكس واعم من الحياتين لانه من تخفيف الفروية او البقي  
 كجسب الوصف لا دائما تخفف في غاية النسبة لا دائما غير عكس ومبانية للذاتين  
 واعم من العرفية فوجه لاضحا في مادة الشرط الخاصة والافراد في  
 مادة الدوام الذاتية ومادة الدوام الوصف واحصل في المطلقة ممكنة العرفية  
 الحياتية الوصفية وهي التي يحكم فيها ضرورة نبوت الحي الموضوع في ضرورة  
 سلبية ضرورة معين ما وفاقا وجود الموضوع مقيد بالدوام كجسنت  
 هي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل مرفقنا تخفف وقت جيلونة  
 الاصل بينه وبين السلس لا دائما فترتيبها موجبة وفيه مطلقة وهي  
 بسيطة غير داخلية فيما مما يبطل الست وانما سميت وفيه للاعتبار  
 نعمل الوقت فيها ومطلقة لعدم قيدتها بالدوام واللازم ضرورة وسالبة  
 مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من الانسان بضاك  
 الترتيب لا دائما فترتيبها سالبة وفيه مطلقة وموجبة مطلقة عامة



وهي اخص من الوجودين مطلقا لان صدق الفزوة كجب الوقت المعين  
مع اللادوام بحسب الذات يستلزم صدق الاطلاق مع اللادوام واللازورة  
في غير عكس ومما يتبين من وجوب لصدق الجميع في مادة الفزوة الوضعية  
مع اللادوام ان الذات اذ كان الوصف ضروريا للذات الموضوع في شيء في  
الاولى كقولنا بالفزوة كل من خفف مظلوم مدتهما بدون العرفية اذ لم  
يكن الوصف ضروريا في وقت ما كقولنا كل كاتب نحو الامام ما لم يكتب  
لادائما وبالعكس حيث لا يصدق الفزوة ولا الدوام كما مر من الوضعية  
الموجبة وذلك لان الخفيف ليس ضروريا بحسب وصف الفزوة لادائما  
بحسبه فلا يصدق كل من خفف مادام في هذا اذا فسرنا المشروطة بالفزوة  
بشرط الوصف لما اذا فسرنا بالفزوة مادام الوصف يكون المشروطة الخاصة  
اخص من الوضعية مطلقا لانه متى تحقق الفزوة في جميع اوقات الوصف  
وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات تحقق الفزوة في بعض اوقات  
الذات غير عكس ومما يتبين للذاتيين واعلم في العامين في وجوب لصدقهما  
في المشروطة اي صدقهما بدونها في مادة الفزوة وبالعكس حيث  
لا دوام بحسب الوصف واخص من المطلق العامة ويمكنه العامة السادسة  
المنشئة وهي التي حكم فيها بفزوة ثبوت المحور للموضوع او سلبه عنه في  
وقت غير معين ما او كان وجود الموضوع محققا لا يبعد التبعيل وبشرط  
مطلقا لا ينفك ان يعبر عنه عدم التبعيل وهو ظاهر مطلقا باللا دوام كجب  
الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالفزوة كل من استغنى في وقت ما  
لا دائما فترتيبها موجبة منشئة مطلقا وهي ان شرط الغير المعدودة فيها  
سبق ووجه التسمية ظاهر وسالبة مطلقا عامة وان كانت سالبة كقولنا

كقولنا بالفزوة لا شيء من الانسان مختلفا في زمانا لا دائما فترتيبها من  
سالبة منشئة مطلقا وموجبة مطلقا عامة وهي اعم من الوضعية حيث  
لم يعبر فيها بتعيين الوقت ونسبتها الى البنية نسبة الوضعية من غير فرق  
ولما صار اطلاق ما بين القنيتين لعدم تقديرهما باللا دوام واللازورة  
سقط هذا القيد بقيدهما ما احدهما مكانا وضعية ومنشئة لا مطلقا  
وبما تسع مطلقا وضعية ومطلقا منشئة وهي غير الوضعية المطلقة و  
المنشئة المطلقة وذلك لان المطلقة الوضعية هي التي حكم فيها بالنسبة  
بالفعل في وقت غير معين والمطلقة المنشئة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل  
في وقت غير معين فالفرق بالعموم المطلقة السابعة ممكنة خاصة  
وهي التي حكم فيها بارتقاء الفزوة المطلقة في جاني الوجود والعدم  
مع اي ثبوت الحكم والاثبوت والاشكال سلب فزوة الايجاب  
امكان عام سالب وسلب فزوة السلب امكان عام موجب هي  
سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب او سلبا  
كقولنا بالامكان الخاص لا شيء من الانسان كاتب بمعنى ان اي انسان  
للانسان وسلبا عنه سلبا بفزوة راي فترتيبها ممكنين مما يتبين  
احدهما موجبة والاخرى سالبة والفرق بين موجبتها وسالبها بحسب  
اللفظ فقط لا بتحقيق الايجاب في موجبة مرجح والسلب ممنى وفي  
السالبة بالعكس وهي اعم مطلقا من سائر كبريات لان في طرفيها ايجابا  
وسلبا ولا اقل منهما ان يكونا ممكنين بالامكان العام وفزوة  
في الذات سواء العامين والمطلقة العامة لصدق الجميع في مادة الفزوة  
اللازورية وصدق امكانه الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من



القوة لا الفعل والعكس في مادة القوة الذاتية وكونها مبانة للقوة  
 واحتمل في إمكانية العامة ظاهرة وقد ثبت على ان المعبر في نسب القضايا  
 صدقها في نفسها لا صدق بعضها على بعض فانه يمنع صدق قضية على  
 قضية لا يقال لها يجوز ان يكون اعتبار النسب بحسب مفهومها الوجوه  
 اي مفهوم الضرورية والدائمة وغير ذلك فانها مفردة تجري فيها التناقض  
 لانه لو اعتبر ذلك لم يمتنع ما ذكره الحكم ولم يكن بين القضايا الاعبانية  
 فانا اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة صدق عليها انها ضرورية  
 ولا يصدق عليها انها دائمة وما قيل لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يرد  
 بالحكم بالضرورة ظاهرا ومحمولا كذا علم ان يكون بلطابقه او بالانتم  
 حتى يكون الحكم بالضرورة مثلا حكما بالادام والاطلاق الى غير ذلك ووجه  
 بوجه ان يكون نسب القضايا باعتبار تضاد ومفهوماتها حتى ان كل  
 قضية يصدق عليها انها ضرورية يصدق عليها انها دائمة ومطلقة  
 ضعيف فان الحكم المذكور في تعريف هذه القضايا باطلاق واذا اطلق الحكم  
 يكون المراد به صريح ومنطوق والقضايا في تركيب القضايا الى اللادوام  
 اشارة الى المطلقة العامة واللاضرورية فلا يمكنه عامة محال في الكيفية بوجه  
 الكمية للقضية المقيدة بهما حتى ان كانت موجبة كانتا سلبين وان كانت  
 سالبة كانتا موجبتين وكذا ان كانت كلية كانتا كليتين وان كانت  
 جزئية كانتا جزئيتين وليس معنى اللادوام المطابق للمطلقة العامة فال  
 لادوام الايجاب مثلا مفهومه المبرح رفع دوام الايجاب وليس ذلك نفس  
 اطلاق السلب بل هو لازم له واللاضرورية بمعنى المطابقة في إمكانية العام  
 لان الضرورية الايجاب مثلا هو سلب ضرورية الايجاب وهو عين الحكم

امكان السلب ولما كان احد القضيةين معن واحد في العبارة و  
 الاخرى في لوازم الاخرى في عبارة اشارة بدلالة المعنى لئلا يتوهم في اطلاق المعنى  
 كون الاطلاق العام مفهوما مطابقا للفصل الثاني في اقسام الشرطية  
 وقد عرفتها مع قسمها المتصلة والمنفصلة اجزاء الاول منها اي من  
 الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة بسبب مقدما لتقدمه في النوع  
 والثاني تابعا لتلوه اياه اما الشرطية المتصلة فاما لزومية وهي التي  
 لصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلامة بينهما توجب ذلك  
 والمراد بالعلاقة شيء بسبب شيء الا والثاني كالعالية بان يكون المقدم  
 سلة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلوم  
 ان يكون ان كانت النهار موجودا فالشمس طالعة او بان يكون معلوما  
 سلة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضي وانضافا  
 وهو ان يكون الامر ان يثبت يكون تعقلا احدهما بالقياس لا تعقلا  
 الاخر كقولنا ان كان ندينا العزم وثمرات ربه يذبحون في الزعم  
 في الطرفين والما في مجرد اللزوم فيكون مجرد الاضافة واما اتفاقية وهي  
 التي يكون ذلك اي صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها للعلاقة  
 يقتضيه ذلك بل مجرد توافق اجزائين على الصدق كقولنا ان كان  
 ناطقا فاما يوافق فان قلت الاتفاقية مشتملة ايضا على علاقة  
 لان المعنى في الوجود ام ممكن فلا بد من علاقة قلنا سبب كذلك الا ان  
 العلاقة في اللزوم مشعور بها حتى ان العقل اذا لاحظ المقدم حكم  
 بامتناع النكاح التالي عنه بدنه او نظر ان الجانب الاتفاقي فان العلاقة  
 فيها غير معلومة وان كانت واجبة في نفس الامر فليس ناطقة الاشارة

وقد كان السلب في ذلك محذورا فيجب ان  
 اللفظ في المعنى المطابق واللفظ في المعنى  
 بناء على ان الامر في الوجود واللفظ في  
 منه الوجود واللفظ في المعنى المطابق  
 الذي في ذلك سلبا



توجب احكامية محار بل اذا اضطر العقل بجز الانفاك بينهما مع ان الكذب  
يسبق في الاتفاق في التالى وعلما انه تحقق في الواقع ثم ينتقل الى  
المقدم ويحكم بان واقع على تقديره قال عقد الاتفاقية موقوف على  
العلم بوجود التالى فكلون العلم بوجوده سابقا عليه فلا فائدة فيها  
لوضع المقدم في انتقال النظم منه الى التالى ولا كذا كذا في اللزوم فان  
الذين ينتقلون في موضع المقدم الى التالى ما انتقل اليها او انتقل اليها  
فما قيل في نفسه من التوافق اى في غير وجود علاقة تقتضيه ذلك  
او في غير اعتبارها في الاول لا يجتمع اللزومية والاتفاقية في مادة واحدة  
بخلاف الثاني بين الفاد وقد اقتصر المص على بيان الصادق من كل منهما  
لانه المقصود بالنظر خلاير وتفضل التعريفين طرذا وحك باللزومية  
الحاوية لانتفاء العلاقة فيها والاتفاقية الكاذبة لوجود العلاقة ثم انه  
قد يكتفى في الاتفاقية بصدق التالى وليس في هذا المصغ اتفاقية عامة  
وهي بالمصغ الاول ليسي اتفاقية خاصة للعلوم واخصوس بينهما  
واما المنفصلة فاما حقيقة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما  
في الصدق والكذب معا على ما هو حقيقة الانفصال لقولنا اما ان  
يكون هذا العدد زوجا او فردا بمعنى ان قولنا هذا العدد زوج وقولنا  
هذا العدد فرد مما لا يصدقان معا ولا يكذبان واما ما نتج من هي  
التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الصدق فقط اى في غير ان يتنا  
في الكذب بل يمكن اجتماعهما عليه كقولنا اما ان يكون هذا الشيء  
حرا او شرا فان قولنا هذا الشيء حرا وهذا الشيء شرا لا يصدقان  
وقد يكذبان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما مانعة اكلوه وهي التي

سقفنا ان كان الشئ  
على انه كان بهار  
موجود بالاشياء  
مستترة

تحت  
تحت  
تحت  
تحت

التي يحكم بالتنافي بين الجزئين في الكذب فقط اى في غير تناقض الصدق  
كقولنا اما ان يكون زيد في البحر ولا يعرفه وذلك ان قولنا لا يعرفه  
اعم من قولنا ليس في البحر وفي البحر اعم من قولنا يعرفه فنورد هذا  
بدر هذا وذلك بدر ذلك ليحصل منهما قولنا زيد في البحر ولا  
ان لا يعرفه مانعا لأكلو دون الجمع لانه لا يكون ليس في البحر وقد عرف  
ويمكن ان يكون في البحر وان لا يعرفه وكذا في الاخرين بيان الاول  
وقد بطلنا ان على ما هو اعم من غير ادب مانعة الجمع ما يحكم فيها بالتنا  
في الصدق مطلقا ومانعة اكلوه ما يحكم بالتنافي في الكذب مطلقا  
وهذا يحكم بنفسين احدهما ان يحكم في مانعة الجمع بالتنافي في الصدق  
والا يحكم التنبه في جانب الكذب مبني في التنافي في عدمه وفي مانعة  
اكلوه على عكس ذلك والاخر ان يحكم في مانعة الجمع بالتنافي في الصدق  
سواء حكم في جانب الكذب بالتنا او بعدمه ولم يحكم بنفسين منهما و  
على هذا فيمكن مانعة اكلوه هكذا قبل وفيه نظر لان المنع الاول لا  
يفهم الاطلاق بل هو مفاد له سلمناه ولكن لانم ان كل واحد منهما  
اعم من هذا المنع قبل ينبغي ان يكون المراد بالمانعة في الجمع ان لا يعرفه  
على ذات واحدة لانها لا يجتمعان في الوجود فانه لو كان المراد على  
الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع اجماع لان الواحد  
جزء الكثير وجزء الشئ كما في الوجود ولكن الشئ منع على منع اجماع  
بينهما ثم قبل وفيه نظر اذ يلزم من ذلك جواز منع اجماع بين اللزوم و  
الملازم قال في الشئ في لوازمه واجب بان الانفصال لم يغيره الا  
بين القضيتين فلا يكون منع اجماع الابنيةما ولو كان المراد ما قاله كان

قوله لانه لا يكون منع لا يكذب جزا ان  
والا صدق في نفسها وهو ان لا  
يكون في البر وان يعرفه مستلزم

عند

تحت



بين كل قسمين منع الجمع ولا يكون بينهما منع لكل واحد ضرورة كذا  
على شئ من الأشياء وأما منع الجمع بل ليس مرادهم المنافاة في  
الصدق لعدم الجمع في الوجود وأما الشئ أثبت بين الواحد  
والكثير منع الجمع فهو ليس بين مفهومى الواحد والكثير بل بين  
واحد وهما الكثير وغيره فان قيل قد يكون المنافاة بين  
في الصدق على ذات واحدة كما بين مفهومى الواحد والكثير قلنا لا  
في ذلك الا ان القضية المشتملة على هذا المنافاة ليست منفصلة بل  
هي حتمية شبيهة بها فاذا قلت هذا اما واحد واما كثير فان اردت للثاني  
بين هذا واحد وبين هذا كثير فالفضية منفصلة مركبة من قضيتين و  
منع الجمع باعتبار الصدق والتحقيق وان اردت المنافاة بين مفهومى  
الواحد والكثير في الصدق وهو الفضية حتمية مركبة من موضوع واحد  
الا انه قد ردت على محولها فصارت حتمية شبيهة بالمنفصلة واعلم انه  
ليس كل ما يستعمل فيه اروت الانفصال يجب ان يكون احدا منفصلا  
الثلث فالشئ في الاشياء وقد يكون غير حقيقي أصنافا في بعض  
غير مانعة الجمع ومانعة اكلها كما في قولنا رايت امارت اربعة واحين  
تسكن في روتها والعالم اما بعبارة واما ان ينفع الناس اى غالب  
احواله هذا ان الفعاليات وكذا مما يتعلق باللغة وكل واحد في هذا  
الثلث اما عنادية وهي التي يكون التناقض فيها لذاتى اجزئ اى يكون  
مفهوم احدهما منافيا للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما في الاصل المذكورة  
فلا يتجسست في التناقض لذاتى اجزئ ليس المراد المركب في الشئ  
ونقيضه واما في غير فبواسطة وهو ظاهر واما اتفاقية وهي التي يكون

٦٢  
يكون التناقض فيها بمجرى الاتفاق امزج و ان يتفق في الواقع  
بينهما منافاة وان لم يقتض مفهوم احدهما ان يكون منافيا للآخر  
لقولنا لا سود الكاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتب حقيقي  
فانه لا منافاة بين مفهومى الاسود والكاتب ولكن انفق تحقق  
السود وانتفاء الكتابة فلا يصدق ان لا انتفاء الكتابة ولا يكذب ان  
لوجود الاسود او لا اسود او كاتب مانعة الجمع لانهما لا يصدقان  
وكل من يكذب ان لا انتفاء للاسود والكتابة معا او اسود او كاتب  
مانعة اكلها لانهما لا يكذبان ولكن يصدقان لتحقيق السود والكتابة  
كتابة وسالبة كل واحد في هذه القضايا الثمانية اى حاصلا من مفاهيم  
لزمية واتفاقية ومنفصلة عن عنادية وانفاية وما مر من  
التقسيمات امكن للموجبات من هذه الثمانية اى التي سرفعها حكم  
موجبات الزوم والعناد والاتفاق فسالبة الزوم تنسب سالبية الزوم  
وسالبة العناد سالبية عنادية وسالبة الاتفاق سالبية اتفاقية  
والفرق بين الزوم السلب وسلب الزوم وبين انفصال السلب و  
سلب الانفصال ان الاول ايجاب والثاني سلب واما كل من المقدم  
والثاني فهما بمنزلة الموضوع والمحور في حتمية الزوم والعناد  
وكذا الاتفاق بمنزلة النسبة وكما انه لا عبرة في ايجاب الحتمية وسلبها  
بوجود الموضوع والمحور وعدمها بل بايقاع النسبة وانتزاعها  
فكذا ههنا لا عبرة بايجاب المقدم والثاني وسلبها بل بايقاع الزوم  
والعناد ونزوعها والمنفصلة وكذا المنفصلة انما تكون صادقة  
او كاذبة بمطابقة الحكم بها لنفس الامر وعدمها لا باعتبار الطرفين



فما حاكرونها جزئ من الشرطية لبها صادقين ولا كاذبين لانها لب  
 بقضيتين حتى كلف بعد حذف ادوات الانصار والانفصال التقدير  
 قضيتين وكل قضيتي فهي اما صادقة او كاذبة فالطرفان بعد التحليل  
 اما ان يكونا صادقين او كاذبين او يكون المقدم صادقا والثاني كاذبا  
 او بالعكس وهذه اربعة اقسام وكل من الشرطية الست عشرة صادقة  
 او كاذبة فتصير مجموع اثنين وثلاثين فصفا فاراد ان يبين ان كلامه  
 الشرطية في اقسام من الاقسام الاربعة تتركب فالمستقلة الموجبة الصادقة  
 تصدق بصادقين وكاذبين وغير محمولي الصدق والكذب  
 غير مقدم كاذبة فالصادق دون عكسه لا امتناع استلزام الصادق  
 الكاذب بلزوم كذب الصادق وصدق الكاذب اما الاول فاستلزام  
 كذب اللزوم كذب اللزوم واما الثاني فاستلزام صدق الملزوم صدق  
 اللزوم وذلك بالنظر في الكلية لان الجزئية قد تتركب من مقدم صادق  
 وثاني كاذب واعتبار الجمل بالصدق والكذب ليس بحسب نفس  
 الامر فلا يتجسس السؤل بلزوم زيادة الاقسام على الاربعة والمستقلة الجزئية  
 فكذب جزئ كاذبين او مقدم كاذب وثاني صادق وبالعكس  
 وغير صادق ارج اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها جزئ  
 صادقين محال لانه اذا صدق الطرفان وافق احدهما الآخر بالضرورة  
 فيد لا يكتفي في الاتفاقية صدق الطرفين او صدق الثاني بل لابد  
 مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها بصادقين اذا كان بينهما  
 علاقة تفقده الملازمة بينهما قلنا قد سبق ان المعجزة الاتفاقية  
 عدم اعتبار العلاقة لعدمها في نفس الامر وبها مع غاية ظهوره وقدره

ق

قد خرج عن بعض الافاضل صرح بان هذا الامر ادعى الاحصاء  
 عند المنفصلة لافق فيها بين صدق المقدم وكذب الثاني و  
 عكسه لعدم تمام التثنية فيها مع المقدم بالطبع فتقضيها انما يكون بان  
 تركبها من ثلثة اقسام صدق الطرفين وكذبها وصدق احدهما مع  
 كذب الآخر فالمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق بصادق وكاذب  
 لانه يجب صدق احد طرفيها لا امتناع الارتفاع وكذب الآخر لا امتناع  
 الاجتماع وكذب بصادقين لا اجتماعهما في الصدق وغير  
 كاذبين لا ارتفاعهما وهذا حكم يشتمل فيه العنادة والاتفاقية  
 ومانعة اجمع تصدق بصادقين وغير صادق وكاذب لان عدم  
 اجتماع الطرفين في الصدق يكون بكذبها او كذب احدهما وكذب  
 بصادقين ضرورة اجتماعهما على الصدق ومانعة اخلو صدق  
 بصادقين وغير صادق وكاذب لان عدم كذب جزئ معا اما  
 لصدقها او لصدق احدهما وكذب بصادقين بنبوت ارتفاع  
 الجزئ على هذا التقدير والاساس تصدق بصادقين كذب على الموجبة  
 ضرورة ان كذب الايجاب يقتضي صدق السلب وتكذب على تصدق  
 لان صدق الايجاب يستدعي كذب السلب واعلم ان الشرطية ايضا  
 تكون مخصوصة ومخصوصة ومهملة لكن باعتبار حكمها فقط فان  
 كان على وضع معين مخصوصة والافعال بين كلياته الاوضاع وبعضها  
 مخصوصة والافعال بين كلياته الاوضاع بعضها بمنزلة الافعال في كلياته فاما  
 قد شرع في بيان ذلك فقال وكلياته الشرطية ان يكون التالي لازما  
 او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها وهي



الاوضاع التي يجعل سبب قتران الامور التي يمكن اجتماعها فاذا  
 قلنا كل ما كان زيدا انسانا كان حيوانا اردنا به ان لزوم الحيوانية للانسان  
 ثابت في جميع الارضات ولنا نقدر على ذلك القدر بل زيدا مع ذلك  
 ان اللزوم محقق على جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها مع وصف انسانية زيد  
 فيكون زيدا او قاعدا كاتبا او ضاحكا لا غير ذلك وقوله جميع الاوضاع  
 يقع في الازمنة والادوار والتفادير لانه كل زمان وعلى كل حال وتقدر  
 لا يكون وضع الية فثبت حكم على جميع الاوضاع يستلزم ثبوته في جميع  
 الارضات والادوار والتفادير لا محالة وانما غيبة الاوضاع ان يكون  
 ممكنة الاجتماع للامكان بل في اطلاقها ونعيمها ان لا يصدر شرطية كلية لها  
 بعض الاوضاع مما لا يلزم مع اللزوم والعناد وهو ما اذا فرض المقدم مع  
 عدم التالي او مع عدم لزوم التالي لم يلزم مع لزوم نقيضه فانتهى بالبره  
 التالي ضرورة امتناع استلزام الشرع للنقيضين وكذا اذا فرض المقدم  
 مع وجود التالي او مع عدم عناده باه يلزم عناده بنقيضه ليكون هو  
 معاندة الامتناع معاندة الشرع للنقيضين ولم يثبت في امكان تلك  
 الاوضاع في انفسها بل يثبت ما اذا كان المقدم كاذبا بقولنا كل ما كان  
 الفرس انسانا كان حيوانا فان معناه لزوم حيوانية الفرس للانسانية  
 مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع انسانية الفرس فيكون باطفا  
 وضاحكا لا غير ذلك ان كانت محالة في نفسها وانما حصل تقدير  
 بهذين القسمين لان الاوضاع المعبرة في الاتفاقية ليست هي الاوضاع  
 الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع الكاشفة بنفسها لا في الجزئية ان  
 نقول كذلك على بعض هذه الاوضاع نقولنا قد يكون اذا كان الشرع

اذ ليس بين طرفيها علاقة  
 صدق التعلق على تقدير صدق التعلق  
 فيكون اجتماع عدم التالي مع المقدم  
 مستلزم

الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم بلزوم الانسانية انما هو على وضع  
 كونه باطفا وكقولنا قد يكون اما ان يكون الشيء تابعا او مجادا او  
 العناد بينهما انما يكون على وضع كونه من العنصرين واعلم ان يجب في  
 اللزومية ان يكون للمقدم دخل في اقتضاء اللزوم واللازم ان لا  
 يصدر في الساتبة الكلية اللزومية اصلا وذلك لان كل واحد من الطرفين  
 لازم للآخر على بعض الاوضاع وافعله وضع كونه مجتمعا مع واحد  
 ان تكون كذلك على وضع معين كقولنا ان جيتني اليوم الزمك  
 وزيدا في هذا الان اما ان يكون كاتبا او غيرهما اما ان الشرطية في الجمال  
 الاوضاع وصور الموضوعية الكلية في المنفصلة كلها ومما وقع في المنفصلة  
 دائما وصور سائر الكليات فيها ليس الية والموضوعية الجزئية قد يكون  
 والية الجزئية قد لا يكون وماذا قال السلب على سائر اليات الكلية  
 لانا اذا قلنا كل ما كان كذلك كان كذلك كان مفهوم الية الكلية فاذا  
 قلنا ليس كل ما يكون معناه رفع الية الكلية لا محالة وانت جارية  
 اذا ارتفع الية الكلية تحقق الساتبة الجزئية والمهمة باطلاق لفظة لو  
 وان واذا في المنفصلة واما في المنفصلة وكلمة ظاهر الشرطية قد تتركب  
 بعجملتين وبعجملتين وبعجملتين وبعجملتين وبعجملتين وبعجملتين  
 بعجملتين وبعجملتين وبعجملتين وبعجملتين وبعجملتين وبعجملتين  
 ولكن كل واحدة من الاقسام الثلاثة الاخيرة في المنفصلة تنقسم الى قسمين  
 بان يجعل مكان مقدمها تابعا وما كان تابعا مقدما وذلك لامتياز  
 مقدمها عن تابعا ما بطبيع فاذ من مقدم بعينه والازن بالبعينه في لو  
 صبرا ما كان مقدما تابعا وما كان تابعا مقدما تفرع المفهوم وانحر عما عليه







الغري كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم فلان السلب والايجاب فيها  
ما كانا واردين على موضوع ومحور واحد فيقضي كذا بحدتها وصدق  
الاخرى واما ان لا يقضي لذاته بل بواسطة كاياب فنية مع سلب لذاتها  
المساو كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق قال اخلافا في انما يقضي  
افتراقهما في الصدق والكذب لكن لانه بل بواسطة مستلزام كل واحدة  
من القضيتين نقيض الاخرى فيخرج هذا بقوله لانه وجع انطبق احدى  
على احدى ودفعان قبل التناقض كما يقع بين القضاء بالرفع بين المفردات  
فاختصاص الاختلاف بالقضيتين بخرج احدى فيجمع فلنا عموم مجاز  
انما يجب بالنسبة الى اغراضهم ومقاصدهم واقصود ههنا تناقض القضايا  
لان الحكم في الحكمها واما تناقض المفردات الواقعة في الاطراف فيعرف  
بالمقابلة ولا يتحقق التناقض في المحصورين الا عند اتحاد الموضوع  
اذ لو اختلف الموضوع بينهما لم يتناقضا في موضوعهما معا وكذا ما قلنا  
زيد قائم وعمرو ليس بقائم وزيد راج فيه وحدة الشرط لان الموضوع  
في قولنا الجسم موقوف للجسم هو الجسم المطلقا بل شرط كونه انفس في  
الموضوع في قولنا الجسم ليس بموقوف للجسم هو الجسم بشرط كونه سودا  
الشرط يستتبع اخلافا للموضوع فلو اختلف للموضوع احدى شرطه ووحدة  
الجزء واكمل قال الموضوع في قولنا الزنجي اسود بعض الزنجي في قولنا الزنجي  
ليس بأسود كل الزنجي وبما اختلفا وعند اتحاد المحرر قانه لا تناقض  
عند اختلاف كقولنا زيد قائم وزيد ليس بفاعل ويندرج فيه وحدة المكان  
والزمان والبقوة والاضافة والقدرة لاختلاف باختلافها قال الجالس  
في الدار وفي الكلب غير الجالس في السوق او في النهار والاب بكر غير الاب

الاب وعمرو والمكر بالقوة غير المكر بالفعل وهذه هي الوحدة الثلاثي  
المعتبرة كلها عند القدماء واكتفى بعض المتأخرين باعتبار ثلث وحدت  
ثانين الوحدتين ووحدة الزمان وهذا يخفى على الحكم وما قبله ان  
جعل وحدة الشرط وجزء واكمل اربعة له وحدة الموضوع والى الوافى له  
وحدة المحرر مما لا يصح على اطلاقه لانه اذا عكس القضايا المذكورة انعكس  
الامر ليس بغيره ويمكن رد جميع الوحدة الى وحدة واحدة كما هو مذهب  
الفارابي وهي وحدة النسبة الحكمية بحيث يكون السلب واداع النسبة  
الواجبات الى واداعا على لانه في اختلف تلك الامور اختلفت  
النسبة الحكمية وفي المحصورين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالنسبة الى  
الحكمة والجزئية لصدق الجزئيتين وكذب الحكمتين في كل مادة يكون مجموع  
فيها اعم من مجموع كقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس  
بانسانا وكقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان انسان قال قبل  
الجزئيات انما يتصادقان لاختلاف الموضوع لالاتحاد الكلية قال البعض  
الحكم على الانسان غير البعض المحكوم عليه بل بها قلنا مناط الحكم  
القضايا انما هو مفهوماتها وخصوصية البعض فاجبة بمفهوم القضية  
الجزئية فلا يمكن اعتبار شرط الاتحاد فيها ولا بد في الموضوعين مع ذلك  
في الاختلاف باجتهاد في اكل المحصورين والمحصورين جميعا الصدق والحقيقة  
وكذب المفورين في مادة الامكان كقولنا كل انسان كائن بالمكان  
وليس كل انسان كائن بالامكان وكقولنا كل كائن بالمكان بالضرورة  
وليس كل كائن بالمكان بالضرورة لا ينافي هذا الدليل لانه على الدعوى لانه  
انما يدل على اعتبار اختلاف في الفروق والامكان والصورة الجزئية لا

فقد



الكلية لا نقول نقض الموجبة رفعها ولا إحقاقها رفع الجهة اعم من رفع النسبة  
موجها بتلك الجهة فلا يكون الجهة محفوظة في النقيض ولما كان هذا الحق  
كالظاهر عليه باراد الفروقة والامكان على ضرب من التمثيل فنقيض الفروقة  
المطلقة الممكنة العامة وبالعكس واحتمل ان رفع كل شيء نقضه وهذا القدر  
كاف في حق النقيض لفضية فضية لكنهم قصدوا ان يأخذوا التناقض  
قضايا يحصل مضبوطة ليسهل استعمالها في العكس والاقية ثم ان  
المعتبر في النقيض في هذا الفصل ليس الا ما هو لازم مساو لما هو النقيض  
لحقيقة وانما كان نقض الفروقة المطلقة الممكنة العامة لان سلب الفروقة  
مع الفروقة مما يتناقضان جزا ولا ينبغي ان يتوهم ان المراد بالنقيض  
ههنا هو حقيقة في الامكان العام وان كان نقضا حقيقيا للفروقة  
الذاتية بناء على ما مر من انه سلب الفروقة الذاتية من الجانب المخالف لكن  
مر حيث اعتبار الكلية يكون الممكنة العامة مساوية لنقيض الفروقة فان  
نقيض الموجبة الكلية رفعها وليس هو اعني ليس كذلك عيى مفهوم  
السانية الجزئية بل هو لازم مساو لمفهومها ونقيض الدائمة المطلقة العامة  
وبالعكس لان سلب كل الاوقات ينافية الاجزاء في البعض وبالعكس  
الاجزاء في كل الاوقات ينافية السلب في البعض وينافضة واما ما قيل من انه  
اشار بقوله ينافية الى انه ليس مفهوم النقيض بل لازمه المساو فان نقض  
دوام السلب رفع دوام السلب واطلاق الاجزاء يرفع وكذلك نقض  
دوام الاجزاء يرفع واطلاق السلب يرفع فكل ما عرفت من ان الامر فيما  
ايضا كذلك ونقيض المشروطة العامة ايجابية ممكنة ولما لم يعد في السلب  
اراد ان يفسرها الان فقال اعني ان الحكم فيها برفع الفروقة بحسب الوصف

في النقيض  
في النقيض

الوصف من الجانب المخالف كقولنا كل من زيد انجب يكن ان يسجل  
في بعض اوقات يكون مجنونا وهي المشروطة العامة بمنزلة الممكنة العامة  
في الفروقة المطلقة لان الحكم فيها برفع الفروقة الوصفية من الجانب المخالف  
كما ان الحكم في الممكنة العامة برفع الفروقة الذاتية من الجانب المخالف وظاهر  
ان الفروقة بحسب الوصف مع سلبها مما يتناقضان جزا فنقيض قولنا  
بالفروقة كل كاتب متحرك الاصاب ما دام كاتبنا قولنا بالامكان ليس  
كل كاتب متحرك الاصاب في بعض اوقات يكون كاتبنا فهذا انما يصح ان  
لو كان المشروطة هي الفروقة ما دام الوصف واما لو كانت بشرط كون  
فلما اجتمعوا على الكذب في مادة ضرورة لا يكون الوصف المتنوع دخل  
فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالفروقة بشرط كون كاتبنا طاليس  
بعض الكتاب حيوان بالامكان حين هو كاتبية ونقيض العرفية العامة  
الاجنية المطلقة اعني التي تحكم فيها بنيت الحيوان المتنوع او سلبه عنه بالفعل  
في بعض احياء وصف المتنوع ومثاله ما مر من قوله كل من زيد انجب يسجل  
بالفرد في بعض اوقات يكون مجنونا ونسبها الى العرفية العامة نسبة المطلقة  
الى الدائمة حكما ان الدوام بحسب الذات ينافي الاطلاق بحسب كذا كذا  
بحسب الوصف ينافي الاطلاق بحسب واما المكتبة وهي عبارة عن مجموع  
قضيتين مختلفتين بالاجابة والسلب فهي اما ان تكون كلية او جزئية  
فان كانت كلية فنقيضها احد نقيضين في ذاتها وذلك لان المكتبة لما كانت عبارة  
عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجابة والسلب كان نقيضها رفع مجموع فروق  
ان نقض كل شيء رفعه ورفع مجموع انما يخفف برفع احد جزئيه فانه لو اعتبر  
رفع كل منهما جازا ليجتمع مع الاسر على الكذب لان رفع كل منهما اخضع



من النقيض وامكان ارتفاع الشيء مع الاصل في نقبضه ضروري ولولم  
يرفع شيء منها لكان مجموع ثنائها والمقدرة حكمة فيكون نقبضها رفع  
احد نقبضه جزئيا ثم لا يخلو اما ان يكون نقبضها احد نقبضه الجزئي على  
التعيين وهو باطل لكونه كذب المركبة بالجزء الا ان يجمع هي واحد احد  
النقيضين المعين على الكذب واحد على التعيين وهو الواحد  
بالمفهوم المردوبين نقبضه الجزئي لانه مفهوم يرد بين النقيضين و  
يقسم اليها فيقال احد النقيضين اما هذا واما ذاك وكيفية اخذ  
نقبض المركبة ان يحال اليه بسبيلها ويؤخذ نقبض كل منهما وركب  
منفصلة مانعة محلو من النقيضين هو نقبضها لان رفعها ان كان  
يرفع جزئيا صدقا جزئيا المنفصلة وان يرفع احد الجزئين صدقا احد جزئيهما  
وكيف كان فلا بد في صدق احد جزئي المنفصلة من ممانعة محلو فان قلت  
او كانتا القضية المركبة موجبة والمنفصلة ايضا موجبة فلا يكونان متناقضين  
بالايجاب والسلب فكيف يكون نقبضا لها قلنا اطلاق النقيض عليها على سبيل  
الجزء والحقيقة انها مساوية لنقيضها وجزئها في الاستبعاد كون  
نقبض الحملية الشرطية وذلك على تعبد الاعاطة بحقائق الشرطية وقابض  
ان يطفأ فاما ان اختلفت ان الوجودية المادئة مركبة من مطلقين متساويين  
احدهما موجبة والاخرى سالبة وان نقبض المطلقة هو الدائمة تحققت  
ان نقبضها اما الدائمة المحال او الدائمة الموقوفة فاذا قلنا كذا انما صدق  
بالفعل لا دائما لكون نقبضه ان ليس كذلك بل بالانسان بعض الاشكال  
دائما او بعض الاشكال فاحكم دائما فنقولنا ان ليس كذلك هو رفع  
المجموع نقبضه الصريح ونقولنا بل اما والمنفصلة المساوية للنقيض و

وعلى هذا القياس في سائر المركبات وان كانت جزئية فلا يكتفي بنقبضها  
عازا كزناه من المفهوم المردوبين نقبضه الجزئي لانه يكتذب بعض الجسم  
حيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقبضه جزئية اما كذب قولنا بعض  
الجسم حيوان لا دائما فلكذب بالادوام لان الموضوع في الادوام كونه  
بعبارة الموضوع في الاسرار معلوم ان بعض الجسم اندس هو حيوان يكون  
حيوانا دائما ولا يصدق عليه ان ليس بحيوان بالاطلاق واما كذب  
كل واحد من نقبضه جزئية انما اعني ان البنية الكلية التي هي نقبض الجزء الايجابي  
كقولنا لا شيء من الجسم حيوان دائما والموجبة الكلية التي هي نقبض  
الجزء السلبى اندس هو مفهوم الادوام كقولنا كل جسم حيوان دائما  
فقط هو يلد الخ في نقبضها ان يرد بين نقبضه الجزئي لكل واحد  
واحد من افراد الموضوع ككل واحد واحد لا يخلو عن نقبضيهما لا اما اذا  
قلنا بعض ج ب لا دائما كان معناه ان بعض ج بحيث ثبت له  
بذات وقت ولا ثبت في وقت اخر فنقبضه ان ليس كذلك واذا  
لم يكن بعض لخر اوج بحيث يكون ب في وقت ولا يكون ب في وقت  
اخر يكون كذا واحد من افراد ج اما ب دائما او ليس ب دائما هو  
التي ديد المعنى في هذا المقام فيقال في تلك المادة كل جسم اما حيوان  
دائما او ليس بحيوان دائما فنقبضه جزئية هو كلية الشبهة بالمنفصلة  
تخلو نقبض الكلية نعم ههنا ثلث مفهومات ثبوت المجموع ككل واحد  
الموضوع دائما وكونه مسلوبا ب كل واحد دائما وكونه مسلوبا ب بعض  
دائما ثابتا للبعض دائما فلو ركب منفصلة مانعة محلو من هذه المفهومات  
الثلث كانت مساوية ايضا لنقبض المركبة الجزئية وهذا طريق الى



في اخذ النقيض فان قلت كما ان رفع المركبة الكلية مرفوعا جزئيا لا على  
 التبعيل كذلك رفع المركبة الجزئية فيكون نقيضا ايضا احد نقيض الجزئيين  
 والا فافرق قلنا المركبة الكلية مركبة مركبتين ومفهوم الكلين هو  
 مفهوم المركبة الكلية بعينه فاننا اذا قلنا كخرج بدلا من كخرج بمفهومها  
 ليس المفهوم قولا كخرج بل اذا قلنا ان موضوع الموصية الكلية بعينه  
 موضوع الامة الكلية ولما الجزئية فليس مفهوما مفهوما الجزئية  
 بل مفهوما اعم مفهوما فاننا اذا قلنا كخرج بدلا من كخرج ليس  
 امك ان لا يخرج موضوعها بل يكون الارجح لبعض والسلب لبعض  
 اخرجت المركبة الجزئية فان الارجح والسلب فيهما واراد ان على خروج  
 واحد وما كان مفهوما الكلين هو مفهوم المركبة الكلية كان احد  
 نقيضيهما نقيضا لهما ومفهوم الجزئيين اعم مفهوم الجزئية لكان احد  
 نقيضيهما اخص بنقيضيهما في ان يرتفع الجزئية والاخص بنقيضيهما فيمتنع  
 ان يكون احد نقيضيهما نقيضا لهما واما الشبهة فنقيض الكلية منها  
 الجزئية الموافقة في الجنس امره الانصاف والافتقار والنوع امره اللزوم  
 والعناد والاتقان الخالفة في الكيف والعكس فنقيض اللزوم الكلية  
 الامة الجزئية والعناد الكلية العنادية الجزئية والاتقانية الكلية الاتقانية  
 الجزئية وعلا هذا القياس البحث الثاني في العكس المستوي والعكس كما  
 يطلق على العكس هو القفصة كما جعله في تبدلها في القضية بالاف  
 فلو كان على نفس هذا التبدل لما كان المقصود بالتعريف ان  
 فالوهو عبارة عن جعل الجزء الاول في القضية ثانيا والثاني اولها مع بقاء  
 والكيفية كما هي كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان بدلا من

او هو النقيض  
 او هو العكس  
 على

جزءا قلنا بعض الحيوان انسان فالجزء الاول والثاني الجزاء في الذكر  
 لا في الحقيقة فان الاول والثاني من القضية الكلية في الحقيقة هو ذلك  
 الموضوع وصفه او عكسها ليس بتبدل ذلك الموضوع بوصف  
 المحمول وصفه المحمول بالموضوع بل الموضوع فيه ذات المحمول  
 وصفه الموضوع لا يفرق هذا يلزم ان يكون لنفسه عكس لان  
 تبدلها في هذا الذكر متحقق لان المراد بالتبدل التبدل المعنوي لا التبدل  
 بغير المعنى وحيث لا يتغير معنى المنفصلة بحسب التبدل او معناه المعاني  
 بين الشبهتين سواء جرى فيها التبدل او لا لم يتغير ذلك فيها والمراد  
 ببقاء الصدق ان الاصل لو كان صادقا كان العكس صادقا على  
 وجه اللزوم وانما اعتبر ذلك لان العكس لازم من لوازم الاصل  
 فيمتنع صدق الملازم مع كذب الملازم ويبقى الكيف ان الاصل ان  
 كان موجبا كان العكس موجبا وان كان سائبا كان سائبا و  
 انما كان كذلك لان الموجب قد يتخلف عن السائب والعكس فان قولنا  
 كل انسان ناطق صواب ولا يصدق العكس سائبا وقولنا لاشي من الاشياء  
 نفس صادق ولا يصدق العكس موجبا فاللازم المنقبض هو الموضوع  
 في الكيف وانما لم يعتبر بقاء الكذب لجواز ان يكون الصادق لا الكاذب  
 فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكس وهو قولنا بعض  
 الانسان حيوان فان قلت هذا التعريف منتقض بما يصدق مع الاصل  
 بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق فانه يصدق مع قولنا كل ناطق  
 ان لا وليس عكس قلنا وعرفت ان المراد ببقاء الصدق ليس  
 ان الاصل والعكس يكونان صادقين بل بفعل المراد ان الاصل يكون



مدد

بحيث لو صدق صدق العكس معه وقد ثبت على كون المعية لا على الظاهر  
بل على وجه اللزوم فان قلت لا اعم العكس بصدق مع الاصل بطريق اللزوم  
مع انه لا يسمي عكس فاما ان الالبته الفورية تنفك على الالبته الممكنة  
وان لمتها قلنا ان المراد ما يلزم لا بواسطة بتدبير الخلق وقد جيب عن الاستحالة  
جميعا بان المراد مع بقاء روم الصدق بلا واسطة وفيه نظر اما السواب  
وقد هما على الموجب لتوقف بعض ابياننا في العكس للموجب على ذلك  
مع ان منها ما يتعكس على الكل وهو ان كان سائبا اخر في الخلق  
وان كان موجبا لانه اخبر في العاوم واضبط فاسلوبها مكثرة وخرية  
قال كان كلية سبع منها اربعة عشر وهي الوشيان والوجود  
والمكانات والمطلقة العامة لا تنفك لا متعلق العكس في اخضاها وهي  
الوثنية لصدق قولنا بالفورية لاشي من الخمر بخسفت وقت الزرع لا  
واما وكذب قولنا بعض الخسفت ليس هو بالامكان العام الذي هو  
اعلم اليات لان كل خسفت فهو بالفورية لا يقال لانه لا يصدق بعض  
الخسفت ليس بقران اسلب بصدق على الافراد المعروفة للخسفت  
صدق الموجبة الكلية انما ينافيها الواحدة موه في الموضوع وليس كذلك  
فان الايجاب على الافراد الموجودة لانا نقول ان الحكم في الساب على الافراد الموجودة  
ايضا وحق يحقق التناقض جزا واما لم يتعكس الاخص لم يتعكس الاعم  
اولا لان العكس الاخص لا ينافي الاعم لان الاخص ضرورة وكما  
كان مع العكس الكلية ان يلزمها اخص فتنبيه كالحكمة بتدبير الخلق  
كلها اجيب في اثباته بمران منطبق على جميع المعاد ولما كان مع عدم  
الانفكاس ان ذلك غير لازم كتنفي في بيانه بمادة واحدة ثم قال واما

واما الفورية والدائمة المتعلقان فتفكك دائمة كلية لانه اذا صدق  
بالفورية او دائما لاشي من ج ب فاما لاشي من ج ب والافضل  
ب ج بالاطلاق العام فانه نقيضه ويجعله مغزى والاصل كبرى هكذا بعض  
ب ج بالاطلاق العام ولا شيء من ج ب بالفورية من ج ب كما اولنا قال  
وهو مع الامر ب ج بعض ليس ب بالفورية في الفورية ودائما  
في الدائمة هو كمال لوجود الموضوع اعني بعض ب اذ التقدير صدق  
الموجبة التي هي نقيض العكس ولما كان الاصل مفروضا الصدق والرتب  
صححي بين الانتاج كان احيانا شيئا من نقيض العكس فيكون محال لا يكون  
العكس حقا واذا خففت فقد عرفت عدم فوجه ان يقال لانه كذب  
قولنا بعض ليس ب لجزان ان يكون الموضوع معدوما في صدق  
سبب غير نفسه وهو ظاهر فان قيل ان اردتم بقولكم اذا صدق بالفورية  
او دائما لاشي من ج ب صدق دائما لاشي من ج ب اذ صدق على طريق اللزوم  
فلانم انه لو لم يصدق لصدق نقيضه لجزان ان يكون صادقا لا على طريق  
اللزوم وحق لا يلزم صدق نقيضه وان اردتم اعم من اللزوم والاتفاق  
فلما يلزم ان يكون عكس لان العكس يجب ان يصدق بطريق اللزوم  
قلنا المراد هو الصدق بطريق اللزوم بمعنى انه لو لم يلزم لا يمكن الحكم  
وامكان الحكم مستلزم لامكان صدق نقيضه لوجود المحال  
وهو مستلزم لامكان محال محال واما ان الفورية تنفك دائمة فلو جوب  
استلزم احسن لما يستلزم العام واما انها لا يتعكس فورية فلانها اذا  
فرضنا ثبوت مركوبية زيد للفرض دون المحار مع امكانها لصدق لا  
شي من مركوبية زيد محال بالفورية ويكذب لاشي في المحار مركوب زيد



بالضرورة لصديق بعض المحامير كدب البكال والستر في ذلك  
التمكنة فيفيض الضرورية فكلما لا تنكس التمكنة كذلك لم تنكس  
الضرورة ضرورة فانه لو كان السبيلان الضرورية بان تلتزم  
تلازم الترتيبات المحمودة المكنات الاحالة واما المنسوبة والضرورة  
العامة فتستعمل في حجة عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة لوداعا  
لاشئ خرج بعامادام خرج دائما لاشئ فخرج مادام بوالا لبعض  
بج حين هو ب لانه نقيضه وهو مع الصل بان يقول بعض ب  
ج حين هو ب وبالضرورة او دائما لاشئ فخرج ب مادام ج ب بعض  
ب ليس ب حين هو ب وهو مع التناقض فيفيض العكس فالعكس  
صح وانما لم ينكس المنسوبة كنفها لانها في الغالب بالوصف الموضوع  
فيها دخل في الضرورية وغاية ما فيها ان مجموع ذات الموضوع ووصفه  
مناف لوصف المحمور ولا يستلزم هذا الامتياز بين الوصفين في ذات  
الموضوع ولا يلزم منه المناقاة بين مجموع ذات المحمور وصفه وبين وصف  
للموضوع مثلا اذا فرضنا ان الاحار في الواقع الا الله من بصدق لاشئ  
في احار نجاء بالضرورة مادام حار او مفهوم المناقاة بين وصفي احار  
واجاء مد فيما صدق عليه احار بالفعل هو الله من ولا يستلزم المناقاة  
بينهما فيما صدق عليه احاء بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض احاء حار  
بالامكان وهكذا الوضعية بالضرورة مادام الوصف لانه حكم في الاحتمال ذات  
الموضوع بناء في وصف المحمور في جميع اوقات وصف الموضوع ولا يلزم  
منه المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم صدق احدهما على اشئ  
استفاء الاخر نعم اذا فرضت بالضرورة لاجل الوصف تنكس كنفها لان

لان المناقاة بين وصف للموضوع ووصف للمحمور متحققة ضرورة ان  
الضرورة السلبية هو وصف الموضوع واذا تحقق المناقاة بين الوصفين  
فتمت تحقق وصف المحمور امتنع صدق وصف الموضوع فيكون المناقاة  
متحققة بين ذات المحمور ووصف الموضوع لاجل وصف المحمور وهو مفهوم  
العكس ولكن اعتبارا بهذا المعنى اقل قليلا ولهذا ما اشترنا اليه فيما  
قبل واما المنسوبة والعرفية لاجل ان تستعمل في حجة عامة لادامة  
للبعض فانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ فخرج ب مادام ج لا  
دائما بحسب الذات صدق دائما لاشئ فخرج مادام ب لا دائما في  
البعض اي بعض ب ج بالفعل اذ في المعلوم ان الادوام في القضايا  
الكلية مطلقة عامة كلية واذا ثبت بالبعض يكون مطلقة عامة كلية  
اما صدق العرفية العامة فكلها لازمة للعامة من ولازم العام  
لازم للحال واما صدق الادوام في البعض فلانه لو كذب بعض  
ب ج بالفعل لصدق لاشئ فخرج دائما فتعكس لاشئ فخرج  
ب دائما وقد كان مع الادوام الصل كل ج ب بالفعل من خلاف وانما  
لا تستعمل في العرفية المفيدة بالادوام في النظر لانه بصدق لاشئ  
في الكتاب ساكن مادام كاتب الاداما ويكذب لاشئ في الكتاب ساكن  
ب كاتب مادام كاتب الاداما الكذب بالادوام امر كل ساكن كاتب بالادوام  
العام لصدق بعض الساكن ليس بجانب اداما لان الساكن ما هو ساكن  
دائما كالارض وسواها لا دوام السالبة موجبة وهي لا تنكس الا بضرورة  
وان كانت بضرورة فالمنسوبة والعرفية لاجل ان تستعمل في حجة عامة  
لانه اذا صدق بالضرورة او دائما ليس بعض ج ب مادام ج لا دائما



صدق دائما ليس بعض بـج مادام بـلا دائما لاننا نفرض الموضوع وهو  
 ذلك البعض الذي هو ج وليس بـج مادام ج لا دائما فخرج بالفعل  
 وبـج ايضا مادام سلبها عنه وليس بـج مادام بـج والاكحال د  
 ج حين هو بـج يكون بـج حين هو ج لان الوصفين اذا انفارنا  
 على ذات واحدة ثبتت كل منهما في وقت اخر وقد كان ليس بـج مادام  
 ج هذا خلف واذا صدق اجم والباء عليه وساقبانية ارثيت انه  
 من كان هذا صدقهما لم يكن الا ان يكونا عليه صدق بعض بـج ج  
 مادام بـج وهو جزء الاول والعكس ولا صدق عليه انه ج وبـج صدق  
 بعض بـج بالفعل ايضا وهو مفهوم تونا لا دائما فتصدق العكس  
 بجزءه معا وهو المطلوب واما البرهان في السو الجزئية فلا تنعكس  
 اصلا لانها اما الاربعة التي هي الدائمتان والعائمان واما السبع التي  
 هي الوقيتتان والوجوديتان وامكنتان والمطلقة العامة والفرعية  
 المطلقة لا تنعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الجوان ليس بالحق  
 والوقعية لا تنعكس ايضا لصدق تونا بالضرورة بعض الغير ليس بـج  
 وقت التبريع لا دائما مع كذب عكسها في بعض الانسان ليس يكون  
 بالامكان العام وبعض المحسفات ليس بـج بالامكان العام لكن الفرعية  
 افضل الباطن والوقعية افضل المركبات الباقية فمن لم تنعكس لم يكن  
 شئ منها لما عرفت ان انعكس العام مستلزم لانعكس الخاص  
 قبل هذا بيان طريق اخر لعدم انعكس الجزئية والافلا حاجته الى هذا  
 التطوير اذ قد يتح ان الكلية في السبع لا تنعكس وهي اخص من الجزئية  
 فيلزم عدم انعكس الجزئية وفيه نظر فان ذلك الوجه لا يلزم الباطن فلا

فكلية الجزئية

فلا يتم البيان الا بهذا الوجه واما الموجبة كلية كانت او جزئية فلا  
 تنعكس كلية لاحتمال كونها اعم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان  
 فان عكسها كاذب قبل حكم الموجبة باعتبار العلم انها سواء كانت  
 كلية او جزئية او معلقة او شخصية لانعكس كلية يجوز ان يكون محمول  
 اعم من الموضوع واعتناء محمول الخاص على طرافه العام والخاص  
 الشخصية لعدم الاعتداد بها في العلوم وذكر المهمة لكونها في حكم  
 الجزئية بهذا لا يخفى انه مما يفهم من السبع وليست تنعكس ان هذا القول  
 بعد طرح يكون البيان باعتبار العلم كيف امكن لا التعميم الشخصية  
 والمهمة والحكم بان كلامنا لا ينعكس كلية بل جزئية فكل ما نسعى  
 القضية واعتناء كلية فان قبل بعض القضايا بالموجبة تنعكس  
 الكلية كقولنا كل انسان ناطق فانه ينعكس على كل ناطق انسان قلنا  
 العكس ما يكون لازما بالنظر الى نفس التبدل ومصادرة قيام البرهان  
 عليه مع قطع النظر عن خصوصية المادة قلب هذا قبل العكس  
 المصطلح واما في الجهة فالكيفية والديمومية والعائمان بعكس جزئية  
 مطلقة بخلاف اعني ضم نقيض العكس الى اصل السبع محالا لانه اذا  
 صدق كل ج بـج او بعكسها باحد احدى الاربعة المذكورة فبعض  
 بـج حين هو بـج والافلا شئ من بـج مادام بـج وهو مع الامر بـج  
 لا شئ من ج دائما في الضرورية والدائمة ومادام ج في العامتين و  
 هو محال وليس الاحوال يسمع تحتها بناء على جواز سلب الشرع  
 نفسه عند مدح ملان الامر موجب فيكون ج موجودا واما الاحتمال  
 فتشكك احسن مطلقة مقدرة بالادام فانزوم الجزئية المطلقة فلكونها

فكلية الجزئية



لا رفة لعلمها واما قيد اللادوام كان في الاصل الكلي وهو بعض ليس  
ج بالاطلاق فلانه لو كان بعض ب ليس ج بالفعل لصدق ك طرح ج دائما  
وهو في الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما طرح ب مادام  
ج هكذا طرح ج دائما بالضرورة او دائما طرح ب مادام ج بنج طرح ب  
دائما وفي الجزء الثاني من الاصل ايضا وهو قولنا لاشي خرج ب  
بالاطلاق العام وهو ك طرح ج دائما واشي خرج ب بالاطلاق بنج  
لاشئ خرج ب بالاطلاق العام وهو صدق طرح ب دائما لزم صدق ك طرح  
ب ب دائما ولاشئ خرج ب بالاطلاق فيلزم اجتماع التقييد وهو  
في ذلك لان قولنا لاشئ خرج ب بالاطلاق يستلزم قولنا بعض  
ليس ب بالاطلاق وهو يقتضي لقولنا ك طرح ب دائما وانت مستغن  
عن ذلك بل لا وجه له لان معنى الكلام وجود الموضوع في محل مجزئ  
في الجزء الثاني واما توهم عدم كماله في المطلقة لصدق قولنا لاشئ  
في الضال كما يضاف بالاطلاق لان معناه سلب الوصف للمفارقة في  
الجملة وذات يتصف به في جملة قوائم ظاهر لان اجتماع قولنا ك طرح  
ضاحك ضاحك دائما عند اعتبار ما يجي في التناقض محال جها هذا اذا كان  
الاصل كليا واما في الجزئي فلان في هذا البيان لان جزئيه جزئيا ج  
والجزئية لا ينجح في كبرى الشك الاول كما يجب فلما بدت في طريق ارجاع التكميل  
وهو في ذات الموضوع شيئا معناه محمول في الموضوع وهو عليه  
لحصول مفهوم العكس وهو لا يحوي الا في الموجب والسوالب كونه لوجود  
الموضوع فيها فكلما كلف فانه يتم جميع فنقول الموضوع امر ذات  
التي صدق عليها ج وب مادام ج لا دائما فهو لا ج بالفعل والكلان ج

ج دائما فب دائما ايضا لولم يباد بدوام الجيم فانا حكمنا في الاصل  
انه مادام ج لكن اللازم بطر التقييد الاصل بالادوام حيث كان لا  
دائما واذا صدق عليها ب وليس ج بالفعل صدق بعض ب  
ليس ج بالفعل وهو مفهوم لادوام العكس ولو اجرى هذا الطريق  
في الاصل الكلي واقتصر على البيان في الاصل الجزئي لزم وكفى واما قولنا  
والوجود دائما والمطلقة العامة فتعكس مطلقة سلامة لانه اذا صدق  
ك طرح ب بحدركما شئنا المذكور فبعض ب ج بالاطلاق العام  
والا فلا شئ خرج ب ج دائما وهو مع الاصل بنج لاشئ خرج ج دائما  
وهو محال كما هو الظاهر والاشئ عكست يقتضي العكس في  
الموجب لصدق يقتضي الاصل والاصل منه يغني الاستدلال بطريق  
العكس وهو ان يعكس يقتضي العكس لانه يقتضي الاصل ان  
كان جزئيا او فله ان كان كليا مثلا اذا صدق ك طرح او بعضه ب بالاطلاق  
وجب ان يصدق بعض ب ج بالاطلاق والافضل صدق لاشئ خرج ب  
ج دائما وينعكس الى لاشئ خرج ب دائما وقد كان ك طرح او بعضه ب  
هنا خلاف واما حصص هذا الطريق بالموجب لان بيان التحكس  
السوالب موقوف على عكس الموجب كما توقف بيان انعكاسها  
على عكس السوالب فلما قدمنا امكنه ان يبين به سكون الموجب بطلان  
السوالب والقول بان البيان بالمعنى بعد كونه غير مجموع والمطلقة  
في الهام في الانكسار وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانكسار  
فيهما على انعكاس الية الضرورية بنفسها او على انتاج العكس امكنه  
مع الكبرى الضرورية في الشك الاول والثالث اللذين طرهما غير محقق



ولعدم الظفر بدليل بوجوب الانكاس وعدمه اعلم ان قدما المنطقيين  
 ذهبوا الى انعكاس ممكنين ممكنة عامة واستدلوا عليه بالحلف و  
 الاقراض العكس مثلا اذ صدق بعض ج بالامكان فليصدق  
 بعض ج بالامكان لانه لو لا صدق الاشئ مزيج بالضرورة وتجمله  
 كبرى والاصل هو ان ينج بعض ج ليس ج بالضرورة وهو وانا  
 نفرض ذات الموضوع وقد ب بالامكان ورج فبعض ج بالامكان  
 وهو المطلوب لان عكس نقض العكس لا شئ مزج بالضرورة وهو  
 محال لان المكان الثالث موقوف على انعكاس السالبة الضرورية  
 ضرورية وقد بين انها لا تنفك الا دائمة والاولى على انتاج الضرورية  
 الممكنة في الشطر الاول والثالث وتوقف انها عقيمة لم ينظر المصنف بدليل  
 يدل على اصل الامر من توقف في ذلك التحقيق انما ان المشتبه بالموضوع  
 بالفعل كما هو مذهب الشيخ ظهر عدم الانكاس كجواز ان يكون شئ  
 ولا يخرج من القوة لا الفعل ام لا كما في المثال المفروض المذكور في السالبة  
 الضرورية فانه يصدق كل حار مركوب بزيادة الامكان وبكذلك بعض ما هو  
 مركوب بزيادة الفعل كما بالامكان واما ان اعتبرناه بالامكان كما هو في  
 الخارج فينعكس الممكنة كنفسها ويصح العكس ويتم الانتاج وب  
 يظهر ان المكاسب كل القطع بعدم انعكاسها لان التوقف في هذا المطلب  
 يستدعي التوقف في انعكاس الضرورية وانتاج الضرورية الممكنة و  
 انصح لك في هذا فساد ما قبل ان اعتبره هو الفعل لكن دفع التردد في انه  
 الفعل كسب نفس الامر محسب في الفعل وان الفعل كسب في فعل الفعل  
 بل هو مساو للامكان ام لا واما الشرطية فالمشكلة الموجبة سواء كانت

نحو  
 انعكاس

كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية تنعكس سالبة  
 كلية يتخلف اذ لو صدق نقض العكس لا ينظم مع الاصل فبالسالم  
 للمحال اما اذا كانت موجبة فلانه اذا صدق كلما كان او قد يكون  
 اذا كان ا ب ج فدفعه الى يصدق قد يكون اذا كان ج د فاب  
 والاخيل البنية اذا كان ج د فاب وينظم مع الاصل هكذا قد يكون  
 اذا كان ا ب ج وليس البنية اذا كان ج د فاب ينج قد لا يكون اذا  
 كان ا ب فاب وهو في ضرورة صدق قولنا كلما كان ا ب فاب  
 واما اذا كانت سالبة فلانه اذا صدق ليس البنية اذا كان ا ب ج د  
 فليس البنية اذا كان ج د فاب ولا فقد يكون اذا كان ج د فاب وهو  
 مع الاصل ينج قد لا يكون اذا كان ج د فاب وهذا خلف وانما لم تنعكس  
 الموجبة الكلية كلية لجواز ان يكون التالي اعم من المقدم وانما  
 استدرك العام للحال كليا بقولنا كلما كان اشكر انسانا كان حيوانا  
 واعتراض على انعكاسها جزئية بانه يصدق كلما وجدت العشرة وجدت  
 الثلثة مع كذب قولنا قد يكون اذا وجدت الثلثة وجدت العشرة  
 وجواب المنع اذ لا يمنع للزوم الجزئية الا ان يكون للمقدم دخلة فيقتضي  
 اللزوم وظاهر ان تحقق الثلثة دخلة في اقتضاء لزوم تحقق العشرة  
 لانها بعض منها واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا  
 يكون اذا كان هذا حيوانا فهو ان مع كذب العكس لانه كلما كان هذا  
 انسانا كان حيوانا بالضرورة وانما لم يتعصر للمناقضة لظهور ان لا  
 عكس لها اما لعدم صحة اولها لعدم منفعة واما المنفصلة فلا يتصور  
 فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئها بالبطح وقد عرفت ذلك

فقد لما العجوة او عدم فائدة ذلك في الامكان  
 اخذت عامة لتنعكس لجواز ان يكون المقدم  
 ثبت صدق على تقدير ان كان في قولنا ان كان حار  
 فسادا لان التالي وان اخذت فائدة فان كان  
 مقبولا كقولنا ان يكون ففان كان حار  
 لان العكس يجب ان يكون ففان كان حار  
 ولا فائدة منها كما في المنفصلة واما ان كان المقدم  
 حكيم يصدق التالي على تقدير صدق العكس  
 بنحو ان يقال ففان يكون ففان كان حار  
 ليس ففان يكون ففان كان حار  
 بنحو



البحث الثالث في عكس النقيض ونسب قدام المنطقيين الى ان عبارة عن  
 جعل نقيض الجزء الثاني اولاً ونقيض الجزء الاول ثانياً مع بقاء الكيف و  
 الصدق كجمله فاذا قلنا كل انسان حيوان كان عكس كل حيوان ليس  
 ليس بانسان وحكمه الموجبة في هذا العكس حكم السؤال في العكس المستوي  
 وحكم السؤال هنا حكم الموجبة ثم حكمه كانت او شرطية حتى لا الموجبة  
 الكلية تنعكس كنفها وللوجبة الجزئية لا تنعكس اصلها والى الية  
 كلية كانت او جزئية لا تنعكس الا جزئية والسبع والموجبة اعني الوثنية  
 والوجوديين والممكنين والمطلقة العامة لا تنعكس اصلها والى الية تنعكس  
 الى العاكس اليه سوابها بالعكس المستوي المستوي المذكور في الحكم وذلك  
 بالذات المذكورة مثلاً اذا صدق كل حيوان بصدق كل ما ليس بليس ج  
 والافضل باليس ب ج وينعكس بالعكس المستوي الى بعض ج  
 ليس ب وقد كان طرح بهذا خلف وقال المنافون لانهم ان لم يصدق  
 طوالب ليس ب ليس ج لصدق بعض باليس ب ج غايته ما في الباب انه يلزم  
 صدق قولنا ليس بعض باليس ب ليس ج لكنه لا يلزم منه صدق بعض  
 باليس ب ج لان الية المعدولة اعلم من الوجبة المحصلة وصدق الحكم  
 لا يستلزم صدق الاخص فخر والكتبة في الماد ذكره للمص وهو انه عبارة  
 عن جعل الجزء الاول القضية نقيض الثاني والثاني عكس الاول مع كفاية  
 الامثلة في الكيف وموافقة في الصدق فاذا حاولنا عكس قولنا كل انسان  
 حيوان قلنا لا شيء مما ليس حيواناً بانساناً وبهي القضية المطلوبة في العكس  
 والعبارة الواضحة ان عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني اولاً وعكس الاول  
 ثانياً مع الموافقة في الصدق والحق في الكيف كمن المستعمل في العلوم انما

قوله في العرفية قالوا كانت  
 ما ليس ب ليس ج  
 وهذا في غير ما افترض في هذا  
 ما اشتبه في بعض اخبار كرس  
 والعدل في ان يكون

انما هو عكس النقيض بالمعنى الاول وقد جيب عن آخره ان المناقير بانماخذ  
 نقيض الطرفين بمفع السلب لا بمفع العذر او اما الموجبات وحكمها على  
 راي المناقيرين حكم السؤال في العكس المستوي بدول العكس فان كانت  
 كلية فسبع منها وهي التي لا تنعكس سوابها بالعكس المستوي لا عكس  
 لان الوثنية اخضا وهو لا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل من فهو ليس  
 بخمس وقت السبع لا دائما دون عكسه وهو ليس بعض الخلف  
 بقدر الامكان العام لا عرفت فاما كل من يخلف فهو بالضرورة واذالم  
 انعكس الوثنية لم انعكس شيء في السبع لما في غير مرة وانعكس الضرورية  
 والدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما طرح بهذا  
 لا شيء مما ليس ب ج والافضل باليس ب ج فهو بالضرورة وهو مع كل  
 شيء بعض باليس ب ج فهو بالضرورة في الضرورية دائما في الدائمة و  
 هو في الضرورية لا تنعكس بنفسها لانه يصدق في المثال المذكور  
 بالضرورة كل من كوبريد من مع كذب لا شيء مما ليس ب ليس ج كوبر  
 زيد بالضرورة لصدق قولنا بعض باليس ب ليس ج كوبريد لا يمكن  
 العام واما المشروط والعرفية العاتلة فتشكك في عوفية عامة كلية  
 لانه اذا صدق بالضرورة او دائما طرح بما دام ج فدائماً لا شيء مما ليس  
 ب ج مادام ليس ب والافضل باليس ب ج فهو جين هو ليس ب ج  
 في الامثلة في بعض باليس ب ج فهو جين هو ليس ب ج وهو كل  
 واما الحياتان فتشكك في عوفية عامة لا دائمة في البعض فاذا صدق  
 بالضرورة او دائما طرح بما دام ج مادام فاما لا شيء مما ليس ب ج مادام  
 ليس بلادائماً في البعض اما عوفية العامة امر صدق قولنا لا شيء مما ليس



بج مادام ليس بمتكلم العاقلين بابا ولازم العام لازم الحال  
بالضرورة واما ضد اللازم في البعض فلا يصح بعض ليس  
بج بالاطلاق العام والافلا شئ ليس بج دائما تنعكس على  
قولنا لما شئ مزج ليس بـ دائما وقد كان لا شئ مزج بـ بالفعل حكم  
اللازم فبذلك يخرج من ليس بالفعل وجود الموضوع في هذا خلاف  
لكن هذا القول صادق تصديق لازم فيكذلك لا شئ مزج ليس بـ  
دائما فيكون اللازم في البعض حقا وان كانت خبرية فالحال  
تنعكس حقة عامة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب  
مادام ج لا دائما وجب ان يصديق بعض ما ليس بـ ج مادام  
ليس بـ لا دائما لاننا نفرض الموضوع وهو ج قد ليس بـ بالفعل  
للازم شئ بالضرورة وليس ج مادام ليس بـ الا كان ج حقا  
هو ليس بـ فليس بـ ج حقا وهو ج وقد كان ج ب مادام ج هذا  
والاشكال في بالفعل واذا صدق على انه ليس بـ وان ليس ج  
في جميع اوقا تكونه ليس بـ صدق بعض ليس بـ ج مادام  
ليس بـ وهو ج لا في العكس اذا صدق على انه ج بالفعل  
صدق بعض ما ليس بـ بالاطلاق وهو ج الثاني اعني اللازم  
فبعض ما ليس بـ ليس ج مادام ليس بـ لا دائما صادقا في جميع  
وهو المطلوب اما البعدي في الموضوعية فلا تنعكس لصدق  
قولنا بعض الحيوان بالضرورة وكذا بعض كحرف ليس بـ بالاطلاق  
العام لان كحرف في بالضرورة ومرتفع ينكسر لم ينكسر  
منها لما حقت به العكس مستوي وان الضرورة اخذ الاربع  
اعني الدائمين والعامتين والوقعية اخذ السبع اعني الوقعية  
والوجودية والاحتمالية والطلقة العامة وعدم انعكاس الاصل  
بوجه عدم انعكاس الاصل واما السوال فليكن كانت خبرية فلا  
تنعكس كلية لاختلاف كون بعض محو اعم من بعض الموضوع و  
اختلاف ايجاب الاصل كذا في الاعم كقولنا لا شئ مزج الا شئ مزج فانه  
يمنع كل ما ليس بـ شئ مزج لكون ما ليس بـ اعم منه وينعكس كما في  
حقيقة مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شئ مزج ج ب او  
ليس بـ بعض مادام ج لا دائما صدق بعض ما ليس بـ ج ج ب  
ليس بـ لان ذات الموضوع موجود كحكم اللازم انه في كل حال  
وخر نفرض الموضوع وهو ليس بـ بالفعل وهو مفهوم لجزء اللازم  
ووج في بعض اوقا كون ج ليس بـ لانه كان ليس بـ في جميع  
اوقا كون ج واذا صدق على انه ليس بـ وان ج في بعض اوقا  
كونه ليس بـ فبعض ما ليس بـ ج هو ج في بعض احيان ليس بـ وهو  
المدعي واما كان المعبر في العكس اخذ قضية يلزم الحكم كالانساب  
بيان انعكاسها حقية لادائمه موجبة وسالبة اما الموجبة والى بعض  
ما ليس بـ ج ج ب هو ليس بـ لا دائما فلا صدق لا شئ مزج ج ب  
بعض مادام ج لا دائما نفرض الموضوع وهو ليس بـ بالفعل وهو ج  
في الامر ووج في بعض اوقا كون ليس بـ والام كونه في جميع اوقا كون ليس بـ

بج مادام ليس بـ متكلم العاقلين بابا ولازم العام لازم الحال  
بالضرورة واما ضد اللازم في البعض فلا يصح بعض ليس  
بج بالاطلاق العام والافلا شئ ليس بج دائما تنعكس على  
قولنا لما شئ مزج ليس بـ دائما وقد كان لا شئ مزج بـ بالفعل حكم  
اللازم فبذلك يخرج من ليس بالفعل وجود الموضوع في هذا خلاف  
لكن هذا القول صادق تصديق لازم فيكذلك لا شئ مزج ليس بـ  
دائما فيكون اللازم في البعض حقا وان كانت خبرية فالحال  
تنعكس حقة عامة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب  
مادام ج لا دائما وجب ان يصديق بعض ما ليس بـ ج مادام  
ليس بـ لا دائما لاننا نفرض الموضوع وهو ج قد ليس بـ بالفعل  
للازم شئ بالضرورة وليس ج مادام ليس بـ الا كان ج حقا  
هو ليس بـ فليس بـ ج حقا وهو ج وقد كان ج ب مادام ج هذا  
والاشكال في بالفعل واذا صدق على انه ليس بـ وان ليس ج  
في جميع اوقا تكونه ليس بـ صدق بعض ليس بـ ج مادام  
ليس بـ وهو ج لا في العكس اذا صدق على انه ج بالفعل  
صدق بعض ما ليس بـ بالاطلاق وهو ج الثاني اعني اللازم  
فبعض ما ليس بـ ليس ج مادام ليس بـ لا دائما صادقا في جميع  
وهو المطلوب اما البعدي في الموضوعية فلا تنعكس لصدق  
قولنا بعض الحيوان بالضرورة وكذا بعض كحرف ليس بـ بالاطلاق  
العام لان كحرف في بالضرورة ومرتفع ينكسر لم ينكسر  
منها لما حقت به العكس مستوي وان الضرورة اخذ الاربع  
اعني الدائمين والعامتين والوقعية اخذ السبع اعني الوقعية  
والوجودية والاحتمالية والطلقة العامة وعدم انعكاس الاصل  
بوجه عدم انعكاس الاصل واما السوال فليكن كانت خبرية فلا  
تنعكس كلية لاختلاف كون بعض محو اعم من بعض الموضوع و  
اختلاف ايجاب الاصل كذا في الاعم كقولنا لا شئ مزج الا شئ مزج فانه  
يمنع كل ما ليس بـ شئ مزج لكون ما ليس بـ اعم منه وينعكس كما في  
حقيقة مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شئ مزج ج ب او  
ليس بـ بعض مادام ج لا دائما صدق بعض ما ليس بـ ج ج ب  
ليس بـ لان ذات الموضوع موجود كحكم اللازم انه في كل حال  
وخر نفرض الموضوع وهو ليس بـ بالفعل وهو مفهوم لجزء اللازم  
ووج في بعض اوقا كون ج ليس بـ لانه كان ليس بـ في جميع  
اوقا كون ج واذا صدق على انه ليس بـ وان ج في بعض اوقا  
كونه ليس بـ فبعض ما ليس بـ ج هو ج في بعض احيان ليس بـ وهو  
المدعي واما كان المعبر في العكس اخذ قضية يلزم الحكم كالانساب  
بيان انعكاسها حقية لادائمه موجبة وسالبة اما الموجبة والى بعض  
ما ليس بـ ج ج ب هو ليس بـ لا دائما فلا صدق لا شئ مزج ج ب  
بعض مادام ج لا دائما نفرض الموضوع وهو ليس بـ بالفعل وهو ج  
في الامر ووج في بعض اوقا كون ليس بـ والام كونه في جميع اوقا كون ليس بـ



فلم يكن ليس بـ في جميع احوال كونه جـ وقد كان ليس بـ مادام جـ هذا  
خلفه وليس جـ بالفعل والاحتمال جـ دائما فليس بـ دائما لا دام  
سلب الوجود بـ بـ بالفعل كجـ الاولم واذا صدق انه ليس بـ  
وجـ حين هو ليس بـ وليس جـ بالفعل صدق بعض ما ليس بـ جـ  
حين هو ليس بـ لا دائما واما السالبة وهي ليس بعض ما ليس بـ ليس  
جـ حين هو ليس بـ لا دائما فلا تستلزم المحو بـ هذه السالبة فان قلت  
قد عرفت بان المعبر عنها هو الاصل فكيف قلت باعتبار الاعم بعد اعتبار  
الاصل قلنا اعتبار الاصل انما هو في كيفية واحدة ولما كان الانعكاس  
بـ بـ عكس النقيض معتبرا في كيفيتين مخالفة وموافقة تحت شئ  
تعريف وجب اعتبار الاصل في كل كيفية حتى يتم بيان الانعكاس على كل  
واحد من الشقين وكما ان الاصل القضا بالموجبة اللازمة للموجب حتى  
لحينه اللازم الموجبة كذلك اقل القضا بالسالبة اللازمة لها حتى يحين  
اللازم الراجح فلا بد من اعتبارهما واعتبار احدهما لا يغير من اعتبار  
الاخر واما الوقتين والوجود بيان فتعكس مطلقا معاملة لانه اذا  
صدق لاشئ جـ بـ اولين بعضه بـ باخرهما اربعة المذكورة  
وحال الصدق بعض ما ليس بـ بالاطلاق العام لانا نفرض ذات  
الموضوع وهو ليس بـ بالفعل وهو مفهوم الجزء الاول وجـ بالفعل  
لوجود الموضوع فبعض ما ليس بـ فهو جـ بالفعل وهو المطلوب وهكذا  
يبين عكس جزئياتها وقد بينت دائما لا يتغير فيه الاولم والافرو  
الانعكاس لانه ان يكون جـ ضروريا فلا صدق وليس جـ بالامكان  
كقولنا ليس بعض الناس بـ بالاكاتب بالافروزة مع كذب بعض الكتاب انسانا

انسانا بالافروزة لان كذا كاتب بالافروزة واما بوجه السلوب  
والشرطية موجبة كانت سائبة فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر  
بالبرهان وقد قيل بانعكاس انما هو الامور والانعكاس بالفعلي فلا اذا  
صدق لاشئ جـ بـ بالاطلاق فبعض ما ليس بـ جـ بالاطلاق والا  
فلا شئ مما ليس بـ جـ دائما فلا شئ جـ ليس بـ دائما ولا صدق جـ بـ  
دائما وقد كان لاشئ جـ بـ بالاطلاق بهذا خلفه واما انعكاس كذا  
فلانه اذا قلنا لاشئ جـ بـ بالامكان انما هو فبعض ما ليس بـ جـ  
بالامكان العام والافلا شئ مما ليس بـ جـ بالافروزة فلا شئ جـ ليس  
بـ بالافروزة فكل جـ بـ بالافروزة وهو يناقض الاصل واما انعكاس الشرطية  
الموجبة فلانه اذا صدق كذا كان ابـ جـ صدق ليس بـ ابـ اذا لم  
يكن جـ وكان ابـ والاصدق قد يكون اذ لم يكن جـ وكان ابـ وهو جـ  
الامر بـ قد يكون اذ لم يكن جـ في جـ وهو جـ او انعكس له قولنا  
قد يكون اذ كان ابـ لم يكون جـ وقد كان الامر كذا كان ابـ جـ في جـ  
استلزم بالنقيضين وهو محال واما انعكاس الشرطية السالبة فلانه  
اذا صدق ليس بـ ابـ اذا كان ابـ جـ صدق قد يكون اذ لم يكن جـ  
خالف الا الصدق ليس بـ ابـ اذ لم يكن جـ وفاب وجـ بصدق قد لا يكون  
اذا كان ابـ لم يكن جـ في جـ قد يكون اذ كان ابـ جـ وهو يناقض  
الامر بـ قد يكون اذ لم يكن جـ في جـ قولنا لاشئ جـ بـ ليس  
بـ دائما يستلزم كل جـ بـ دائما لان السالبة المعدولة لا يستلزم الموجبة  
المحصلة واما الثاني فلان انعكاس لاشئ جـ ما ليس بـ جـ بالافروزة  
لما قولنا لاشئ جـ ليس بـ بالافروزة غير مسلم ما عرفت من ان السالبة



الضرورية لا تتعكس نفسها ولئن سلمنا ذلك لكن لازم استلزام الشيء فخرج  
 ليس بالضرورة كل ج ب بالضرورة وسند المنع ذلك ما لا ثالث فلو اننا  
 لازم كحالة قولنا قد يكون اذ لم يكن ج وج دلشوت الملازمة اخرى  
 كل امرين ولو كانا نقيضين بمران من اشكال الثالث وسهولة كل ثابت  
 النقيض ثابت احدهما وكلما ثبت النقيض ثبت الاخر فقد يكون اذا ثبت  
 احد النقيضين ثبت الاخر طام ايضا ان استلزام ب للنقيضين ج كما  
 لجواز ان يكون محال او محال جاز ان يستلزم المحال واما الرابع فلان لازم  
 ان قولنا قد لا يكون اذا كان ا ب لم يكن ج ويستلزم قولنا قد يكون  
 اذا كان ا ب ج لجواز ان لا يكون ا شيء مرفوعا للاح النقيضين فلو  
 كل زيد يستلزم كل عمر ولا نقيضه اعلم ان المنع قد صرح في الجمع  
 وغيره بالانفاضا ان كانت موجبة فتعكس نفسها اي ا اذا صدق  
 كلما كان او قد يكون اذا كان ا ب ج فانفاضا يلزم صدق عدم  
 موافقة عدم ج دلاب نظر الازمنة ان كل العمل كليا وفي بعضها  
 ان كان خويا والازم صدق موافقة عدم ج دلاب بعض الازمنة التي  
 كان ج دموافقا فيها فبيلزم موافقة الشيء للنقيضين ويلزم منه صدق  
 نقيض في الواقع وهو ج وان كانت سائلا تتعكس اصلا او لا يلزم  
 في سلب موافقة ج دلاب موافقة عدم ج دلاب لجواز ان يكون ذلك  
 اسلب لعدم ا وان المنفصلا لا تتعكس اذا يلزم ج نبوت المعاندة  
 بين امرين سلب المعاندة بين نقيض احدهما وبين الاخر لجواز معاندة  
 الشيء الواحد للنقيضين وكذلك لا يلزم من سلب المعاندة بين الامرين  
 نبوت المعاندة بين نقيض احدهما وبين الاخر لجواز ان لا يكون الشيء

فلو سلمنا ذلك  
 غير مستلزم  
 فلو سلمنا ذلك  
 فلو سلمنا ذلك

الشيء الواحد معاندا للشيء من النقيضين فالمراد بالشرطية انما هي الضرورية  
 وحدها ولقد بينا ذلك حيث نل بصيغة الافراد التي الرابع  
 في لوازم الشرطية فيكون المراد بالمنفصلة هنا الضرورية وبالمنفصلة  
 العنادية اما المنفصلة الموجبة الطرية فتستلزم منفصلة موجبة كلية  
 مانعة لجمع مركبة من عيدين المقدم ونقيض التالي وتستلزم منفصلة  
 موجبة كلية مانعة لخلو مركبة من نقيض المقدم وعيدين التاليين  
 عليها امر على تلك المنفصلة في اللازم بمنع ان كل منفصلة موجبة كلية  
 مانعة لجمع مستلزم منفصلة موجبة كلية مقدمها عيدين احدهما في المنفصلة  
 وباليها نقيض الاخر وكل منفصلة موجبة كلية مانعة لخلو مستلزم منفصلة  
 موجبة كلية مقدمها نقيض احدهما من المنفصلة وباليها عيدين الاخر  
 ولا يبرهان لجمع اثبات بقوله والابطال اللازم والافقار يعني اذا كان  
 بين الامرين قولهم كل فلان يكون بين عيدين اللازم ونقيض اللازم  
 منع لجمع كجائز اجتماعهما فيجوز وقوع الملازم بدون اللازم فنظر  
 الملازمة بينهما ولو لم يكن بين نقيض الملازم وعيدين اللازم منع  
 خلو لجواز ارتفاعهما وهو يستلزم جواز تحقق الملازم بدون اللازم  
 المستلزم لبطال اللازم هدف واذا كان بين الامرين منع جمع كليا  
 فلو لم يكن بين كل واحد منهما مستلزا لنقيض الاخر لجائز نبوت  
 احدهما مع عيدين الاخر فلا يكون بين العيدين منع لجمع واذا ثبت  
 بين الامرين منع لخلو فلو لم يكن نقيض كل واحد منهما مستلزا لعيدين  
 الاخر لجائز نبوت نقيض احدهما على تقدير نقيض الاخر فلا يكون منع  
 لخلو وطامان كل منهما مستلزا لافعالين وكانت المنفصلة الموجبة







الى القياس فانه المغيرة حتى يكون متساويا وهذا هو الموافق لما ذكره الشيخ  
 في الشفاء فان قيل القول باللائم قد يوضع في القياس لان الاستدلال  
 فكقولنا كلما كان ابيض ذلك ابيض حتى حد واما في الاثر في فقولنا كارج  
 ب وكارب ب فكل ج ب قلنا لانه في نسبة امثلة ذلك قال القبول لللائم  
 لا بد وان يكون مستفادا من المقدمات والعلم باللائم في هذه الامثلة  
 سابق على العلم بالمقدمات فلا يكون مستفادا منها واعترض على النسخ  
 بانه منقوض بالقيضية المركبة المستندة لعكسها وعكس نقيضها فانه يقيد  
 عليها انها قول مؤلف من قضيتين يستلزم لانه قول اخر ولا يسمى شيئا  
 واجب بانها خارجة بقوله من قضا بالانه انما يقال لها في العرف انها قضية  
 واحدة مركبة من قضيتين ولا يقال انها قضيتان وليس ينبغي بل هو ابر  
 ان هذا الاستدلال معتبر على الاطلاق بخلاف ما نحن فيه فانه مبني على صورة  
 التسليم وهو استثناء ان كان على النتيجة او نقيضها مذكورا فانه  
 في القياس بالفعل لا مثالا على حرف الاستدلال اعني لكن كقولنا ان كان هذا  
 جسا فهو مخمير لكنه جسم ابيض فهو مخمير وهو مبني مذكوريا ولو قلنا لكنه  
 ليس بمخمير لانه ليس بجسم ونقيضه امر قولنا انه جسم مذكوريا  
 لا يقال انما القياس على النتيجة بالفعل بناء على ما سبق من لزوم المغيرة لان  
 النتيجة في قولنا ان كان هذا جسا فهو مخمير لكنه جسم على القضية المحتملة  
 للصدق والكذب فهو مغاير لكل مقدم في القياس لان المقدمة الاولى هي  
 الشرطية المشتملة على الحكم بلزوم التالي للمقدمة بالنفس التالي او المقدم  
 والمقدمة الثانية لكنه جسم وهي التامثلة النتيجة فان قيل فما معنى كون النتيجة  
 مذكورة في الفعل قلنا هو كونها ثابتة فيه باثرها المادية وهي انما هي القضية

ان القضية وطريقا لاجتماع كونها قضية وعرضها لها الصدق والكذب  
 لا يثبت ذلك واقترانه ان لم يكن كذلك وانما يسمى اقترانيا لان اقترانه  
 فيه كقولنا كل جسم مؤلف كل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث  
 وليس هو ولا نقيضه مذكوريا في الفعل وان كان مذكوريا بالقول  
 وموضوع المطلوب امر اللازم فانه باعتبار حصوله في القياس يسمى  
 نتيجة وما باعتبار احتمال منتهى مطلوب يسمى اصغر وهو الكبر وهو  
 التسمية ان الموضوع في الغالب اخصل فيكون اقترانيا او اقترانيا اعم  
 فيكون اقترانيا اقترانيا او القضية التي جعلت في القياس تسمى مقدمة تقيد  
 على المطلوب والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى لانها ذات الاصغر والتي  
 فيها الاكبر الكبرى لكونها ذات الاكبر وما يخالف البنية المقدمة كالموضوع والكل  
 يسمى حد لانه طرف للنسبة والمكرر بينهما ابروين الاصغر والاكبر حد او وسط  
 متوسط بين طرفي المطلوب واقتران الصغرى بالكبرى بحسب اليجاب  
 والسلب الكلية والجزئية يسمى في قوله وضربا او الهبة اي صلة من القضية  
 وضع الحد الاوسط عند احدين الاخر من الموضوع والكل يسمى شكلا  
 فان قلت اللازم في تعريف القياس ليس الاستدلال النتيجة بالذات ولما  
 تكرر الوسط فلا دليل على عليه بل ربما لا يستعمل على وسط كما في القياس  
 المساواة قلنا الشرطية في نتائج القياس نوعان ما هو شرط الخلق  
 الانتاج وما هو شرط العلم به وتكرر الوسط في هذا القياس اذا القياس لهما  
 ضبط قواعد وعرض احكاما اذا تكرر في الوسط وهو رتبة لان الوسط  
 ان كان محولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول والوارد  
 على انظم الطبيعة غير الانتقال من الاصغر الى الاوسط ثم من الاوسط الى الاكبر

فانه في الذات ان اساو  
 ما وجد في موضوع  
 وهو رتبة شكلا



وهو بين الاتباع المنبج للمطالب الاربعة وان كان محو ما فيها فهو الشك في  
الموافق للاول في الصغرى التي هي في المقدمات لا سيما لما على الموضوع  
المطوب لاجله محو المنبج للمطالب الاربعة من اجزاء مطلقا وان كان محو  
موضوعاتها فهو الثالث الموافق للاول في الكبرى وان كان موضوعها  
في الصغرى محو لانه الكبرى هي الرابع الخالف للاول في المقدمات جميعا  
ولذلك كان بعيدا عن الطبع حتى اسقطه بعضهم بوجوه الاعتبار  
واعلم ان المنص قد اقتصر فيها سبالي على بيان شرط الاشكال في الكلية  
والكيفية وبين شرطها بحيث في فصل اختلاف المذكور بعد تبينها  
وتقريبها وجميع الشرايط المعبر فيها بحيث لو اتفقت شئ منها لم يكن المذكور  
اقبيح لعدم لزوم القول الاخر عنها اما الشكل الاول فشرطه تحت الكلية  
ايها الصغرى واللام يندرج الا الصغرى تحت الاوسط فلم يحصل الاتباع لما  
الكبرى يدعى على ان ما بين الاوسط فهو محكوم عليه بالكبرى والصغرى على  
نقد كونها سائلة حكمة بان الاوسط مسلوب نحو الاصغر وحسب الكلية  
كلية الكبرى والاصغر ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم  
به على الاصغر فيكون الحكم على بعض الاوسط غير معتد به الا الصغرى فلو  
كانت الحاصول وبعض الحاصل في نفس وفروا بالناجزة بما جئنا به من  
الشرطين اربعة والفروا بمكنة الانقضاء في شرط ستة عشر حكمة  
من ضرب اربعة في اربعة وذلك لان المعبر هي المحصورة وهي اربعة الكليات  
واجزائيات وكلها باعتبار الصغرى والكبرى فاذا قرنت احد الكبرى بالاربعة  
ما جاز الصغرى الاربعة يحصل ذلك القدر ولكن بشرط ايجاب الصغرى  
اسقط ثمانية اضرب كل حاصل من ضرب الصغرى السالبة الكلية او جزئية في الكبرى

الشخصية الجزئية والكلية  
والاصغر والاكبر  
اعتبارها في الحكم  
منه

في الكبرى الاربعة وحكمة الكبرى اربعة حاصلة من ضرب الكبرى الجزئية في  
الصغرى الجزئية فاصبح الاربعة الاول من موضوعات كاسر  
ينبج موجبة كلية كقولنا كل ح ب وكل ح ا ينبج فكل ح ا  
كلينين والكبرى سائلة ينبج سائلة كلية كقولنا كل ح ب ولا شئ من ح ب  
ينبج فلا شئ من ح ا الثالث من موضوعات والصغرى جزئية ينبج موجبة  
حسنة كقولنا بعض ح ب وكل ح ا فبعض ح ا الرابع من موضوعات جزئية  
صغرى وسائلة كلية كبرى سائلة جزئية كقولنا بعض ح ب ولا شئ من ح ب  
فيما فبعض ح ا ليس او اعلم ان الايجاب اشرف الكليات لكونه  
وجودية والكلمة اشرف الكليات لا مضابطها وكونها تقع في العلوم  
واخص من الجزئية ولا سبيل الاصل لا سيما على امر زيد اشرف فقول  
الموجبة الكلية اشرف المحصورة لا محتواها على شئ من ح ب وسائلة الكلية  
اشرف من الموجبة جزئية لان اشرف الكلية من جهات مقدرة وشراف  
الايجاب من جهة واحدة وكما طلع المقصود من الاية نتائجها اربعة  
ترتبط بها شرفا ونتائج هذا الشكل بينة بدواتها لان الحكم على طرفي  
له الاوسط حكم على الاصغر انه هو ثابت له الاوسط لا يبقا الاستدلال  
بهذا الشكل دور في فاسد فضلا عن ان يكون بينا لان العلم بالنتيجة  
موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم بثبوت  
الحكم بالاكبر وكل واحد من افراد الاوسط التي من حليتها الاصغر فيكون  
العلم بالكبرى الكلية موقفا على العلم بثبوت الاكبر او سلبه للاصغر او عنه  
انك هو عين النتيجة فلو استغنى العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور  
لان الحكم يختلف باختلاف موضوعه فيكون معلوما يجب



نتيجة

وصفجهو لا يجب وصفه من غير متعاد العلم كما يجب اعتبار وصف  
 العلم باعتبار مصادره ولا يتعدى ذلك واما السطر الثاني  
 بحسب الكيفية اختلف مقدمته بالكتاب بان يكون احداهما موصية  
 والاخر سانية وبحسب الكمية كلية الكبرى والاخر وان لم يتحقق احد  
 الشرطين كحصول الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس  
 مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى اما لزوم ذلك على تقدير انقضاء  
 الشرط الاول فقلنا ان كانت المقدمات موصيتين كقولنا كل انسان حيوان  
 وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا وكل  
 من حيوان ناطق كان الحق خلافه وكذلك في جانب السلب قال قولنا لا  
 شيء من الانسان ناطق ولا شيء من الكرخ ينفق سلب وهو حق ولو بد لنا  
 بان ناطق كان الحق الايجاب واما على انقضاء الثاني قلنا لو كانت الكبرى  
 موصية جزئية لصدق قولنا لا شيء من الانسان ينفق وبعض الحيوان من  
 الصادق الايجاب ولو قلنا به الكبرى وبعض الصهاير من كان  
 الصادق السلب وهكذا اذا كانت الكبرى سانية جزئية كقولنا كل انسان  
 حيوان وبعض الجسم ليس حيوان واما ان الاختلاف موجب  
 لعدم الانتاج قلنا القياس لما صدق لوجوده الايجاب والسلب لم يكن متبعا  
 لثابتهما لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما وضرورة النتيجة  
 ايضا لربعة لانه سقيا باعتبار الشرط الاول والثانية امر بالموجبات كقولنا  
 او جزئية او مطلقة بان يكون الصغرى كلية والكبرى جزئية وبالعكس  
 والنتيجة كذلك باعتبار الشرط الرابع الكبرى الجزئية السانية موصية  
 والموصية مع السانية فيثبت الربعة اذ لا يزيد على ستة عشر الاول

وذلك لان الحكم على تقدير سلبها ان يكون  
 بالسانة الكلية او جزئية من الايجاب والاول  
 الحكم على تقدير ايجابها بالاول  
 على السانين الا ان الحكم على تقدير

الاول كليتين والصغرى موصية نتيجة سانية كلية كقولنا كل ج ب ولا  
 شيء من ا ب فلا شيء من ج او بيانه بخلافه هو في هذا الشكل ضم نقيض  
 النتيجة الى الكبرى نتيجة نقيض الصغرى فيقال لو لم يصدق لا شيء من ج ا  
 لصدق بعض ج ا ونقيضه الكبرى هكذا بعض ج ا ولا شيء من ا ب نتيجة  
 في الشكل الاول بعض ج ب وقد قلنا الصغرى كل ج ب هذا طرف  
 وصورة القياس بدلية الانتاج فاحلف انما يانم من المادة لا من الكبرى  
 لانها مفروضة الصدق بل من الصغرى وهو نقيض النتيجة حقيقة مفروضة  
 امتناع كذب النقيض وبالعكس الكبرى لبريد الشكل الاول او نتيجة  
 نتيجة المذكورة التالى من كليتين والصغرى سانية نتيجة سانية كلية  
 كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا بخلافه كما وبالعكس  
 الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فانا اذا عكسنا لا شيء من ج ب  
 وجعلنا كبرى القياس هكذا كل ا ب ولا شيء من ج ب نتيجة من الاول  
 لا شيء من ج ا وينعكس لا شيء من ج ا وهو المطلوب واما ان الكبرى  
 لا يعكس فلان عكس الموصية لا يصلح كبرى في الشكل الاول والثاني موصية  
 جزئية صغرى وسانية كلية كبرى نتيجة سانية جزئية كقولنا بعض ج ب  
 ولا شيء من ا ب فليس بعض ج ا بخلافه وبالعكس الكبرى كما لم يرجع الى  
 الاول وبعض موصية جزئية فينتج مقدما احد هما كل ا ب ولا شيء من ا ب  
 الاخر كل ج ب وجعل الاول صغرى لكبرى الاصل فكل ا ب ولا شيء من ا ب  
 فلا شيء من ا ب ثم نغكس المقدمة الثانية لا بعض ج ب ونقيضه نتيجة القياس  
 الاول نتيجة من الشكل الاول وهو المطلوب ونقول بعض ج ب ولا  
 شيء من ا ب بعض ج ب ليس واعلم انهم لا يفرقون في باب النتيجة

نتيجة النتيجة  
 فان هذا الشكل انما يحلف  
 الاول والكبرى فقط



الالف بوجبة ويقولون بانه اذا انما يكون في حيزين احدهما ذو كذا الشكل  
 ولكن في حيزين احدهما في الاخر الشكل الاول وفيه نظر الرابع من سالبه بوجبة  
 صغرى وموجبة كلية كراي بوجبة سالبه بوجبة كقولنا بعض حيزين  
 وكلاب فبعض حيز ليس بالحلف وانما فخر بيان عليه لان الكبرى  
 لا ينعكس البوجبة وهي لا تفضل لك وبه الشكل الاول والصغرى لا تقبل  
 العكس وعلى تقدير قبولها انما ينعكس بوجبة والاف من غايتها لو كان  
 سالبه بوجبة بوجبة حتى يحقق وجود الموضع وكل من يستدرك في هذا  
 الفرض لا يدلي بالبعض وفيه مافيه وانما وضعت الفرض في تلك المراتب لان  
 الفرضين الاولين اشرف من الآخرين ذاتا ونتيجة والفرض الاول والثاني  
 اشرف من الثاني والرابع اشرف على صغرى الاول بعينها وبما الشكل الثاني  
 فنتظر بحسب الكيفية موجبة الصغرى والا فالحاصل انما هو الموجب لعدم  
 الانتاج كقولنا عندنا كراي الكبرى لا نشترط ان لا يكون بوجبة وكل من لا يقول  
 او لا يوافق وعند سلبها لا نشترط ان لا يكون بوجبة ولا نشترط ان لا يكون  
 وحار فان الحق في الاولين لا ياتي وفي الآخرين السلب فيجب الكيفية  
 كلية احدها المقدمتان والاحكام البعض المحكوم عليه بالصغرى غير البعض  
 المحكوم عليه بالاكبر فلم يبق البعدية استعدية الحكم والاولى من الاصل  
 كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه فرس وضروب الناجية بمقتضى  
 شرطين سبه لان احبب الصغرى سقط مما سبه كما عرفت وكلية فيها  
 اسقطت الصغرى الموجبة بوجبة مع بوجبتين الاول من موصفين كليتين  
 بوجبة بوجبة كقولنا كل سبج وكلاب فبعض حيز بالحلف وهو في  
 هذا الشكل ثم نقيض النتيجة الى الصغرى بوجبة بعض الكبرى وبالاولى

وبالاولى لا يعكس الصغرى فان هذا الشكل انما يخالف الاول ويكون  
 الاوسط في صغره موضوعا والاصغر محلا لضعف الصغرى بوجبة  
 الاول بوجبة النتيجة المطلوبة والثاني من كليتين والكبرى سالبه بوجبة  
 بوجبة كقولنا كل سبج ولا نشترط ان لا يكون بوجبة ليس بالحلف والعكس  
 الصغرى وهذا الفرض لا ياتي في الحكمي لانه ان يكون الاصل  
 اعم من الاكبر واقتضى محلا للاصل على خلافه او الاصل اعم من الاكبر او سلبا كقولنا  
 كل انسان حيوان وكل من لا يوافق او لا نشترط ان لا يكون بوجبة  
 ينتج النتيجة السالبة لان الاول اصل الفرض والنتيجة للماضي والثاني اصل  
 الفرض والنتيجة للسلب واول ما ينتج الاصل لم ينتج الاصل الثالث من موصفين  
 والكبرى كلية بوجبة بوجبة كقولنا بعض سبج وكلاب فبعض حيز  
 بالحلف وعكس الصغرى ونقض موضوع بوجبة في كل سبج وكلاب  
 وفي مقدمته الاول الكبرى القبول ينتج من الشكل الاول وكل من لا يوافقها  
 كبرى للفرض من السالبه بوجبة فاول هذا الشكل ما هو المطلوب وهو كل  
 ب وكلاب فكل داء هو كل سبج وكلاب فبعض حيز وهو المطلوب الرابع  
 من موصفين بوجبة صغرى وسالبه كلية كراي بوجبة سالبه بوجبة كقولنا بعض  
 سبج ولا نشترط ان لا يكون بوجبة ليس بالحلف وعكس الصغرى وبالاولى  
 والخطا هو الخامس من موصفين والصغرى كلية بوجبة بوجبة كقولنا  
 كل سبج وبعض سبج فبعض حيز بالحلف وعكس الكبرى وجعلها صغرى  
 ثم عكس النتيجة والعكس الصغرى لان الكبرى بوجبة لا يصدق الكبرى  
 الشكل الاول وبالافراض وهو فرض موضوع الكبرى في كل سبج  
 فكل سبج وكلاب وكلاب فبعض حيز السالب من موصفين بوجبة بوجبة

صوت كل داء ولا نشترط ان لا يكون  
 كل داء ولا نشترط ان لا يكون  
 من الشكل الثاني



خزينة كبرى سبعة جزئية كقولنا كل سبعة وبعض ليس ببعض  
ليس بالمتكلم والافضل في الكبرى ان كانت السابعة مركبة  
وجود للموضوع لا يعكس الصغرى كما عرفت ولا يعكس الكبرى لانها  
لا تقبل العكس في تقدير انهما ساهلا يصح الصغرى والاولى وجبة ترتيب  
هذه القروب ان الاولين كليتا وقد عرفت انها اشرف وان كانت  
سابعة جزئية وان كانت موجبة والاول اشرف في الثاني لا كما تقدم  
الثالث على الرابع اشرف الا بآي. وكذا الخامس اما الشكل الرابع شرط  
بحسب الكمية والكيفية اياها المقدمتين مع كلية الصغرى او احدهما  
بالكيف مع كلية احدهما والاحصاء الاختلاف الموجب لعدم الانتاج  
فان خلاف ذلك يختص في الامور الثلاثة سلبا لمقدمتين واما بهما مع  
جزئية الصغرى واختلافهما في الكيف مع كونها جزئيتين والكل عظم  
اما الاول فله صدق قولنا لا شئ من الانسان يفسد ولا شئ من الحيوان يفسد  
واحد السلب والاشئ في الصادق والاشئ في الواجب واما الثاني  
فله صدق قولنا بعض الحيوان ان لا وكلنا طوطى حيوان مع حقيقة الا بآي  
او كل من حيوان مع حقيقة السلب واما الثالث فلان الموجبة او كما  
صغر صدق قولنا بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق  
او بعض الناطق ليس بناطق والصادق في الاول والا بآي وفي الثلاثة  
السلب وان كانت كبرى صدق بعض الانسان ليس بفسد وبعض  
الحيوان ان لا واما الا بآي او بعض الناطق ان لا واما السلب  
وضروب الناجية ثمانية تسقط اربعة بعين التبيين واشئ بعين  
الموجبتين مع جزئية الصغرى واخرين بعين المتكلمين بخزينة الامور

الاولى موجبتين كل سبعة موجبة جزئية كقولنا كل سبعة وكل سبعة  
فبعض ج. بعكس الترتيب ارجح الصغرى كبرى والكبرى صغرى  
ليس في الاشكال الاول فانه في الفقه كلنا المقدمتين مع عكس النتيجة  
ولا يصح كليتا الجواز ان يكون الصغرى من الاكبر كقولنا كل انسان  
حيوان وكلنا طوطى انسان الثاني موجبتين والكبرى جزئية موجبة  
جزئية كقولنا كل سبعة وبعض ج. بعكس الترتيب ثم  
عكس النتيجة كما في الثالث من طينين والصغرى سابعة جزئية سابعة  
كلية كقولنا لا شئ من ج. وكل سبعة فلا شئ من ج. اما العكس في الرابع  
من طينين والصغرى موجبة سبعة جزئية كقولنا كل سبعة ولا شئ  
من ج. بعض ج. ليس بعكس المقدمتين ليس في ذلك الشكل الاول ولكن  
بعض ج. ب. ولا شئ من ج. بعض ج. ليس وهو المطلوب وعدم ج. ب.  
كلية لا تمام السمية الصغرى كقولنا كل انسان لا حيوان ولا شئ من الانسان  
انما من ج. موجبة جزئية صغرى وسابعة كلية كبرى سبعة جزئية  
بعض ج. ب. ولا شئ من ج. بعض ج. ليس انعكس المقدمتين كما في  
الاولى سابعة وسبعة صغرى وموجبة كلية كبرى سبعة جزئية كقولنا  
بعض ج. ليس ج. وكل سبعة فبعض ج. ليس بعكس الصغرى ليس في ذلك الشكل  
الثاني كقولنا بعض ج. ليس ب. وكل سبعة من ج. بعض ج. ليس  
وهو المطلوب وهذا هو في الرابع والاحصاء ولكن لما امكنهم  
ايباع الاشكال الاول كذا في السبع موجبة كلية صغرى سابعة جزئية  
كبرى سبعة جزئية كقولنا كل سبعة وبعض ليس ببعض ج. ليس  
بعكس الكبرى ليس في ذلك الثالث وسبع النتيجة المطلوبة ويجوز في الاول



والرابع من انما لم يتفقوا اليه لما امر الناس من سائر كلياته من  
وحيه من كبرى سببه من كونه الاشياء من سبب وبعض اب بعض  
ج ليس انعكاس الترتيب كونه الاشياء من سبب انعكاس النتيجة ووجه  
الترتيب الاول اشرف من الثاني والثاني في رتبة الاول اشرف منه في الجواب  
والحكم الاختلاف الحكمي والثالث راجع الى الاول انعكاس الترتيب الرابع  
انحصر في الخامس وله فريضة شرف وهو رتبة الاول انعكاس المقدمات و  
السادس وان يعبر بثمان الايجاب الحكمي دون الثامن وانما قدم السكك  
على السابع لارتداده الى السكك الثاني دون ويمكن بيان اتجاه الفروع  
التي تحت الاول بخلاف وهو من قبيل النتيجة لا انه المقدمات ينتج من  
التي تفيض الاخرى اما في الفروع الاولين فتجعل تفيض النتيجة كحقيقة كبرى  
وهو القياس لا يابها صغرى فتبني ما انعكس له منافي الكبرى مثلا او صغرى  
كبرى وكذا رتبة صغرى بعض ج او افلاشي من ج يجعلها كبرى يقولنا كل  
سبب سبب لاشئ من سبب او انعكس له لاشئ من سبب فكانت الكبرى كطراب هذا  
خلاف وانما في الفروع بالنتيجة للسلب فتجعل تفيض النتيجة لا يابها صغرى وكبرى  
القياس كحقيقة كبرى ينتج ما انعكس له منافي الصغرى مثلا او صغرى لا في  
ج سبب وكطراب لاشئ من ج او الا فبعض ج انضبط كطراب سبب بعض ج  
وينعكس الى بعض ج وقد كانت الصغرى لاشئ من ج سبب هذا خلاف  
يمكن بيان الفرق الثاني في الخامس الاقرض وليس ذلك في الثاني ليقاس  
عليه الخامس وليكن البعض الذي هو اب وقطر او قطر د ونظم تلك  
المقدمة الاخرى الى صور القياس فنقول كطراب ج وكطراب سبب ج اول هذا  
السكك فبعض ج ونظمه الى المقدمة الثانية ثم نقول بعض ج وكطراب ج

نتج ج الاول فبعض ج وهو المطلوب وبيان في الحاشية على ما هو جوابه  
ولا سبيل الى غيره هو انما جعل موضوع القياس كطراب ج وكطراب د وكل  
الاول صغرى كبرى القياس هكذا كطراب ج والاشئ من ج سبب ج السكك الثاني  
لاشيء من ج هذا جعله كبرى للثانية هكذا كطراب ج ولاشيء من ج سبب ج الثالث المطلوب  
وقد ظهر في ذلك غلطان دعوى كون الاخر من ابد مخصوصا بقياس سبب ج  
في السكك المفروض فيه لكن من ضرب اجلي والآخر السكك الاول فالحق ان لا  
حصول الاقرض بالسكك الاول ولا بالثاني وليس في التخصيص ما فائدة  
نعم لا في الاصل الا في كونها والمتقدمون حصروا الفروع المنتجة في خمسة  
الاول ذكره لعدم انتاج الثلاثة الاخرى في القياس من بسيطين  
يقولنا ليس بعض الحيوان بان وكطراب كس او طراب حيوان هو في الشئ  
كل ان ناطق وبعض الفرس او الحيوان ليس بالاشئ في الخارج لاشئ من  
الانسان بغيره وبعض الناطق او الحيوان ان ذلك الاختلاف ما يتم  
اذا كان القياس ككبر المقدمات البسيطة ونحن نعلم ان كون السبب  
المستقوله فيما امر الى اثنين فقط ما ذكره من الاختلاف بناء على الحكم  
التي اوتيت في حصة كنفها فان السكك والاشئ من ج انما يرد الى السكك  
وانت في انعكاس كذا الثاني اعلم ان سبب ج سبب ج خاصة منعك الى  
النتيجة المطلوبة من السكك الاول بتدبير مقدمتي هذا الفرق وقد علم عمارة  
المصنف ان المتقدمين قالوا ما انعكس الى اثنين وليس كذلك بل ما  
ظهر لهم وجه انعكاس كبرية كانت او بسيطة الفصل الثاني في اختلاف  
الاشياء في حصة ج حلقا الموجه بعضها مع بعض وعند اعتبار الجهة في  
المقدمة سبب لاشئ انتاج الاشياء لاشئ اما السكك الاول فنتجها باعتبار جهة



فعلية الصغرى لان الكبرى تدعى ان كل ما ثبت الاوسط بالفعل فهو  
 محكوم عليه بالاكبر والصغرى اكملت انما تدعى لان الاوسط مما ثبت له  
 الاوسط بالاكبر انما ياتي بالقوة دائما ولا يخرج الى الفعل فلا يتعد  
 الحكم منه الى الاوسط مثلا يصدر في الفرض المذكور كل ما هو كوبر زيد  
 بالامكان المحال وكل ما كوبر زيد بالفعل فهو من بالضرورة او لا شيء  
 هو كوبر زيد نيا هو مع امتناع اليا في الاول واسلب في الثاني وهذا  
 من غير ان المعنى في الوصف العكس ان يكون بالفعل كسب نفس الامر  
 واما اذا اكتفى بخروج الامكان كما هو في سب الفارابي فلا شبهة في انتاج  
 امكنة لا تدراج الاوسط في الاوسط فان موضوع الكبرى كل ما هو الاوسط  
 بالامكان والاوسط في الامكان فينتج الحكم اليه بالضرورة وقد قيل  
 الحق ان يوضح الفعل كسب نفس العقل وحيث يندرج الاوسط تحت الاوسط  
 لان الاوسط مما غرضه العقل اوسط بالفعل ويخالفه سلب في ذلك ان ينقض  
 المذكور من دفع لانه ليس يندرج كل ما كوبر زيد من بالضرورة واذ اجماع  
 مما يمكن ان يكون كوبر زيد ونحوه العقل ان يكون كوبر بالضرورة ليس  
 بعض كوبر زيد ليس بالضرورة هذا ثم انه قد سبق ان الموجبات المعبرة ثلثة  
 علمه فاذا اعتبرنا ما في الصغرى والكبرى حصل ثمانية وسبعة وستون احتمالا  
 وهي خاصية من ثلثة عشر ثلثة عشر ثلثة عشر ثلثة عشر ثلثة عشر ثلثة عشر  
 ستة وعشرون احتمالا وهي احدى عشرة من ثلثة عشر ثلثة عشر ثلثة عشر ثلثة عشر  
 المنزلة منها ثمانية وثلثة واربعون احتمالا واثنا عشر ثلثة عشر ثلثة عشر ثلثة عشر  
 فيه كالكبرى ان كانت الكبرى غير مشروطين والعرضي ان يكون له  
 السبع الباقية وذلك سبعة وستون احتمالا حاصله من ثلثة عشر ثلثة عشر

في سبعة واثنا عشر كانت الكبرى احد الوصفين الرابع فالسبعة كالكبرى  
 لكن لا مطلقا بل محذوف عنها قيد اللازم واولا دوام والضرورة  
 المحصورة بالصغرى بان لا يكون مشتركة بينهما وبين الكبرى بالضرورة  
 كانت ان كانت الكبرى لصري العامين وبعد ضم اللادوام الثالث  
 في الكبرى اليها اثر الاوسط المحذوف عنها قيد الوجود ان كانت مشتركة  
 احدى صفتين فمنها تحت امور احدها ان النتيجة تابعة للكبرى اذا كانت  
 احدى السبع واما بينها ثمانية تابعة للصغرى اذا كانت احدى الرابع وثلاثة  
 ان قيد الوجود للصغرى لا يتعدى الى النتيجة بل لا بد ان تحذف رابعها  
 ان الضرورة تحتها بالصغرى لا يتعدى ايضا وخامسها ان قيد وجود  
 الكبرى يتعدى الى النتيجة ويقسم اليها اما الاول فلا تدراج الاوسط تحت  
 الاوسط اندراجا بينا واما الثاني فلان الكبرى والوسطان دوام الكبرى  
 بدوام الاوسط فليكن الاوسط مستديما للكبرى كانه ثبوت الكبرى  
 لا يمتنع كسب ثبوت الاوسط له واما الثالث فلان الكبرى وان  
 حكمت بدوام الاكبر ككل ما ثبت له وصف الاوسط مادام وصف الاوسط  
 ثابتا له لكن يجوز ان لا يكون ثبوت الاكبر مقتضا على وقت ثبوت  
 الاوسط حتى يثبت الاكبر ككل ما ثبت له الاوسط وان لم يثبت له الاوسط  
 فيكون الاكبر ثابتا للاوسط دائما فلا يتعدى اللادوام واللازم ووجه  
 الصغرى كقولنا كل ان ضاحك لادائى وكل ضاحك حيوان مادام  
 ضاحكا مع كذب قولنا كل انسان حيوان لادائى فليكن هذا انما يتم  
 على تقدير ان يفسر الوصفية بمادام الوصف لا شرط الوصفية وهذا قد  
 اظهر ان يخفى وما علم به ان صغرى هذا السطر موجبة فيكون قيد

اى سوكات فانية او وصفية  
 او وصفية او غير ذلك  
 منسوبة



وجوده سلبية وهي لا دخل لها في الانتاج كما ترى واما الرابع فلانه اذا لم  
يكن الكبري ضرورية امكن انتفاء الكبري كما ثبت له بالاوسط فامكن  
انتفاؤه في الاصغر فلا يكون ضروريا له ولما احس فلان دليل البين  
ايضا اولان الصغرى مع لا دوام الكبري ينبغي لا دوام النتيجة مثلا الصغرى  
الضرورية مع المشروط العامة سيجب ضرورة ومع الحاجة ضرورة لا دائمة  
ومع العرفية العامة دائمة ومع الحاجة دائمة لا دائمة والصغرى الدائمة  
مع احد العاملين سيجب دائمة ومع احد العاملين دائمة لا دائمة ولا  
يجب عليك ان القياس الصادق المحقق لا ينتظم الضرورية وانما  
والعرفية كما ينبغي وكذا منهما والصغرى الدائمة لان النتيجة بالضرورة  
يجب الضرورية لا دائمة او الدائمة لا دائمة غير صادقة فلو انتظم ذلك  
القياس الصادق لزم صدق المعلوم بدون اللازم وهو محال وان كنت  
ضيرا بالضايق المذكور لم يخبر لي بيان نتائج الاختلافات السابقة والا  
فلا تفك التفسير ايضا واما الشكل الثاني فسيظهر بحسب جهة احوال  
كل واحد منهما او لا يبرهن احدهما صدق الدوام على الصغرى بان يكون  
ضرورية او دائمة او كون الكبري من القضايا المستنتجة السواب  
اذ لو انتفيا كانت الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي احدى عشر والكبري  
من القضايا السبع الغير المنفكة السواب افضل الصغرى المشروط على  
والوفية وافضل الكبريات الوفية واختلاف الصغرى المشروط على  
والوفية مع الكبري الوفية غير متبع للاختلاف الموجب للعقوبة فانه يصدر  
قولنا لا شئ من مختلف بمحض ما دام مختلفا او في وقت معين لا دائما  
وكل من مضى بالضرورة في وقت معين لا دائما مع ان السلب متنع ولو

ولو بد لنا الكبري يقولنا وكل شئ من مضى في وقت معين لا دائما متنع  
الاجاب ومنع لم ينبغي لم ينع غير ما استلزام عدم انتاج الاصل عدم  
انتاج الاصل وانما في ان لا يستلزم المحنة الا مع الضرورية المطلقة او مع  
الكبري المشروطين ومحصل ان المحنة ان كانت صغرى لم تستلزم الا  
مع الضرورية المطلقة او المشروطين وان كانت كبرى لم تستلزم الا مع  
الضرورية المطلقة اما الاول فلانه قد علم من الشرط الاول ان المحنة الصغرى  
لعدم صدق الدوام عليها لم ينتج مع غير الدائميين والمشروطين و  
المفرضين فلو تجت مع غير الضرورية انما كانت اطلاقا مع الدوام  
انما كانت اطلاقا مع الدوام مع غير الضرورية انما كانت اطلاقا مع الدوام  
مسلوبا عنه دائما كقولنا كل رومي فهو اسود بالامكان ولا شئ من  
الرومي اسود دائما مع امتناع سلب الشرع عن نفسه ولو قلنا ولا شئ من  
الرومي اسود دائما متنع اليك وهذا مستلزم عظيم اختلافا المحنة الصغرى  
مع الوفية مع الوفية العامة فلان الدائمة افضل وعظم الاصل  
يوجب عظم الاصل واما مع العرفية اي مئة فلانها اذا انتقلت في هذا  
الشكل لم يكن للماد واما مدخل في الانتاج فخرج الاطلاقا المحنة  
المحنة الصغرى مع العرفية العامة وقد بين عظم هذا اطلاقا فيه  
نظرا لان عدم الانتاج مع اجزاء لا يوجب عدم الانتاج مع الكل فان  
قلت نحن نجد القينة على مقدارها مركبة عند الاعتبار بجميع الاشكال  
انما ينتج بوسطه انتاج اجزائها فتقول ذلك لا يوجب اجزاء بالاشكال  
الى مقدارها مركبة يكون انتاجها لتناجي على الوجه المذكور عنه  
فربما ينسب مقدرة مركبة ينتج نتيجة لا على الوجه المذكور لضرورة ان عدم



الوجه ان لا يدل على عدم الوجود فالاول بناء على عدم العلم بالانتاج فيمكن  
 ان يقال المراد بالانتاج القضية المركبة انتاج شئ من اقسامها مع القضية الاولى  
 وبعد انتاجها عدم انتاج اقسامها معها فحينئذ يقع بحد هذه الغاية واما  
 الثاني فلانه قد علم في الشرط الاول ان امكنة الكبرى لا تنتج مع الدائمين  
 لانفاء الامر من المحنى واما الصغرى وكون الكبرى في القضية المستفاد  
 امكنة الكبرى مع غير الضرورية كما ان اختلافها مع الدائمة وهو غير متعين  
 كقولنا كثر رومي ابيض دائما ولا شئ من رومي باهين الامكان فانه كما قد  
 يجوز ان يكون المسلوب في الشئ بالامكان ثابتا له دائما مع اقتناع السلب  
 ولو بدنا الكبرى بقولنا لا شئ من الهند باهين الامكان اقتنع الايجاب واما  
 عرفت ذلك عرفت ايضا ان الشرط الاول اسقط سبعة متعينات  
 وهي الحاصل من الصغرى احدى عشرة في الكبرى السبع والثاني ثمانية امكنة  
 الصغرى مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة ولان المنهج اربعة  
 وثلاثون والضابط في الانتاج هذا النتيجة دائمة ان صدق الدوام على  
 احدى مقدرتيه والافضل الصغرى في ذواتها الدوام والضرورية والفروقة  
 اية ضرورية كانت وذلك ان يكون النتيجة كالمقدمة الدائمة او كالصغرى  
 محذوفات عنها فحينئذ الوجود والفروقة بايراهيم المذكورة في المطالبات  
 والافراحي والعلم ان الالبته الضرورية لو انعكست كنفسها  
 انتج الضرورية في هذا الشكل الضرورية فلما لم يتبين ذلك افتقر السخنة  
 على الدوام لا يقال اذا كان الوسط ضروري الثبوت لانه الطرفين ضروري  
 السلب عن الطرف الاخر كان بين الطرفين منافاة ضرورية فيكون نتيجة  
 الضرورية ضرورية لاننا نقول لا يلزم من ذلك الا المنافاة بين ذلك الطرفين

الطرفين والمطلوب المنافاة بين ذلك الاصغر وصفه الاكبر ولا يلزم  
 من ضرورة سلب الدائم ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في الفرض  
 المشهور لا شئ من اقسامها بغير ضرورة وطرفه كوب زيد من بل ضرورة  
 مع كذب ليس بجمل اقسامه كوب زيد بضرورة لان طرفه كوب زيد  
 بالامكان وانما حذف قيد الوجود عن الصغرى لانه اما ان يثبت في احدى  
 المقدمتين او كليهما واما ان كان في بعض شرائط الانتاج منتفيا اما اذا  
 كان في احدى المقدمتين فلا نهج الحاشية الاخرى في الكيف فيكون قيد وجود  
 موافقا لها في الكيف والانتاج في هذا الشكل المتفقين في الكيف  
 واما اذا كان في المقدمتين معا فلا قيد وجود كل منهما لا يبيح مع مثل  
 المقدمة الاخرى لما رواه وجوده اذ الانتاج في هذا الشكل متفقين  
 ولا في امكنتيه ولا في مطلقة وممكنة وحذف قيد الضرورية عن الصغرى لانه  
 اختص بها لان المقدار ان الدوام لا يصدق على الصغرى فلو كان فيها  
 ضرورة كانت اما الضرورية المشروطة او الضرورية الوضعية او الضرورية  
 واخص الاحتمالات احدىها ومقدمة اخرى الاحتمالات مشروطة او  
 موصية ومشرطة وشئ منها لا يبيح الضرورية اما الاول فلان الاول  
 فيها ضروري الثبوت لمجموع ذلك الطرفين ووصف ضروري السلب  
 عن مجموع ذلك الطرفين الاخر ووصف ولا يلزم منه الا المنافاة الضرورية  
 بين المجموعين والمطلوب ليس في كسب بل ضرورة منافاة وصفه  
 الطرفين لمجموع ذلك الطرفين الاخر ووصف وهو غير لازم واما الثاني فلان  
 الاول اذا كان ضروري الثبوت للصغرى بعض او كذا ضرورة  
 السلب عن الاكبر بشرط الوصف لم يلزم منه الا ان ذلك الاكبر مع وصفه

د



ضرورة السلب في بعض الاوقات واما ان وصف الكبر في السلب  
 هو الامتناع في لازم واما السلب الثالث فشرطه كجست فعلية الصغر  
 لان اخلاص الاصل لا يمكنه الانعقاد وهو ما يقع في الصغر فيمكنه  
 مع الضرورية والمشرطة في حصة في اخلاص الضرورية بها الفربان الا  
 عقيم فيكون سائر اخلاص الامكان في جميع الضرورية فيما فاننا اذا فرضنا  
 ان زيد كبر الفرس ولم يركب الحمار وعمر كبر الحمار دون الفرس  
 صدق كل ما هو مركوب زيد مركوب عمر وبالاكمال وكل ما هو مركوب زيد  
 فهو منس بالضرورة ولا يصدق بعض ما هو مركوب عمر منس بالاكمال  
 لصدق نقيضه وهو لا نشي مركوب عمر منس بالضرورة ولو قلنا بدار  
 الكبري ولا نشي مما هو مركوب زيد كبر بالضرورة وكان القياس على سببه  
 الضرر الثاني والحق الايجاب او كل ما هو مركوب زيد فهو منس مركوب زيد  
 بالضرورة مادام مركوب زيد لا دائما ولا نشي مما هو مركوب زيد  
 منس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لا دائما لصدق اخلاص  
 المشرطة الخاصة على سببه الفربان والصادق في الاول السلب وفي  
 الثاني الايجاب واما صدق نهديح الاصل الطرح في الاول مع الايجاب وفي الثاني  
 مع السلب فكثيرا وقد ثبت فعلية الصغر سقطت من الاصل طيات  
 المحلثة الانعقاد سنة وعشرون قضية وبقيت الاصل طيات المسح مائة واثني  
 واربعين وتقول في بيان الضابط للنتيجة كالكبرى ان كانت غير الوصفية  
 الرابع والا بكانت الكبرى احدها ففكس الصغرى محمد وفاعله اللادوم  
 ان كانت الكبرى احدها ففكس ومضمونها اليه اللادوم ان كانت  
 احدها ففكس اما ان النتيجة كالكبرى او فكس الصغرى فبالطريق

السابق ببيانها واما حذف قيد اللادوم عن فكس الصغرى فخلاله سائبة  
 ولا دخل له في صغرى هذا السطر واما ان لا يكون الكبرى اليه فلازم مع الصغر  
 ينتج لادوم النتيجة لانه يرجع الى ان يكون الكبرى غير الوصفية الرابع  
 وقد سبق ان النتيجة في هذا القسم تابعة للكبرى واما السطر الرابع  
 فشرطه انما هو كجست خمسة امور الاول كون القياس فيه في الفعلية  
 مع لا يصبغ استعمال المحلثة اخلاصا فانها اما ان يكون موجبة او سائبة واما ان  
 لا ينتج اما اذا كانت سائبة فلما سئل عن وجوب انعكاس السائبة المستقلة  
 في هذا السطر واما اذا كانت موجبة فلما سئل عما ان يكون صغرى او كبرى  
 وعملنا الصورتين بتحقيق الاحتمال اما اذا كانت صغرى فليصدق قولنا  
 في الفربان المذكور كل ما هو مركوب زيد بالاكمال فخالص وكل ما هو  
 بالضرورة مع ان الحق السلب وصدق هذا الاصل طيات مع حقيقة الايجاب  
 كثيرة ولما اذا كانت كبرى فليقولنا كل ما هو مركوب زيد منس بالضرورة وكل  
 حمار مركوب زيد بالاكمال فخالص مع امتناع الايجاب ولو قلنا ان الكبري  
 بقولنا وكل ما هو مركوب زيد بالاكمال فخالص كان الحق الايجاب وهذا  
 القدر كاف في البيان الثاني انعكاس السائبة المستقلة فيه لان اخلاص  
 السوالب الغير المنعكسة اعني الوقعية لا تنتج اما اذا كانت صغرى فلازم  
 يصدق لا نشي مما هو مخفف بالجسوف الفري بالتوقيت لا دائما وكل  
 فصل الفري بالضرورة مع ان الحق الايجاب الفري لا امتناع سلب  
 فصل الفري مخفف بالجسوف الفري واما اذا كانت كبرى فليصدق  
 قولنا كل مخفف فهو فصل الفري بالضرورة ولا نشي مما هو مخفف  
 بالتوقيت لا دائما والصادق الايجاب لا امتناع سلب الفري فصل



الثالث صدق الدولم على صفى الفرب الثالث بان يكون ضرورية  
او دائمة او العرفى العام على كبره بان يكون من القضايا الست المنفكة  
السوالب ان لو انتفى الامران كان الصفوى احد الاربع النسخ المشروطة  
والعرفيان لو جوب انعكاس السالبة في هذا الشكل والكبرى اخرى  
السبع المنفكة السواب وافضل هذه الاختلافات هو اختلاف  
المشروطة اى من مع الوقفية بحيث لا يصدق كونها لا شرفه المنخفض  
بمحسوف الفرى بمعنى بالاضافة القرية بالضرورة ما دام منخفضا لا دائما  
وكل من منخفض بالمحسوف الفرى بالتوقيت لا دائما مع امتناع سلب الفرى  
غير المنخفض بالاضافة القرية واعلم ان البيا لى هذه الشرة وكذا في الثاني  
ليس بتمام ادلا بد فيه بيان امتناع الايجاب حتى يحصل الاختلاف  
الموجب للتعلم لكن امتناع الايجاب انما يتبين ان لو كان الاكبر مسلوبا  
في الصفوى بالضرورة لكان الصدق الموجبة المحمكة العامة وسلب الاكبر الاخر  
مع وكان القوم اعتمدوا على ان كل ضرب يستعمل على سلب فتنتج سبابة  
واذا اى يصور امتناع السلب فتنتج المطلوب الرابع كون الكبرى  
في الفرب السادس من القضايا الست المنفكة السواب لانه انما  
يتبين انتاجه بعكس الصفوى ليرتد الى الشكل الثاني فلما بدت في اوزن  
احدهما ان يكون الصفوى سالبة حاصلة سلكس وتاينه ان يكون  
الكبرى الموجبة معها على الشرط المعبر بحسب جهة الشكل الثاني ليجعل  
النتيجة وشرطه ان اذ لم يصدق الدوام على منواه يكون كبره والست  
المنفكة السواب فيجب ان يكون كبرى الفرب السادس كذلك انما ليس  
اكون الصفوى في التاخر من احدى الحائتين والكبرى محاصفا عليها الع

لان الدوام على انتج  
سلب الاكبر الاخر  
شبهة  
انما يصح مع امتناع 2 وطراب  
بمعنى 2 ليس 1

لا يصح مع امتناع 2 وطراب  
بمعنى 2 ليس 1

العرفى العام يقع احد الست المنفكة السواب لان انتاجه انما يظهر  
بعكس الفرب ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة فلا بد ان يكون مقفرا  
حيث اذا بدلت احدى الحائتين بالافرى انما سالبة خاصة والشكل الاول انما  
ينتج هذه القضية لو كان كبره احدى الحائتين ومنواه احد القضايا الست  
التي يصدق عليها العرفى العام اما اذا كانت احد الوصفية الاربع فظاهر  
واما اذا كانت احد الدائمين فلان النتيجة حينئذ ضرورية لا دائمة او  
دائمة لا دائمة وهي افضل من العرفية خاصة فيصد في النتيجة السالبة  
اجزئية العرفية اى منة وهي تنعكس النتيجة المطلوبة فيجب ان يكون  
صفوى هذا الفرب احدى الحائتين كبره من القضايا الست والاختلافات  
المنجية باعتبار الشرط المذكور في كل واحد من الفربين الاولين مائة  
واحد وعشرون حاصلة من ضرب مجموع الفعليين الاكبر عشرة نفسها  
وفي الثالث ستة واربعون حاصلة من الصفوى من الدائمين مع الفعلية  
الاكبر عشرة من الصفوى من المشروطين والعرفيتين مع القضايا الست  
المنفكة السواب وفي الرابع وخامس ستة وستون حاصلة من الصفوى  
الفعلية الاكبر عشرة مع الست المنفكة وفي السادس والثامن عشرة  
حاصلة من الصفوى من الحائتين مع الست وفي السابع ثمان وعشرون  
حاصلة من الكبرى من الحائتين مع الفعلية احدى عشرة والنتيجة في الفربين  
الاولين عكس الصفوى ان صدق الدوام عليها او كان الفعليين  
من الست المنفكة السواب والامثلة عامة وفي الفرب الثالث  
دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والافكس الصفوى و  
في الرابع وخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى والافكس



الصغرى محذوفاً عنه الادوام بيان الكل بالبرهان المذكور في المطلق  
 وبيان عدم لزوم الزيادة بالنقص والنتيجة في الابدان كما في الشكل  
 الثاني بعد عكس الصغرى وفي السبع كما في الشكل الثالث بعد  
 عكس الكبرى لان رجوع كليهما اليهما بهذين الطريقين وفي الثالث  
 لعكس النتيجة اى حلل الشكل الاول الحاصل بعد عكس ترتيب  
 وعكس التناظر والاعتبار الفصل الثالث في الاقتران الثانية  
 في الشرطية الاخرى المتشعبة على مقدمة شرطية سواء كان خبرها مع  
 الشرطية محلياً او الاما تسمية المركب من الشرطيتين ظاهراً وامامتية  
 المركب من الشرطية والمحلية فتسمية الكل باسم الجزء الاعظم وهو محتمل  
 اقسام القسم الاول ما يتركب من المتصلين كما كان الوجه بهذا الاسم  
 من بين اقسام ما يتركب من متصلتين لما كان الاطلاق الشرطية على المتصلين  
 صغرى دون المنفصلة وقع البديهة في البحث وهو على ثلاثة اقسام  
 لان المشترك بينهما اما ان يكون خبراً تاماً او غير تام واما خبراً  
 تاماً او غير تام في الاخرى والمطبوع منه مكانت الشرطية في جزئها  
 من المقدمتين وينتفع الشكل الاربعه فيه لانه ان كان تاباً في  
 الصغرى مقدماً في الكبرى فهو شرط الاول وان كان تاباً فيهما هو  
 الشكل الثاني وان كان مقدماً فيهما فهو الثالث وان كان مقدماً  
 في الصغرى تاباً في الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الاستدلال في  
 القسور والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في اعملى في جزئها  
 مع شرطية الاول اى حسب الصغرى وكذا الكبرى وفي الشكل الثاني  
 مقدمية في الكيف وكذا الكبرى في غير ذلك وكذلك عند خبرها الا

سورب ج صبح السورب ج

لاشئ سورب ج سورب ج

الاخر الشكل الرابع فان خبره هنا محتمل لعدم اعتبار ترتيب المسألة في  
 الشرطية وكذلك حال النتيجة في الكمية والكيفية فيكون نتيجة القرب  
 الاول من الشكل الاول هو محتمل كونه من الشكل الثاني سائبة كلية وعلى  
 هذا القياس مثال القرب الاول من الشكل الاول كما كان اب في جزئها  
 كما كان ج في جزئها كذا كان اب في جزئها ومثال الثاني والثالث  
 والرابع كما كان ج في جزئها وليس البتة اذا كان اب في جزئها ليس البتة  
 اذا كان ج د فاب وكذا كان ج د فاب وكذا كان ج د في جزئها فقد  
 يكون اذا كان اب في جزئها وكذا كان ج د فاب وكذا كان ج د في جزئها  
 فقد يكون اذا كان اب في جزئها ولم يتوصل لبيان نال القياس من  
 الانفاضة او منها والذوات اثباتاً او سلباً لكونه قليلاً كذا  
 كما لا يخفى وشكل الشيخ على الشكل الاول انه بعدد كلما كان الاثنان  
 فردا كان عدد او كلما كان عدداً كان زوجاً مع كذب النتيجة وهي  
 قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجاً اى بيان الصغرى كاذبة  
 بحسب نفس الامر ما يجب الازم فيصير النتيجة ايضا قال في  
 يرى ان الاثنان فردا بل ان يكثر من زوج ايضا القسم الثاني  
 من الاقتران الشرطية ما يتركب من المتصلين واسماء ايضا كذا والمطبوع  
 منه القسم الثاني اعني مكانت الشرطية في جزئها غير تام من المقدمات ونظر  
 انتاجه اى المقدمات وكذا خبرها وصحة منع اكلها كقولنا اما  
 كل اب وكل ج د واما كذا او كل ورينج اما كل اب وكل ج د او كل  
 ولا امتناع حلول الوقوع في التاليف وهي كل ج د وكذا  
 وغير احد الاخرين امر طرأ في كل جزئ ذلك لان المقدمات مكانت



مانعتي اكلو وجب ان يكون احد طرفي كل واحد منهما واقفا فالواقع  
في المنفصلة الاولى اما الطرف الغير المشترك او الطرف المتناكر فان كان  
الاول فهو احد اجزاء النتيجة وان كان الثاني فالواقع معه في المنفصلة  
ان ينسب اما الطرف المشترك فيجتمع الطرفان المتساويان على الصدق  
ويصدق نتيجة التاليف وهو الجزء الاخر من النتيجة او الطرف الغير  
المشارك وهو الجزء الثالث منها فالواقع لا يخفى عن نتيجة التاليف  
وعلى الطرفين الغير المتساويين وينعقد فيه الاشكال الرابع ايضا  
بحسب الطرفين المتساويين والشرط المعبرة بين احتمليتين معبرة  
ههنا بين المتساويين وعلى كسب استخراج الامثلة من نفس القسم  
الثالث من الاقضية الشرطية ما يتركب من محلية والمنفصلة واقامة  
اربعة لان المحلية اما ان يكون صغرى او كبرى واياما كان فاعلم  
لها اما مقدم المنفصلة او تاليها ولكن المطبوع منه كانت المحلية  
كبرى واستركه مع تالي المنفصلة وشرط انتاج ايجام المنفصلة ونتيجة  
منفصلة مقدمها مقدم المنفصلة وتاليها نتيجة التاليف بين التالي  
والمحلية كقولنا كلما كان اب فكل ج د وطوره ينتج كلما كان اب  
فكل ج ه لانه كلما صدق مقدم المنفصلة صدق التالي مع محلية اما  
التالي فخطاه واما صدق المحلية فلانها صادقة في نفس الامر فيكون  
على ذلك التقدير فكل صدق التالي مع محلية صدق نتيجة التاليف  
وكما صدق المقدم صدق نتيجة التاليف وهو المطلوب وينعقد فيه  
الاشكال الرابع باعتبار مشاركة التالي والمحلية والشرط المعبرة بين  
احتمليتين معبرة ههنا بين التالي والمحلية من غير فرق القسم الرابع

ما يتركب من محلية والمنفصلة وهو على تسمين الاول ان يكون  
الاحتمل بعد اجزاء الانفصال اما مع اتحاد التاليف والنتيجة كقولنا  
كل ج اب واما د واما ه وطوبى كل ج د وطوبى طوبى طوبى طوبى  
طوبى صدق اجزاء الانفصال مع ما يشارك في محلية فان احتملت  
صادقة في نفس الامر واللازم صدق اجزاء الانفصال فاعلم جزء  
مفروض صدقة فهو مع محلية المشاركة له ينتج النتيجة المطلوبة ومن  
زعم ان هذا معنى الاتحاد فقد سها سها فخطاه وكيف هو هو الاحتمل  
ايضا معلوم واما مع خلافا للتاليف في النتيجة وحيث يكون النتيجة  
منفصلة مانعة اكلو كقولنا كل ج اب واما د واما ه وطوبى طوبى  
د وطوبى ه ينتج كل ج اب واما ط واما ز لما مر من صدق اجزاء  
الانفصال مع ما يشارك في محلية الثاني ان يكون احتملت اقل من  
اجزاء الانفصال وتكون المحلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين واما  
اكلو والمشاركة مع احدى القولات اما ط او طوبى ب وطوبى د  
سها اما ط او طوبى د ولا امتناع حصول الواقع عن تقدير التاليف  
وعن اجزاء الغير المشترك ولا يخفى عليك ان هذه الفسنة ليست  
بجسرة بل ان يكون محلية اكثر عدد اجزاء الانفصال نعم يجوز ان  
لا يبريد الحكم بحسب نفس الامر بل باعتبار ما اوردته في هذا المقام  
وانما اهل البعده عن الطبع القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة و  
المنفصلة والاسترك الماخ في جزئ تام من المقدمات او غير تام منها  
او تام من احدى غير تام في الاخرى وانما لم يذكره لانها مبهمة  
وطوبى هذين الامر من ينقسم الى قسمين وهذا باعتبار كون







على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع اخر فلا يلزم من اثبات احد جزئ الشرط  
او نفيه ثبوت الاخر واستفاضة اللهم اذا كان وقت الاتصال والاتصال  
ووضعها هو عينه وقت الاستثناء او وضعه فانه سبب القياس في  
ضرورة لقولنا ان قدم زيد وقت النظر مع عمر واكرمه لكنه قدم مع  
عمر في ذلك الوقت فاكتمل حكمه في ذلك الوقت وهو لا ينافي مع ما في النص  
بل الوجه ان يقال انما اعتبر كلية الشرطية لانها لو كانت جزئية لجاز ان  
يكون وضع اللزوم والعتاد وغير وضع الاستثناء فلم يلزم وضع  
احد جزئها او رفعه وضع الاخر وفعده وما احتل ان يكون الاستثناء  
محققا في جميع الاركان وعلى جميع الاوضاع او يكون وضع اللزوم  
او العتاد بعينه وضع الاستثناء باعتبار الثاني وحده بانتفاء الاول  
الثاني ويحتمل ان يكون هو قيد الكل الامر من فقد ظهر ذلك بالتأمل  
الصادق ان ما قلنا ما نحتاج الى ان لو اقتصر المصل على الاول غير معتبر  
لهذا القيد فليس هو الشرطية الموصوفة فيه المعبرة به في قياس ان  
كانت مفصلة فاستثناء على المقدم سبب عين الثالث واستثناء  
نقيض الثالث سبب نقيض المقدم والابطال اللزوم دون العكس في  
شي منهما لا احتمال كون الثالث اعم من المقدم واورده بعضهم سؤالا  
بانه جاز ان يكون الثالث مساويا ثم اجاب بان الاستنتاج في لا يكون  
بالنظر الى صورة القياس بل الى مادته المحصورة والمعتبر هو الاول ولا  
يتوهم منه انه لا في خطاه المعقولة وان كانت مفصلة فان كانت  
حقيقية واستثناء عين اي جزء كان ينتج نقيض الاخر لا سيما الجمع و  
استثناء نقيض اي جزء كان ينتج عين الاخر كما سيجيء اكله فيقول لها

فصل في  
القياس

فصل في

لها اربع نتائج اثان باعتبار استثناء العي واثان باعتبار استثناء  
النقيض لقولنا اما ان يكون هذا العتد زوجا او فردا لكنه زوج  
فهو ليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه فرد وليس بزوج لكنه  
ليس بفرد فهو زوج والى كانت مانعة اجمع بين القسم الاول فقط  
لاستثناء الاجتماع دون التلو وان كانت مانعة لتلك التلو بين القسم  
الثاني فقط لاستثناء اكله دون اجمعه فيقول لحفظه في الجمال  
بحسب استثناء النقيض ولذا كسبنا ان بحسب استثناء العي  
الفصل الخامس في لواحق القياس وتوابعه في الاول القياس الرباعي  
وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها اخرى فمقدرة اخرى  
نتيجة اخرى وتوابعه الى ان يحصل المطلوب وذلك انما يكون عند  
افتقار كون واحد مما لا لا كسب القياس وكذلك  
في قياسات من رتبة ثالثة  
قياسا مركبا وعدده في لواحق القياس وهو سبعة النتائج  
كقوله لنا طرح ب وطرب دخل طرح د ثم طرح د وطراد فكل واحد منهم طرح  
او طراه فكل واحد واما مقصور النتائج لقولنا طرح ب وطرب د  
وطرد او طراه فكل واحد واما كل هذا القياس مقصور النتائج لكونها  
مطبوعة غير مخرج بها بخلاف الاول والثاني قياسا خلف وهو  
اثبات المطلوب بابطال النقيض واما سبب قياسا خلف لانه يورد  
الاطراح الى المحال وذكر الشيخ في الشفاء ان المتشكك كان يثبت  
المطلوب بابطال النقيض فكانه ياتي مطلوبه لا عار به في الافتقار بل



وحلفه فسمي وبوئيه نسبة اليه الذي سبأ الى المطلوب ابتداء من  
 غير من لا يظن انقضاءه بالشيء كان المتكسب يله في قدمه على  
 الاستقامة ويكون ابدا مركبا في شيئين احدهما قلة والاخر استثنائي  
 لقولنا لو كذب ليس بخرج بكان كاذبا بخرج بخرج على انها مقيدة  
 بساوية بنج لو كذب ليس بخرج بكان كاذبا بخرج الكذب ليس بخرج على  
 انه امر خارجي ليس بخرج وهو المطلوب وامره واضح الثالث  
 انقضاءه فهو الحكم على كونه موجودا في الزمان وانما قال ذلك لان  
 الحكم لو كان موجودا في زمان لم يكن مستلزما لشيء مفسا هكذا  
 قيل في بعض ما ورد عليه ان الحكم اذا وجد في جميع احوالها فقد  
 وجد في اكثرها ضرورة الاعجاب وسمي استقراء لان مقتضاه لا يقتضي الا  
 بشيئ في كونه كذا في كل حين فكل الاستقراء عند الفقه لان الاستقراء  
 واليهام والسبأ كذا وهو القيد اليقين لا الظن لان لو كان الظن  
 بهذه المثابة كالتسليم فقل في هذه النفس استقراء فاستقراء الاستقراء  
 حتى يوصله الى اليقين الذي هو الحكم على ما ثبت في الحكم على المطلوب  
 في الاستقراء فساد فاصح الرابع التيسر وهو ان الحكم في شيء وجد في  
 جزءه او لمع من كونه بينهما والفقهاء يسمونه قليلا والصورة  
 الترس في كل الوقوع اصلا والنسبة في كل احوالها فاعادوا المعنى  
 بينهما علة جامعة ولا يمتنع الاستدلال بعلة ثبوت الحكم في الفرع الا اذا ثبت  
 ان الحكم في الاصل معلل بمعية بينهما وانما يشترط في شرط الحكم  
 وان ارتفاع المانع وزعم ذلك القائل ان فيه تسامحا ايضا ولم يبينه  
 بل انتهى بقوله فيه تسامح مثل ما مر في نفس الاستقراء وعلمت محطتها

بفساد ان يقال هو الحق الموصولة الى الشك حكم موجود في جزئ من الزمان  
 لمع كذا فمتساوية هذه القضية انما هو عدم اعمال الفكر والروية  
 لقولهم العلم مؤلف من حادث كالبيت والبيت عليه المعنى المتكسر  
 بالدوران وهو ان الشئ بجزء وجودا واما كذا يقال كذا  
 دائر مع ان الشئ وجودا واما وجودا فالحكم في البيت واما عدا  
 فكما في الواجب ثباتا وتقدس وهو ان يكون المدار علة للمدار فكل  
 التاليف على المحرور وبالتفصيل غير المراد بيان النفي والاثبات  
 وهو ان اوصاف الاصل وبطلان بعضه يتعين البقاء للعلية لظهور  
 علة المحرور اما ان تيف او كذا او كذا والافان باطلان بالتخالف  
 فتعين الاول وتوضيحه بان يقال علة كون البيت حادثا اما التاليف  
 واما الوجود واما كونه قائما بنق في الاذن باطلان ضرورة الاستقراء  
 بالواجب فتعين الاول وهو ضعيف اما الدوران فلا ان الخ لا يفر  
 من العلة وسائر الشرائط المساوية مدار للمعلوم مع انها ليست بعلية  
 واما التقيد فاحتمل منوع يجوز عليه غير المذكور بتقدير تسليم عليه  
 المستكر في المقيد على لا يلزم عليه في المقيد يجوز ان يكون  
 خصوصية المقيد عليه شرطا للعلية او خصوصية المقيد مانعة عنها  
 فتبين العلية في الثاني لاستفاء الشرط او الوصف المانع واما في  
 ففيها جتان الاول في مواد الاقضية ولا بد من معرفتها حتى لا ينطوي  
 الغلط في هذه المادة وهي يقينية وغير يقينية واليقينية استنادية  
 بائنة لا مع اعتقاد انه لا يمكن ان يكون الاكذاف اعتقادا ومطابقا لنفس  
 الامر غير ممكن ان زوال اما اليقينية فستة ويسمى القضايا الواجبها

وقد كان هذا الكتاب المصنف في  
 من قبل امير المؤمنين عليه السلام  
 في كتابه في فضائله  
 في كتابه في فضائله  
 في كتابه في فضائله



اوليا وهي قضايان تصور فيهما كافر في حزم بالنسبة بينهما كقولنا الحكم  
 اعظم من اجزاء النفس والاشياء لا يجتمع ولا يرتفعان واجمع الواحد  
 في ال واحد لا يكون في مكانين الا غير ذلك وقد يتوقف العقل في الحكم  
 الاول اما انفصال الغيرة واما التدبير في القوة بالعقاي والمضادة لل  
 الاوليا ومشايدت وهي قضايان يحكم بها القوى ظاهرة او باطنة  
 كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا خوفنا وغضبنا ومحبنا وهي  
 قضايان يحكم بها بمشاهدة مشتركة مفيدة لليقين بواسطة قيس  
 حفي وهو ان يعلم ان الوقوع المتكرر على وجه واحد لا بد له من سبب وان  
 لم يعرف مهيبة ذلك السبب وطما علم وجود السبب علم وجود السبب  
 قطعاً وبه يتبين ان الكثرة كالحكم بان ثمر السقونيا موفيا لاسهار  
 وحديثاً وهي قضايان يحكم بها بحسن قوى يحصل النفس مفيدة للعلم  
 كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف السكالة النورية  
 بحسب اختلاف انقضاء الشمس في اوجها واحسن هو سرع الانقضاء  
 والمباذ الى المطالب وانت خبير بان السرعة في الاورق العاخرة  
 للمحرك ولا حركة للحسن لكنه تسارع في جفارة الانتقال دفعة عبادة  
 في معنى السرعة والمتواتر وهي قضايان يحكم بها لكثرة الشهادة  
 بعد العلم بعزم اقتناعها والاف في التواطي على الكذب كالحكم بوجود  
 ملكة وبغداد وما ذهب اليه بعض الناس من ان الشراطين او الاثنى  
 عشر او الغير من احوال اربعين والسبعين حكم بل هو مختلف باختلاف  
 الوقايح والنجس والسمعيان ونذروه المصل بقره ولا يخفى بل  
 الشهادة في قدر بل اليقين هو القاض بكمال العدد وبنداحي الا

لأمرد في العلم كالحكم في التجربة والحسن والنور ليس حجة على الغير  
 وقضايان قياساتهما معها وبسمي القضاء الفطرة الصبان وهي التي  
 يحكم بها بواسطة قيس لا يغيب وسطه عن الذهن عند تصور  
 حدودها وحضور اطرافها كالحكم بان الاربعة زوج لانقسامها  
 بمساويين ووجه اخرها هو لا يحتاج الى اثبات عليه والقيل  
 المؤلف في هذه السنة اما بان ذات او بواسطة كسبي سمي برطانا وهو  
 اما في هو الذي يكون احدا الا وسطا فيه علة للنسبة في الذهن  
 والعين كقولنا هذا منقضي الاصل او كل منقضي الاصل لا يحكم  
 في هذا مجموع وسمي بذلك لفائدة الدية اعني علة الحكم بالنسبة الى  
 الذهن والخارج جميعا واما ان هو الذي يكون احدا الا وسطا فيه  
 علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا مجموع وكل مجموع منقضي  
 الاصل فلهذا منقضي الاصل ووجه النسبة ان يفيد ان الحكم  
 في الخارج وحقيقة فقط وان افاد لمية التقدير والاوسط في  
 ان اذا كان معلولا لوجود الاكبر في الاصل فيسمى دليلا وهو اعرف  
 واسم من يقية اقسامه لان اكثر يقع على هذا الوجه ويما يقع الاوسط  
 فيه مضايها للحكم بوجود الاكبر لا يصح كقولنا هذا الشخص ابيض  
 فلهذا ان وقد يكون الاوسط والحكم معلولا على واحدة كقولنا هذا احب  
 محروقة وكل محروقة مشرفة ولما غير اليقين في مشهور وهي قضايان يحكم  
 بها للاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة كقولنا العدر ح والظلم شحيح  
 او رقة كقولنا مراعاة الضعفاء محمودة او محبة كقولنا كشف العيون مذموم  
 او انقضاء عادات كقبح ذبح الجوارح عند اهل الهند وعدم قبحه عند

فقولنا الاربعة زوج  
 والوسطا قولك منقضي  
 اذ القيل هذا الاربعة  
 بمساويين زوج  
 مسيل



غيرهم وفي شرايع واداب كحسن الايام والوفاء بينها وبين  
 الاوليات ان الانسان لو حذر ونفسه مع قطع النظر عما وراءه لم  
 يحكمها بخلاف الاوليات وفي هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا كما  
 سبق في فقه ذبح الحيوان وقيل كالحكم الكذب اذا استعمل على مطلق  
 عظيمة وفيه نظر نخل الاوليات فانها مطابقة للواقع ليس الا وكمل  
 قوم مشهورون ولا يفرق صناعة بحسبها وهذا لانها ممة فاسبق  
 كانه مستدر كرسى مسلمات وهي قضايا يستلزم من حكمه فني عليها الحكم  
 لدفعه حقة كانت او باطلة مسلمة فيها بينة ما حشد اولين اهل العلم  
 لتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه مثاله ان يستدل الفقه على جواز الزكوة  
 على البائغة بقوله صلى الله عليه وسلم في كل زكوة وقال الحكمي بن ابي  
 واحد وانما ارجح فقوله قد ثبت بهذا في علم اصول الفقه فلا بد  
 ان ياحضروا ههنا مسلما والقياس المولف من ههنا يسمي حلالا والعرض  
 انواع الفهم عن ذكر مقدمة البرهان والزام الحكم ومضيقا وهي  
 قضايا توفد من يعتقد في مال امر سماوي في المخلوقات والافلاك كالانبياء  
 والاولياء عليهم السلام اولاد عظماء ودين كمالا فوردت في اهل العلم  
 الزاهد وهي نافعة في تقويم امره تعالى واشقة على حلقه ومقتضيات  
 وهي قضايا يحكم فيها اتباعا للفظ وهو جمال الاعتقاد مع تجوز  
 النقيض لقولنا حلال بطون بالليل فهو سارق والقياس المولف  
 من ههنا يسمي حطابة قيل ظاهر هذه العبارة يقتضي ان الحكم لا يكون  
 الاثباتا وانما قد يكون قياسا وقد يكون استقراء وقد يكون تمثيلا  
 وقد يكون على صورة قياس غير يقيني الانساج ومن البين ان مثل هذه

سورة

سورة

هذه العبارة كما لا يستعربون ما وعاه لا يستعربان نقاره ايضا وصح  
 يسمي حطيبا واعطى والعرض رغيب السامع فيها ينفعه من تهذيب  
 الاحلاق واما الدين وحجلا وهي قضايا اذا اوردت على النفس  
 اثرت فيها تأثيرا عجبا من قبض وبسط لقولهم كما ياقوتة مستبلا و  
 العسل من موهبة جبالا وانسبط النفس ورغبت في شربها  
 وباللغة انقيضت وتنقص عنها والقياس المولف منها يسمي حيا  
 وصاحبها عا والعرض من انفعال النفس بالترغيب والتقصير وروح  
 الوزن والهيوت الطيب واعز بعض الوزن داخلية قنار والهيوت  
 لا يعتبرون فيه الا الوزن وهو المشهور الا ان وفيه بحث ووجهات  
 وهي قضايا كاذبة حكمها الوهم في امور غير محسوسة وانما قيد  
 بذلك لان احكام الوهم في المحسوسات غير كاذبة لقولنا كل موجود  
 فهو متاثر بربه وان شاء العالم قضاء لا يتناهي ولولا دفع العقول  
 الشرايع لكانت من الاوليات وعرف كذب الوهم بموافقة العقول فكذا  
 القياس الناجح لنقيض حكمه وانكاره عند الوصول الى النتيجة كما  
 في قولنا الميت حماد وكذا لا يجزى منه والقياس المولف منها يسمي  
 سفسطيا والعرض منها في الحكم وتعليطه وافق منافع موفدها  
 الاثر ازعها والمغالطة قياس بقصد صورة بان لا يكون على صورة  
 متجربة ويطلق انها كاذبة وهذا لاقتلا شرطا معتبرا بحسب الكمية واللب  
 او الجهة ومنه ما لا يكون على شكل الاربع لعدم تكرار الوسايق قولنا  
 الانسان لا شعر وطرسع نبت من محارومته وضعه مالم يسجله على  
 فان القياس على النتيجة فاذا لم يكن منتهى بالنسبة اليها لم يكن على

سورة





كقولنا الانسان واحد من جنس كذا وكذا حيوان او مادة بالكون المفردة  
 والمطلوب شيئا واحدا ولكن الاتفاق مترادفة لقولنا كل انسان  
 بشر وكل بشر حيوان فكذلك انسان حيوان وهذا هو المصادق على  
 المطلوب وقد عرفت ان بعضهم من القسم الاول وكل وجهه او تكون  
 المقدمه كاذبه بمشبهه بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا الصورة اللون  
 المنقوش على كذا يطا هذا من جنس كذا وكذا من جنس كذا لان تلك  
 الصورة صهيانه ومنه ما يشاهد من صور اللفظ كقولنا هذا عين و  
 كل عين جارية او من شكله وصيغته كالقابلية على قولنا القاع اقل من  
 ان القابلية على قولنا ان اليمين فاعلة لانها قابلية او من جهة  
 المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع في اللوحية كقولنا كل انسان و  
 من جنس كذا وكذا انسان ومن جنس كذا وكذا من جنس كذا وكذا انسان  
 فمن اذ ليس شيئا موجودا بعيدا عليه ان انسان ومن جنس  
 او وضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس  
 ينتج ان الانسان جنس وقد ورد في اجماع علماء المالا صدق  
 لاسفاد شمس وجبب الكلية اعني الكلية الكبرى ولاعتب عليه في ذلك  
 وما قيل من ان الكلية هي منها تصدق بخلبعية وخرج ينف الصورة وتلك  
 الكلية وخرج ينف المادة فخطبنا الفيلان ههنا من جهة المادة تنف  
 الفوات التصدق عند التعبير عنها بالكلية وخرج ينف الصورة ونظر الى  
 فوات الكلية الكبرى عند التعبير عنها بالطبيعة ليس يتفق فان اصل الكلية  
 لا تصدق بخلبعية لادرجة المادة ولا من جهة الصورة وكيف وضبط الاشياء  
 في الموضوعين عدم صدقها كذلك واما اذا ان بها كلية فكذلك اللفظ الصورة

سواء كانت

الصورة اللفظ المادة ايضا وهو ظاهر لا يثبت على خلاف المقول  
 او احد الامور التي هي ممكنة مكان العينية مثلا ان يقال لو كان شمس الباري  
 مستغنى في الخارج كمكان امتناع حاصل في الخارج فيكون الموصوف  
 بالامتناع متحققا في الخارج لان تحقق الصفة في الخارج يقتضي تحقق  
 الموصوف في خبره ووجه بالعكس كقولنا الجواهر موجودة في الزمن و  
 كل موجود في الزمن فهو عرض قائم به فاجب عرض قائم به فكل  
 بمراعاة كذا ذلك لتلايق في الغلط والمستعمل للمغالطة سوسط  
 ان قابلية الحكم ومشاغبي ان قابلية الحكم وسوسط لا يقع حكمه  
 الممونه ومنه اشقتا السفسطه المبحث الثاني في اجزاء العلوم و  
 هي موضوعات وقد عرفت انها وتلك المعرفة تغطي وجوبها فان  
 اذ كان ما يبحث في العلم عوارضه فلا بد وان يكون حمله افراده  
 وما ورد من ان اريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من افراده  
 العلوم بل من مقدمات الشرح على ما سبق وان اريد به تصور الموضوع  
 فهو المبادى غير وارد لظهور ان الاو خلاف المراد وان المعبر عن  
 المبادى هو الموضوع دون واما ما قيل من كونه من افراده العلم اذ لا  
 بد من تحقق الموضوع وكونه بين الوجود بنفسه او من جنس عليه في  
 علم ارفوقه لان ينتهي الى العلم الاعلى الذي موضوعه الموجود  
 من حيث هو موجود لا لا ما لا يعرف بكونه كيف يطلب بكونه شيئا له  
 ما فيه من عدم الموافقة لما يدكر في الفواح يرد عليه ما قيل ان ينتج  
 الرئيس قد صرح في السفاء بان التصديق بوجود الموضوع من المبادى  
 التصديقية فلا يكون ايضا جزءا على صدق بل مندرجا في المبادى التصديقية

والخطا في ان الحكم بالصفة انما هو  
 على الصفات كالحكمة في العقل  
 دون وجود الخارج  
 مستلزم

خطب الدين

سواء كانت

سواء كانت





ومبادي الأشياء التي يتوقف عليها مسائل العلم قال كانت  
تصوّات في حدود الموضوعات امر ذاتها كقولنا في الطبيعة  
موضوعه الجسم الطبيعي ان الجسم الطبيعي هو الجوهر القابل للتأثير والتأثر  
واذا قلنا كقولنا الجسم هو الجوهر الذي له القدرة على الفعل فقط واعلمنا  
الذاتية كقولنا الحركة هي او الحاسوب القوة حيث هو بالقوة  
ان كانت تصديقا فهي المقدمات التي منها يتألف قياسات العلم  
ونفهم لما في البينة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع فلا  
ادخل المتعلم بها كسب كل سميت اصولا لموضوعه كقولنا ان  
تصديرا من كل فطريق كجها مستقيم وان تلقى بالانحار وانكسرت  
مصادرها كقولنا ان ان نخل الى بعد وعلى كل قطر بين دائرة  
والا المقدمات البينة بنفسها وسمي علومها متفارقة كقولنا  
المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ومسائل وطرقها التي  
تطلب نسبة محمولاتها لموضوعاتها في ذلك العلم بابر ان في  
لكون الاكسبة وموضوعاتها قد يكون موضوع العلم كقولنا كل  
مقدار اما متساو لا او غير متساو له قال المقدار موضوع العلم  
الهندسة وقد يكون هو الموضوع مع عرض ذلك كقولنا كل  
وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فان وسطية النسبة  
عرض ذاتي للموضوع اعني المقدار وقد يكون نوعه كقولنا كل خط  
يمكن تقصيفه قال الخط نوع المقدار وقد يكون نوعه مع عرض  
ذلك كقولنا كل خط قائم على خط فان زاويتي جنبيه اما قائمتان  
او متساويتان لهما قال الخط اخر مع كونه قائما على خط وهو

وهو عرض ذاتي له وقد يكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث  
فان زواياه الثلث مثل قائمتين قال المثلث عرض ذاتي  
للمقدار ولما هي لاها وهي الاوضاع الذاتية لموضوع العلم  
في خارجة عن موضوعاتها لا متناهية ان يكون جزءا من المطلوب  
له بالبرهان وذلك لان اجزاء الشيء ضرورية للثبوت له وقد بلغ  
الكلام الى هذا المقام في يوم الاثنين السادس  
والعشرين من اولى اجداد سنة خمس  
وتسعين والف وسمي له الذي  
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي  
لولا ان هدانا الله  
م  
م

وقع التمام في اليوم الثامن من محرم الحرام  
من شهر سنة تسع وتسعين

